دراسة المؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة في محافظات بغداد ونينوى والبصرة

MICRO, SMALL, AND MEDIUM-SIZED ENTERPRISES SURVEYS IN THE GOVERNORATES OF BAGHDAD, NINEVEH AND BASRA

التقرير النهائي

FINAL REPORT

ايلول 2021

بالمشاركة مع

ARA

TEAM INTERNATIONAL
Engineering & Management Consultants

تقـديـم

بسم الله الرحمن الرحيم

في ضوء توجهات الحكومة العراقية متمثلةً بوزارة التخطيط، لمعالجة وإصلاح الاقتصاد الوطني وتفعيل استراتيجية النهوض بالقطاع الخاص وإعطائه الدور المطلوب، وتمكينه من المساهمة الفاعلة في تحريك عجلة الاقتصاد بجميع قطاعاته، كان لابد من التعرف على حجم هذا القطاع المهم وتحديد احتياجاتِه ومتطلباتِه على مستوى المؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة، والعاملين فيها ضمن القطاع غير المنظم أو غير الرسمي، وتأسيساً على ذلك بادر الجهاز المركزي للإحصاء إلى تنفيذ مسحٍ إحصائي ميداني للأفراد العاملين في القطاع الخاص، بهدف توفير المؤشرات الاقتصادية التي تخدم عملية التخطيط للنهوض بالقطاع الخاص وتدعم قرارات تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

شملت نتائج المسح الميداني للمؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة، مجالات بحث متعددة، منها، تمويل تلك المؤسسات والصعوبات التي تواجهها في الحصول على القروض، والخدمات المالية والمصرفية، فضلاً عن معرفة مدى استخدام التكنولوجيا والتقنيات الحديثة والتجارة الالكترونية، كذلك التعرف على نسبة المؤسسات المملوكة من قبل النساء ورائدات الأعمال وما يواجهن من مشاكل تتعلق بالحصول على التمويل من جهات رسمية مثل المصارف والمؤسسات المالية، وثمة جهود طيبة يجري بذلها من قبل وزارة التخطيط، ضمن سياسات التنمية البشرية، لتحسين واقع المرأة، في مختلف المجالات، إذ شرع الجهاز المركزي للإحصاء مؤخراً إلى تنفيذ المسح المتكامل لأوضاع المرأة، الصحية والاجتماعية بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان.

يُعد مسح المؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة، الأول من نوعه في العراق، ضمن أنشطة الركيزة الأولى من ركائز استراتيجية النهوض بالقطاع الخاص والذي شمل ثلاث محافظات وهي (بغداد، البصرة، نينوى)، لاعتبارات ترتبط بالكثافة السكانية، وحجم النشاط الاقتصادي في هذه المحافظات، على أن تستكمل باقي المحافظات بمنهجية جديدة ومتطورة في المرحلة الثانية من خلال التعاون المستمر مع برنامج الأمم المتحدة الانمائي "UNDP" والدعم المقدم من قبل هذا البرنامج، لإنجاز جميع الأنشطة والفعاليات المكلف بها الجهاز المركزي للإحصاء.

ختاماً..
اتقدم بوافر الشكر والتقدير لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي(UNDP)، والشكر موصول للوكالة الأمريكية للتنمية (USAID)، وكل من ساهم في تنفيذ هذا المسح من العاملين في اللجان الرئيسية والفرعية وكل الفرق الميدانية المشرفة، من الباحثين الميدانيين والإداريين والمساندين، مثمناً الجهود الطيبة، في إنجاز هذا المسح، متمنياً للجميع النجاح والسداد.

أ.د. خالد بتال النجم
وزير التخطيط
أيلول 2021

رسالة من
الوكالة الامريكية للتنمية الدولية - العراق

تعد المؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة شريان الحياة للاقتصاد السليم كما وانها معرضه بشكل استثنائي وهش للمخاطر حيث تواجه هذه المؤسسات وطأة التحديات المنهجية للنمو والابتكار والتي تتراوح من موارد التمويل غير الكافية والاجراءات الادارية المعقدة لتسجيل او فتح حساب مصرفي والبنية التحتية والتكنولوجيا المتخلفة والصدمات المالية الناتجة عن تداعيات الحرب ضد داعش وتقلبات اسعار النفط ووباء كورونا المستجد والوضع الامني الغير مستقر والذي سيزيد من تعقيد هذا الامر المعقد اصلاً.

ان نتائج هذه الدراسة تعطينا نظرة ثاقبة للحواجز التي تواجهها المؤسسات العراقية الصغرى والصغيرة والمتوسطة وتقدم فرصآ واعدة لتوسيع فرص الازدهار وعلى سبيل المثال تشير هذه الدراسة الى ان 95% من المؤسسات التي شملها الاستطلاع مملوكة للرجال تشير الى امكانات هائله وغير مستغلة للنمو الاقتصادي.

تقدم برامج الوكالة الامريكية للتنمية الدولية دعم اكبر لمشاركة النساء والشباب والفئات الهشة في السوق من خلال التدريب على الاعمال المخصصة وتسهيل فرص الاستثمار والدعم المالي والعيني للمساعدة على التنوع في الاقتصاد العراقي وتنميتة, وأن توسيع نطاق الفئات المشمولة في هذا السياق يهدف لبناء القدرات معولآ على الجهود المتضافرة للنمو المنهجي والمستدام للقطاع الخاص وسيساعد على تعزيز نظام بيئي اكثر ملائمة للاعمال التجارية يضع المؤسسات العراقية الصغرى والصغيرة والمتوسطة في قلب هذه العملية.

تساهم الحكومة الامريكية للولايات المتحدة بفخر من خلال الوكالة الامريكية للتنمية الدولية في هذا البحث المركز والذي يسلط الضوء على التحديات التي تواجة المؤسسات العراقية الصغرى والصغيرة والمتوسطة جنباً الى جنب مع حكومة العراق ووكالات التعاون الدولية مثل برنامج الامم المتحدة الانمائي وغيرهم من اصحاب المصلحة العراقيين المتفانين معنا, والتي نتطلع من خلالها الى البناء من خلال توصيات هذه الدراسة ومن خلال تظافر الجهود سنكون قادرين على الاستجابة لهذا المكون الحيوي للاقتصاد والمساهمة في تعزيز الاستقرار والازدهار على البعيد في العراق.

جون كاردیناس
مدير البعثة
الوكالة الامريكية للتنمية الدولية-العراق

رسالة من
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي - العراق

تعتبر المؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة MSME المحرك الدافع للتنمية الاقتصادية لمعظم الدول؛ بالإضافة الى أهميتها في إيجاد فرص عمل جديدة وتحفيز نمو الأعمال والاستثمار. فهي حقاً العمود الفقري لمجتمعاتنا واقتصاداتنا حول العالم.

يحرص برنامج الامم المتحدة الانمائي في العراق على دعم الجهود المحلية لخلق سبل العيش المستدامة في البلاد من خلال دعم المؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة عقب الازمات المتتالية لوباء كورونا والانخفاض الحاد الاخير في اسعار النفط.
ان الدراسة التي تم اجرائها في محافظات بغداد ونينوى والبصرة تمت بتعاون كبير مع الجهاز المركزي للاحصاء التابعة لوزارة التخطيط وبدعم سخي من قبل الوكالة الامريكية للتنمية الدولية . واوضحت الدراسة تحليل شامل للمؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة خصوصآ المواطنين العراقيين الاكثر هشاشه كما ودعمت التوجة الاستراتيجي للحكومة العراقية باتجاه التنوع الاقتصادي من خلال تطوير القطاع الخاص والمؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة على وجه الخصوص لمواجهة زيادة الطلب على الوظائف التي تم توضيحها في خطة تطوير القطاع الخاص للسنوات 2014-2030 والورقة البيضاء التي اصدرتها الحكومة العراقية في تشرين الاول 2020.
نتج عن هذه الدراسة مجموعة توصيات لدعم التنوع في الاقتصاد العراقي وخلق فرص العمل المستدامة من خلال المؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة والتي من المؤمل ان تساعد اصحاب القرار في هذا الصدد على جميع الاصعدة.
تمثل هذه الدراسة دعوة للعمل بشكل فعلي على محاور عدة منها تطوير قدرات المؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة وتسهيل الوصول الى فرص النمو وخلق بيئة عمل مؤاتيه للمؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة وتحول في وكالات الحكومة المشابهة للمؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة لتستجيب بشكل افضل الى احتياجات هذه المؤسسات. أن برنامج الامم المتحدة الانمائي سيبقى ملتزمآ في دعم الحكومة العراقية وشركاء التنمية الاخرين في هذا الصدد.

زينة علي أحمد
الممثل المقيم
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي – العراق

شكر وتقدير للجهة المانحة (ألوكالة الامريكية للتنمية الدولية) USAID

تم تنفيذ هذه الدراسة باشراف البرنامج الانمائي للامم المتحدة وبالتعاون مع الجهاز المركزي للاحصاء التابع لوزارة التخطيط وبدعم سخي من الشعب الامريكي من خلال الوكالة الأميركية للتنمية الدولية.

شكـــــــــــــر وتقديـــــــــــــر

ساهم أشخاص عديدون في إنجاح مسح المؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة وإعداد هذا التقرير. والشكر والتقدير موجّه لهم جميعاً. أُنجِزَ العمل بقيادة فريق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في العراق UNDP، بالتعاون الوثيق مع فريق وزارة التخطيط/ الجهاز المركزي للإحصاء وبالتنسيق مع الوكالة الأميركية للتنمية العالمية التي موّلت المشروع. وقد ساهموا جميعاً مع الاستشاري تيم انترناشيونال – آراء للبحوث والاستشارات في إنجاز المشروع حسب المتطلبات الموضوعة له.

في ما يلي أسماء السادة المسؤولين والتنفيذيين في وزارة التخطيط/ الجهاز المركزي للإحصاء، الذين ساهموا بإنجاز هذا المشروع الهام.

اللجنة العليا للمسح

الدكتور ضياء عواد كاظم / رئيس الجهاز المركزي للإحصاء — الأستاذ قصي عبد الفتاح رؤوف / المدير العام للشؤون الفنية

السيد حسين حميد خلف / مدير الإحصاء الصناعي — السيدة سجى قاسم كاظم / مقررة اللجنة

محافظة بغداد

- السيد أحمد إسماعيل ابراهيم / مشرف محلي
- الدكتور اياد جواد حسن / مشرف مركزي
- السيد اثير محمد ناحي / مشرف مركزي
- الدكتور احمد حسن / مشرف مركزي
- السيد قيس غازي جواد / رئيس فريق
- السيدة أروه شاكر إبراهيم / رئيس فريق
- السيد عدنان محمود / رئيس فريق
- السيد عمار أحمد علي / رئيس فريق
- السيدة بشرى نصيف جاسم / رئيس فريق
- السيد حسين علي إبراهيم / رئيس فريق
- السيد خالد وليد محمد / باحث ميداني
- السيد ياسر فريد سعيد / باحث ميداني
- السيد ياسر محمد ندا / باحث ميداني
- السيد محمد علي حسين / باحث ميداني
- السيد علي مصطفى جواد / باحث ميداني
- السيد سمير نجم عبد الله / باحث ميداني
- السيدة ضفاف عبد علي / باحث ميداني
- السيد علي أحمد مرداس / باحث ميداني
- السيد سمير حميد رشيد / باحث ميداني
- السيد فرقد خالد / باحث ميداني
- السيد أزهر عباس / باحث ميداني
- السيدة نادية نوري حسن / باحث ميداني
- السيدة ناهدة هاشم شناوة / باحث ميداني
- السيد إبراهيم خليل مجيد / باحث ميداني
- السيدة سرى محمد / باحث ميداني
- السيد مصطفى فلاح عباس / باحث ميداني
- السيد محمد إبراهيم محمد / باحث ميداني

محافظة نينوى

- السيد نوفل سليمان طلب / مشرف محلي
- السيد زيد خليفة محمد / مشرف مركزي
- السيدة ملامح صابر حسين / مشرف مركزي
- السيد اياد سليمان فتاح / رئيس فريق
- السيد عماد عطية حسين / رئيس فريق
- السيد اياد طارق يوسف / باحث ميداني
- السيد فهد سليمان احمد / باحث ميداني
- السيد صالح ياسين صالح / باحث ميداني
- السيد خالد خضر عبد الله / باحث ميداني
- السيد هاني نواف ياسين / باحث ميداني
- السيدة فادية فالح حسن / باحث ميداني
- السيد حسين فالح حسن / باحث ميداني
- السيدة صباح صديق يحيى / باحث ميداني
- السيدة ريم عيسى صالح / باحث ميداني
- السيد عبد الله ناطق سعيد / باحث ميداني
- السيد يزن ثامر مصطفى / باحث ميداني

محافظة البصرة

- السيد شهدي عبد الامير ماجد / مشرف محلي
- السيد مصطفى عادل حسين / مشرف مركزي
- السيدة رنا رعد جواد / مشرف مركزي
- السيد علاء محمود طه / رئيس فريق
- السيد مصطفى محمد خضير / رئيس فريق
- السيد محمود عدنان محمود / رئيس فريق
- السيدة نادية خلف مطشر / باحث ميداني
- السيد مصطفى عدنان قاسم / باحث ميداني
- السيد جلال محمد عبد الحميد / باحث ميداني
- السيد معتز مضر عبد القادر / باحث ميداني
- السيد مازن جاسم محمد / باحث ميداني
- السيد محمد عقيل صفوك / باحث ميداني
- السيدة حوراء مصطفى ناصر / باحث ميداني
- السيد احمد عبد الامير صمد / باحث ميداني
- السيد حسن رشيد عاشور / باحث ميداني

المساندين الفنيين والتقنيين

السيد مازن عبد الحسن / الأمور الادارية — الانسة بان فاروق جمعة / الإحصاء الصناعي

الانسة سرور ستار / الأمور الادارية — السيدة نجلاء هادي جودة / الإحصاء الصناعي

الانسة هديل عبيد فارس / الإحصاء الصناعي — السيدة زينة خليل إبراهيم / الإحصاء الصناعي

الانسة نوال جاسم خميس / الإحصاء الصناعي — السيدة رنا عبد الرضا / الإحصاء الصناعي

تركيا
سوريا
إيران
الاردن
السعودية
الكويت
دهوك
اربيل
نينوى
السليمانية
كركوك
صلاح الدين
ديالى
بغداد
الانبار
واسط
كربلاء
بابل
القادسية
ميسان
ذي قار
النجف
المثنى
البصرة
حدود المحافظات العراقية
نهري دجلة والفرات
حدود الدول المجاورة
1:5,400,000
Kilometers
0
80
160
320
480
640
CSO

قائمة المصطلحات

MSME	المؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة
UNDP	البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة
World Bank	البنك الدولي
UNOPS	مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع
USAID	الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية
MoP	وزارة التخطيط
CSO	الجهاز المركزي للإحصاء
ILO	منظمة العمل الدولية
PPPs	الشراكة بين القطاعين العام والخاص
BCDS	استراتيجية تنمية مناخ الأعمال
PSDP	برنامج تنمية القطاع الخاص
PSDS	استراتيجية تنمية القطاع الخاص
PSDC	مركز تنمية القطاع الخاص
OECD	منظمه التعاون الاقتصادي و التنمية
CBI	البنك المركزي العراقي
CSR	المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات
FINTECH	التكنولوجيا المالية
DFS	الخدمات المالية الرقمية
CAPI	برنامج إلكتروني لتنفيذ المقابلات الشخصية
SNA	نظام الحسابات القومية
ICLS	المؤتمر الدولي لخبراء إحصاءات العمل
NDP	خطة التنمية الوطنية
SOEs	المنشآت المملوكة من الدولة
Micro Financing Institutions	مؤسسات التمويل الأصغر
Sole Ownership	ملكية فردية
Economically active population : Fraction of population that is either employed or actively seeking employment	السكان الناشطون اقتصادياً: شريحة السكان العاملين حالياً أو الذين هم ناشطون في البحث عن العمل
ICSB	المجلس الدولي لمنشآت الأعمال الصغيرة
ICEF – SME	الشركة العراقية لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
ICBG	الشركة العراقية للضمان المصرفي
DFS	برنامج تقديم الخدمات المالية الرقمية

التقرير النهائي

المحتويات

الصفحة

تقديم 2
شكر وتقدير 5
قائمة المصطلحات 7
المحتويات 8
ملخص تنفيذي 14
الخصائص العامة للمؤسسات 15
تمويل المؤسسات 15
التوظيف والموارد البشرية 16
الابتكار والتكنولوجيا 17
المؤسسات والعولمة 17
الشبكات والشراكات والتكتلات المحلية 18
النساء ورائدات الأعمال 18
جائحة كورونا 18
التوصيات: البرنامج الإنمائي لدعم المؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة 19
توصيات دعم وتمكين المؤسسات 20
الجزء أ: مقدمة وسياق المشروع 23
1- مقدمة 23
2- أهداف ونطاق المسح 24
3- المسوحات السابقة ذات الصلة 26
4- المقاربة المنطقية لمسح المؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة 27
5- منهجية المسح 28
5-1 تعريف المؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة 28
5-2 إطار أخذ العينات 29
5-3 حجم العينة 29
5-4 النشاطات المشمولة بالمسح 29
5-5 تعريف بشروط ومزايا تسجيل المؤسسات لدى الجهات الرسمية 30
5-6 الدروس المستفادة والتوصيات حول توسيع البحث 31
الجزء ب: نتائج المسح 32
6- البيانات والخصائص العامة للمؤسسات 33
6-1 خصائص أصحاب الأعمال 33
6-2 خصائص المؤسسات 35
6-3 توزيع المؤسسات بحسب التسجيل 36
6-4 نشاط الأعمال Business Activity 39
6-5 ممارسة الأعمال Doing Business 40
6-6 ممارسة الأعمال في العراق – تقرير البنك الدولي 2020 41
6-7 توزيع المؤسسات حسب سنة التأسيس 42
6-8 النشاطات السابقة لأصحاب الأعمال 43
7- تمويل المؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة 45
7-1 استخدام الخدمات المصرفية 45
7-2 التمويل لبدء الأعمال 47
7-3 أصول المؤسسات 48
7-4 احتياجات التمويل - المتطلبات المستقبلية 52
7-5 صعوبة الحصول على التمويل 54
7-6 إيرادات المؤسسات 57

7-7 تكاليف تشغيل المؤسسات 59
7-8 توفر السجلات المحاسبية وديمومتها 59
7-9 التأمين 60
8- التوظيف والموارد البشرية 61
8-1 تصنيف المؤسسات ومستوى التوظيف 61
8-2 التوزيع العمري للمشتغلين 66
8-3 نشاطات الأعمال 68
8-4 أنواع المهن في المؤسسات 70
8-5 الوظائف الضرورية المطلوبة للمؤسسات ومصادرها التوظيفية 73
8-6 تدريب المشتغلين 78
8-7 تنظيم المؤسسات وإدارتها 80
9- الابتكار والتكنولوجيا 81
9-1 تواتر استخدام التكنولوجيا الرقمية 81
9-2 التجارة الالكترونية 83
9-3 استخدام التكنولوجيا 84
10- المؤسسات والعولمة 87
10-1 توزيع نسبة المبيعات ومناطقها 87
10-2 عمليات التصدير 88
11- الشبكات والشراكات والتكتلات المحلية 91
11-1 الشبكات والشراكات 92
11-2 الامتيازات التي تستفيد منها المؤسسات من الشبكات والتكتلات المحلية 92
11-3 التعاون والتنسيق بين المؤسسات والجهات ذات العلاقة 94
12- النساء ورائدات الأعمال 95
12-1 خصائص الأعمال المملوكة للنساء 95
12-2 توزيع المؤسسات حسب النشاط 95
12-3 الوظائف التي تفضلها النساء ورائدات الأعمال 96
12-4 الحصول على تمويل من جهات رسمية (المصارف والمؤسسات المالية الصغيرة) 97
12-5 سهولة/ صعوبة ممارسة الأعمال التجارية للنساء خلال السنوات الخمس الماضية 97
12-6 المشاكل التي تواجهها رائدات الأعمال 98
12-7 المبادرات المقترحة من قبل رائدات الأعمال للحدّ من المشاكل التي تواجههنّ 99
13- أثر جائحة كورونا (COVID – 19) 100
13-1 أثر جائحة كورونا على مردود أعمال المؤسسات والتشغيل والرواتب 100
13-2 الإجراءات التي اتخذتها الحكومة 102
13-3 اقتراحات المستجيبين للحفاظ على أعمالهم أثناء جائحة كورونا 104
14- نظرة مستقبلية للأعمال التجارية 106
14-1 توقعات العام المقبل 106
14-2 التحديات والفرص 107
الجزء ج: رسائل مسح المؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة 2020 111
15- بيئة تشغيل المؤسسات 111
15-1 رؤية التنمية الوطنية 111
15-2 الاعتبارات الرئيسية 111
15-3 تنمية المؤسسات: الرسائل 113
16- وصول المؤسسات إلى التمويل - التحديات والرسائل 114
16-1 النتائج الرئيسية 114
16-2 التحديات والرسائل 115
17- المؤسسات والعولمة – التحديات والرسائل 118
17-1 النتائج الرئيسية 118
17-2 التحديات والرسائل 118
18- التوظيف والموارد البشرية – التحديات والرسائل 121
18-1 النتائج الرئيسية 121

2-18 التحديات والرسائل..... 122
19- الابتكار والتكنولوجيا - التحديات والرسائل..... 125
1-19 النتائج الرئيسية..... 125
2-19 التحديات والرسائل..... 126
20- الشبكات والشراكات والتجمعات المحلية – التحديات والرسائل 127
1-20 النتائج الرئيسية..... 127
2-20 التحديات والرسائل..... 127
21- النساء ورائدات الأعمال – التحديات والرسائل 128
1-21 النتائج الرئيسية..... 128
2-21 التحديات والرسائل..... 129
22- جائحة كورونا – التحديات والرسائل..... 131
1-22 النتائج الرئيسية..... 131
2-22 التحديات والرسائل..... 132
الجزء د: التوجه الاستراتيجي: البرنامج الإنمائي المتسارع للمؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة 133
23- البرنامج الانمائي المقترَح للمؤسسات..... 133
1-23 الحاجة الماسة للتغيير..... 133
2-23 التوجهات الاستراتيجية الرئيسية 134
3-23 الخطوات التالية..... 140
الجزء هـ: أفضل الممارسات العالمية..... 141
24- أفضل الممارسات العالمية وتطبيقها في العراق..... 141
1-24 تنمية القطاع الخاص: سياق المؤسسات 141
2-24 خمسة أطر مؤسسية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في بيئات الإصلاح 143
الملحق رقم (1)..... 151
منهجية المسح الميداني..... 151
1- تصميم المسح..... 151
2- المجتمع المستهدف..... 152
3- تحديد إطار المسح..... 152
4- تحديد وحدة العد (Enumeration Unit)..... 153
5- حجم العينة..... 153
6- توزيع العينة..... 156
7- مسارات أخذ العيّنة على الأرض..... 157
الملحق رقم (2)..... 159
تصميم الاستبيان ونظام المعلومات 159
1- مجالات البحث والمعلومات التي سيتم الحصول عليها من عملية المسح..... 159
2- نظام المعلومات الخاص بالاستبيان - الأجهزة والبرامج 162
الملحق رقم (3)..... 165
استبيان المسح الميداني CAPI 165
الملحق رقم (4)..... 187
تقدير أعداد المؤسسات والمشتغلين فيها في المحافظات الثلاث..... 187

قائمة الجداول

	الصفحة
الجدول رقم (A 3-5): تقديرات السكان لسنة 2018 والنسبة المئوية والتوزيع المخطط للعينة حسب المحافظة	28
الجدول رقم (A 1-6): جنس أصحاب المؤسسات حسب حجم العمل	32
الجدول رقم (B 1-6): جنس أصحاب المؤسسات حسب المحافظة	33
الجدول رقم (C 1-6): جنس أصحاب المؤسسات حسب تسجيل النشاط التجاري	33
الجدول رقم (D 1-6): عمر أصحاب المؤسسات حسب حجم المؤسسة	33
الجدول رقم (A 2-6): شكل ملكية الأعمال	34
الجدول رقم (B 2-6): توافر موقع العمل	34
الجدول رقم (A 3-6): حالة التسجيل حسب حجم المؤسسة	35
الجدول رقم (B 3-6): حالة التسجيل بحسب حجم المؤسسة (حسب النوع والسجل الفردي)	35
الجدول رقم (C 3-6): نشاط الأعمال حسب حالة التسجيل	36
الجدول رقم (D 3-6): أسباب عدم تسجيل المؤسسة	37
الجدول رقم (E 3-6): أسباب عدم تسجيل الأعمال لدى دائرة تسجيل الشركات	37
الجدول رقم (A 4-6): نشاط الأعمال حسب حجم العمل	38
الجدول رقم (A 5-6): مستويات الصعوبة في إنشاء مشروع تجاري	39
الجدول رقم (B 5-6): مستويات الصعوبة في إنشاء مشروع تجاري حسب المحافظة والنوع الاجتماعي	39
الجدول رقم (C 5-6): أسباب صعوبة تأسيس عمل تجاري	39
الجدول رقم (A 6-6): جدول ملخص لترتيب العراق من بين 190 دولة ومتوسط الدرجات حسب الموضوع	40
الجدول رقم (B 6-6): مقارنة تصنيف الأعمال في العراق لعام 2020، 2015، 2010	40
الجدول رقم (A 7-6): توزيع الشركات حسب سنة التأسيس والمحافظة	41
الجدول رقم (A 8-6): الأنشطة السابقة للمالكين	42
الجدول رقم (B 8-6): حالة المؤسسات السابقة	43
الجدول رقم (C 8-6): سبب إغلاق المؤسسات السابقة	43
الجدول رقم (A 1-7): استخدام الخدمات المصرفية - الحساب المصرفي التجاري	44
الجدول رقم (B 1-7): أسباب عدم وجود حساب مصرفي	45
الجدول رقم (C 1-7): استخدام خدمات الدفع النقدي عبر الهاتف المحمول	45
الجدول رقم (A 2-7): الحاجة إلى التمويل عند بدء التشغيل	46
الجدول رقم (B 2-7): نوع التمويل المحصّل حسب حجم المؤسسات	47
الجدول رقم (C 2-7): مصادر التمويل	47
الجدول رقم (A 3-7): وجود الأصول لبدء الأعمال التجارية	47
الجدول رقم (B 3-7): توفر سندات الملكية للأصول الموجودة	48
الجدول رقم (C 3-7): التمويل المكتسب بعد بدء العمل	48
الجدول رقم (D 3-7): حجم القرض حسب حجم المؤسسات وجنس المالك	48
الجدول رقم (E 3-7): أسباب عدم الحصول على التمويل	49
الجدول رقم (F 3-7): الغرض من التمويل المخطط	49
الجدول رقم (G 3-7): مصادر التمويل	50
الجدول رقم (H 3-7): التمويل بعد بدء الأعمال	50
الجدول رقم (A 4-7): متطلبات التمويل الحالية والمخطط لها	51
الجدول رقم (B 4-7): الغرض من التمويل المخطط	51
الجدول رقم (C 4-7): توزيع المؤسسات حسب فئة احتياجات التمويل	51
الجدول رقم (D 4-7): توقعات حجم متطلبات التمويل المستقبلية	52
الجدول رقم (E 4-7): مصادر التمويل المخطط	53
الجدول رقم (A 5-7): تصور أصحاب الأعمال لمستوى صعوبة الحصول على التمويل	54
الجدول رقم (B 5-7): أسباب صعوبة الحصول على التمويل	54
الجدول رقم (C 5-7): أسباب عدم منح التمويل المطلوب	55
الجدول رقم (D 5-7): تصور أصحاب الأعمال للتمويل المتاح حالياً	56
الجدول رقم (A 6-7): نسبة الإيرادات حسب حجم المؤسسات وجنس المالك، 2017	56
الجدول رقم (B 6-7): نسبة الإيرادات حسب النوع والجنس، 2018	57
الجدول رقم (C 6-7): نسبة الإيرادات حسب النوع والجنس، 2019	57
الجدول رقم (A 8-7): توفر السجلات المحاسبية وديمومتها	58
الجدول رقم (B 8-7): أسباب عدم توفر السجلات	58
الجدول رقم (A 9-7): نوع التغطية التأمينية التي تحتفظ بها المؤسسات	59
الجدول رقم (A 1-8): حالة تسجيل المؤسسات	60
الجدول رقم (B 1-8): جدول مقارنة الدراسة الحالية ومسح منظمة العمل الدولية لعام 2011	61
الجدول رقم (C 1-8): عدد المشتغلين في المؤسسات الصغرى	61
الجدول رقم (D 1-8): عدد المشتغلين في المؤسسات الصغيرة	61

الجدول رقم (8-1 E): عدد المشتغلين في المؤسسات المتوسطة 62
الجدول رقم (8-1 F): إجمالي عدد الموظفين حسب الحالة القانونية 62
الجدول رقم (8-1 G): عدد المشتغلين (2017- 2018- 2019- 2020) 63
الجدول رقم (8-1 H): نسبة التغير خلال السنوات الأربع الماضية 63
الجدول رقم (8-1 I): المشتغلون المسرّحون في العام 2019 64
الجدول رقم (8-1 J): المشتغلون المعينون في العام 2019 64
الجدول رقم (8-1 K): المستوى العلمي للمشتغلين 65
الجدول رقم (8-2 A): توزع الفئات العمرية للمستجيبين للاستبيان والمشتغلين في المؤسسات 65
الجدول رقم (8-2 B): عدد المشتغلين حسب الفئات العمرية في عينة المسح 66
الجدول رقم (8-3 A): توزيع المؤسسات حسب نشاطات الاعمال 67
الجدول رقم (8-3 B): البيانات المفصلة لتوزع القوى العاملة حسب حجم المؤسسة وحسب نشاطات الاعمال 68
الجدول رقم (8-4 A): نوع المهن الوظيفية حسب حجم المؤسسة وحالتها القانونية وحسب المحافظة وجنس الموظفين 70
الجدول رقم (8-4 B): نوع المهن الوظيفية في المؤسسات حسب نشاطات الاعمال 71
الجدول رقم (8-5 A): المهن الوظيفية الضرورية للمؤسسات حسب حجم المؤسسة 73
الجدول رقم (8-5 B): المهن الوظيفية الضرورية حسب نشاطات المؤسسات 74
الجدول رقم (8-5 C): مصادر وقنوات التوظيف حسب رأي أصحاب المؤسسات 76
الجدول رقم (8-6 A): المهارات التي يحتاج المشتغلون إلى تطويرها 77
الجدول رقم (8-6 B): الاحتياجات التدريبية للموظفين حسب نشاطات الاعمال 78
الجدول رقم (9-1 A): تواتر استخدام الانترنت من قبل المؤسسات 80
الجدول رقم (9-1 B): تواتر استخدام وسائل التواصل الاجتماعي من قبل المؤسسات 81
الجدول رقم (9-1 C): تواتر استخدام التجارة الالكترونية من قبل المؤسسات 81
الجدول رقم (9-1 D): تواتر استخدام الهواتف المحمولة من قبل المؤسسات 81
الجدول رقم (9-1 E): تواتر استخدام المواقع الالكترونية من قبل المؤسسات 81
الجدول رقم (9-1 F): أسباب ضعف استخدام القنوات الرقمية من قبل المؤسسات 82
الجدول رقم (9-2 A): التجارة الالكترونية - مستخدمي المنصات الالكترونية 83
الجدول رقم (9-2 B): النسبة المئوية للإيرادات من استخدام التجارة الالكترونية 83
الجدول رقم (9-3 A): مستوى استخدام التكنولوجيا الرقمية في المؤسسات 84
الجدول رقم (9-3 B): اعتماد المؤسسات على التكنولوجيا الرقمية 84
الجدول رقم (9-3 C): اعتماد المؤسسات على البحوث وتحليل البيانات 84
الجدول رقم (9-3 D): اعتماد المؤسسات على بيانات ونتائج تحليل المنافسين 84
الجدول رقم (9-3 E): الاعتماد على الابتكارات الجديدة 85
الجدول رقم (9-3 F): الاعتماد على البحث والتطوير 85
الجدول رقم (10-1 A): نسبة مبيعات المؤسسات داخل العراق 86
الجدول رقم (10-1 B): عمليات التصدير لدى المؤسسات 86
الجدول رقم (10-1 C): نسبة مبيعات المؤسسات إلى الدول المجاورة 87
الجدول رقم (10-1 D): نسبة مبيعات المؤسسات إلى الدول الاجنبية (غير المجاورة) 87
الجدول رقم (10-2 A): الاسباب التي تمنع المؤسسات من التصدير 88
الجدول رقم (10-2 B): العلاقات التجارية مع الشركات أو المورّدين غير العراقيين 89
الجدول رقم (11-1 A): نوع الشبكات والشراكات 91
الجدول رقم (11-2 A): الامتيازات التي تستفيد منها المؤسسات من الشبكات والتكتلات المحلية 92
الجدول رقم (11-2 B): امتيازات المؤسسات من التكتلات المحلية والشبكات ونشاطها التجاري 92
الجدول رقم (11-3 A): التعاون والتنسيق بين المؤسسات والجهات ذات العلاقة 93
الجدول رقم (11-3 B): النسب المئوية للتعاون والتنسيق بين المؤسسات والجهات ذات العلاقة حسب النشاط التجاري 93
الجدول رقم (12-1 A): مستوى الصعوبة التي تواجهها رائدات الأعمال عند بدء أي مشروع جديد 94
الجدول رقم (12-2 A): نسب توزيع المؤسسات حسب النشاط 95
الجدول رقم (12-3 A): الوظائف التي تفضلها النساء 95
الجدول رقم (12-3 B): الوظائف التي تفضلها النساء ورائدات الأعمال بحسب النشاط التجاري 96
الجدول رقم (12-4 A): حصول رائدات الأعمال على تمويل من جهات رسمية 96
الجدول رقم (12-5 A): سهولة / صعوبة ممارسة الأعمال التجارية للمرأة خلال الخمس سنوات الماضية 97
الجدول رقم (12-6 A): المشاكل التي تواجه صاحبات الأعمال 98
الجدول رقم (12-7 A): المبادرات المقترحة من قبل سيدات الأعمال لتسهيل ممارسة الأعمال التجارية للمرأة 99
الجدول رقم (13-1 A): تأثير جائحة كورونا على مردود الأعمال 100
الجدول رقم (13-1 B): تأثير جائحة كورونا على مردود الأعمال بحسب المحافظة والجنس 100
الجدول رقم (13-1 C): تأثير جائحة كورونا على التوظيف ومدفوعات الرواتب 102
الجدول رقم (13-1 D): تأثير جائحة كورونا على التوظيف ودفع الرواتب حسب المحافظة والجنس 102
الجدول رقم (13-2 A): تقييم الإجراءات الحكومية للحد من تأثير جائحة كورونا 103
الجدول رقم (13-2 B): تقييم أثر آراء المستجيبين حول الإجراءات التي اتخذتها الحكومة بحسب المحافظة 103
الجدول رقم (13-3 A): اقتراحات المستجيبين للحفاظ على أعمالهم أثناء جائحة كورونا 105

الجدول رقم (13-4 A): أهم الأدوات والمستلزمات والبرامج التي من شأنها تسهيل إنجاز الأعمال من المنزل 106
الجدول رقم (14-1): عناصر النجاح الرئيسية للتحسين 107
الجدول رقم (14-1 A): توقعات أصحاب المؤسسات حول بيئة الأعمال العامة في قطاعهم في العام المقبل 108
الجدول رقم (14-1 B): توقعات أصحاب المؤسسات حول تطور الاقتصاد في العام المقبل 108
الجدول رقم (14-1 C): تصورات أصحاب المؤسسات عن مقارنة أعمالهم بالأعمال الأخرى للسنة القادمة 108
الجدول رقم (14-2 A): أهم التحديات التي تعتقد أن عملك قد يواجهها في العام المقبل 109
الجدول رقم (14-2 B): رأي أصحاب المؤسسات في الفرص/ العوامل التي قد يكون لها تأثير إيجابي في العام المقبل في حالة حدوثها 110
الجدول رقم (14-2 C): رأي أصحاب المؤسسات حول نوع الدعم الحكومي المطلوب لتحسين الأعمال 111
الجدول رقم (16-2): تقدير فجوة التمويل 117
الجدول رقم (24-2 A): المنهجيات المعتمدة من قبل المؤسسات المشاركة في التخطيط الاستراتيجي لتنمية القطاع الخاص والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة 144

قائمة الأشكال

الصفحة

الشكل رقم (4-1): المقاربة المنطقية للمسح 26
الشكل رقم (6-4 A): توزيع الشركات حسب نشاط الأعمال 38
الشكل رقم (6-7 A): توزيع الشركات حسب سنة التأسيس والمحافظة 42
الشكل رقم (6-8 A): سبب إغلاق المؤسسات السابقة 43
الشكل رقم (7-4 A): توزيع المؤسسات حسب فئة احتياجات التمويل 52
الشكل رقم (7-4 B): توزيع المؤسسات حسب فئة احتياجات التمويل وحسب المحافظة 52
الشكل رقم (7-7 A): توزيع التكلفة التشغيلية للمؤسسات 58
الشكل رقم (8-1 A): توزّع المؤسسات والموظفين حسب حجم المؤسسة 61
الشكل رقم (8-1 B): عدد الموظفين (2017 – 2018 – 2019 - 2020) 63
الشكل رقم (23-1 A): خارطة استراتيجية التنمية المتسارعة للمؤسسات 135
الشكل رقم (23-1 B): هيكلية تطوير المؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة 136
الشكل رقم (24-1 A): إطار متغيرات تطوير القطاع الخاص 143
الشكل رقم (24-2 A): منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية- مصر- إطار تقييم سياسة وتعزيز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 145
الشكل رقم (24-2 B): هيكل خطة العمل الاستراتيجية لرابطة أمم جنوب شرق آسيا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة 146
الشكل رقم (24-2 C): خارطة الطريق الخاصة بالتنفيذ 146
الشكل رقم (24-2 D): استراتيجية المؤسسات: المحاور الاستراتيجية الستة والأسباب المنطقية 149

قائمة الأطر

الصفحة

الإطار (5-1 A): تعريفات مؤسسات القطاع غير الرسمي والتوظيف (بتصرف) 27
الإطار (13-1): تأثير جائحة كورونا حسب القطاع في الفترة ما بين فبراير وأكتوبر 2020 101
الإطار (15-2 A): إصلاح القطاع العام 113
الإطار (15-2 B): تصور التوظيف الحكومي 113
الإطار (15-2 C): آراء رجل الأعمال (بتصرف) 114

التقرير النهائي
دراسة المؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة
في محافظات بغداد ونينوى والبصرة

ملخص تنفيذي

يقدم هذا التقرير نتائج دراسة المؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة (MSMEs) في المحافظات الثلاث: بغداد، نينوى والبصرة، من خلال مسح ميداني شامل بالعيّنة للمؤسسات المسجلة وغير المسجلة (Formal and Informal) بمختلف نشاطاتها الاقتصادية. الغرض من هذه الدراسة بناء صورة شاملة عن هيكلية وخصائص وديناميكيات الأعمال وفهم أعمق لمجموعة المؤسسات غير المسجلة (informal) من خلال الحصول على معلومات وبيانات حديثة وموثوقة، تسمح لجميع الجهات الفاعلة ذات العلاقة من تصميم مبادرات تدعم هذه المؤسسات على وجه الخصوص، وتدعم القطاع الخاص على وجه العموم. وهذا من شأنه أن يؤول إلى خلق فرص عمل جديدة والمساهمة في سياسة النمو الاقتصادي الكلي في العراق.

تمّ القيام بالمسح الميداني خلال الفترة كانون الأول 2020 – كانون الثاني 2021 بالتعاون بين فريق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وفريق وزارة التخطيط/ الجهاز المركزي للإحصاء. وقد تمّ اختيار الأسرة كوحدة معاينة نظراً لتوافر إطار موثوق لعدد السكان على مستوى المحافظة والقضاء والناحية، وتمّ تحديد حجم العيّنة بألفي (2000) أسرة توزعت على المحافظات الثلاث حسب عدد سكانها. جمعت المعلومات بواسطة المقابلة الشخصية المدعومة ببرنامج كومبيوتر (CAPI) وعلى شكل مسح نظامي (systematic sampling) حيث تم اختيار نقطة جغرافية عشوائية لبدء مسار كل باحث ليقوم بمقابلة منزلية لواحد من 11 منزل تسلسلياً. وقد أخذ المسح في الاعتبار المؤسسات العاملة في المناطق الريفية حيث خصصت نسبة 20% من العيّنة لها. وبذلك كانت العيّنات ممثلة لمجتمع البحث في كلّ من المحافظات الثلاث.

النتائج الرئيسية لمسح المؤسسات

شملت نتائج المسح الميداني للمؤسسات مجالات البحث التالية:

- الخصائص العامة للمؤسسات
- تمويل المؤسسات
- التوظيف والموارد البشرية
- الابتكار والتكنولوجيا
- مدى استفادة المؤسسات من العولمة
- شبكات الأعمال والشراكات والتكتلات المحلية
- رائدات الأعمال والمشاريع المملوكة من قبل النساء
- تأثير جائحة كورونا
- توقعات الأعمال المستقبلية.

الخصائص العامة للمؤسسات

- أظهر المسح أن الغالبية العظمى من المؤسسات يملكها ذكور حيث تصل نسبتهم إلى 95% ولا يوجد تفاوتاً في ذلك بين المحافظات أو المؤسسات المسجلة/ غير المسجلة.
- معدل نسبة الملكية الفردية للمؤسسات 89% وتتناقص هذه النسبة وفق حجم المؤسسات كالتالي: الصغرى 90%، الصغيرة 83%، والمتوسطة 72%، حيث تزيد نسبة الشراكة وملكية الأسهم بالمقارنة مع المؤسسات الصغرى.
- غالبية المؤسسات غير مسجلة (83%)، وغالبية المؤسسات المسجلة هي مسجلة في الهيئة العامة للضرائب تليها الدوائر البلدية، ثم الاتحاد العام للجمعيات الفلاحية، تزداد نسبة المؤسسات المسجلة كلما زاد حجم المؤسسة. وقد اعتبر غالبية أصحاب المؤسسات غير المسجلة أن عملهم لا يتطلب التسجيل. أما نسبة التسجيل في دائرة التقاعد والضمان الاجتماعي فقد بلغت 1% فقط من أصل العيّنة.
- بالنسبة لنشاطات الأعمال، كانت الغالبية (63%) في قطاعات التجارة والنقل والتخزين والبناء والتشييد.
- أكثر من ثلثي المؤسسات وجدت صعوبة في تأسيس أعمالها ولا يوجد فرق في ذلك بين المحافظات أو في إطار النوع الاجتماعي: وكانت الأسباب بغالبيتها (أكثر من 70%) عدم كفاية الموارد المالية وكون العمل شاقاً. وقد أكّد ذلك تقرير البنك الدولي حول ممارسة الأعمال في العراق لسنة 2020 حيث أتى ترتيب العراق متدنياً مقارنة ببيئة الأعمال في الدول الأخرى.
- توزعت المؤسسات بحسب سنة التأسيس كما يلي: حوالي الربع قبل سنة 2003، حوالي الربع بين 2003 و2014 وحوالي النصف بعد سنة 2014.
- توزعت النشاطات السابقة لأصحاب المؤسسات كما يلي: حوالي نصفهم كان يعمل بشكل مستقل في نفس النشاط أو في نشاط مختلف، حوالي 18% طلاب وحوالي 14% عاطلين عن العمل. وقد أظهرت النتائج الخاصة بإغلاق المؤسسات أن أكثر من 40% (467 مستجيباً من أصل 1145) من المؤسسات تم إغلاقها حيث كانت النسبة الأعلى للإغلاق في محافظة نينوى (62%) تليها البصرة (35%) ثم بغداد (34%). وكانت أسباب الإغلاق حوالي 30% بسبب الخسارة و15% بسبب النزوح/ الوضع الأمني حيث كان أكثر من نصف هؤلاء في محافظة نينوى.

تمويل المؤسسات

تبيّن من المسح ضعف مستوى التعاملات المالية والمصرفية وصعوبة الوصول إلى التمويل من قبل المؤسسات، وبشكل خاص:

- ضعف استخدام الخدمات المصرفية، حيث أتى معدل المؤسسات التي تحتفظ بحسابات مصرفية 1% للمؤسسات الصغرى و2.6% للمؤسسات الصغيرة و16% للمؤسسات المتوسطة. وأتت هذه النسبة 4% للمؤسسات المسجلة و0.7% لغير المسجلة، كما ترتفع هذه النسبة من 0.6% للمؤسسات حديثة التأسيس (شريحة عمر أصحابها 15-24) لتصل إلى 4.4% للمؤسسات التي تصل أعمار أصحابها إلى 65 وما فوق. وتعود الأسباب الرئيسية لعدم امتلاك حسابات مصرفية إلى الافتقار إلى الأموال لفتح الحساب المصرفي عند بدء العمل أو لتكلفته العالية.
- كانت نسبة الوصول إلى التمويل 22%، مع نسبة متقاربة للذين حاولوا الوصول إلى التمويل ولم ينجحوا في ذلك، مقابل عزوف أكثر من نصف المستجيبين عن الاقتراض.

- أفاد 46% من المستجيبين بأنهم حصلوا أو خططوا للحصول على تمويل إما من خلال قروض من العائلة والأصدقاء (حوالي 34%) أو من خلال مدخرات شخصية (حوالي 12%). تصل هذه النسبة إلى 57% في محافظة نينوى بالمقارنة مع 56% لبغداد و46% للبصرة. وقد حصلت الغالبية العظمى من المؤسسات على تمويلها محلياً.
- لم يكن لدى غالبية المؤسسات (77%) أية أصول عند تأسيسها وتتناقص هذه النسبة مع زيادة حجم المؤسسة. ويوجد تفاوتاً في ذلك حسب حالة تسجيل المؤسسات حيث توافرت الأصول بنسبة 33% للمؤسسات المسجلة مقابل 21% لغير المسجلة، كما هناك تناسباً طردياً مع شرائح الأعمار. ويلاحظ أن المؤسسات المسجلة تهتم بالاحتفاظ بسجلات أصولها بنسبة أعلى من المؤسسات غير المسجلة.
- غالبية المؤسسات 62% لم تخطط للحصول على تمويل بعد بدء أعمالها. وكان متوسط نسبة الحصول على التمويل 8.5%، وهي ترتفع من 8.3% للمؤسسات الصغرى إلى 11% للمؤسسات الصغيرة و12.5% للمؤسسات المتوسطة.
- بلغت نسبة المؤسسات التي حاولت الحصول على تمويل ولم تنجح 30%، وكانت أهم أسباب عدم الحصول على التمويل (أكثر من 55% من المستجيبين) صعوبة العثور على ممول، وتكلفة التمويل من حيث معدل الفائدة وتوفير الضمانات. وكانت أهم أغراض التمويل (حوالي 70%) توسيع الأعمال وتحديث المعدات، أما أهم مصادر التمويل فكانت بين قرض من العائلة/ الأصدقاء أو مدّخرات شخصية (أكثر من 70%) وقروض من المصارف (11%).
- في ما يعود لاحتياجات التمويل المستقبلية، أفاد 75% من المستجيبين أنهم إما يحتاجون حالياً إلى تمويل أو سوف يحتاجون إليه في المستقبل، وذلك لأغراض توسعة الأعمال وتحديث المعدات وتقديم منتجات أو خدمات جديدة. أما مصادر التمويل المحتمَلة فكانت بنسبة أكثر من 65% عبر قروض مصرفية أو قروض صغيرة من المنظمات غير الحكومية أو منظمات التمويل الأصغر، و18% عبر قروض من العائلة/ الأصدقاء أو تبرعات.
- عندما سُئِل المستجيبين عن صعوبة الحصول على تمويل أفاد 62% منهم أنه صعب للغاية وحوالي 30% أنه صعب إلى حدّ ما، مقابل 8% أفادوا أنه لا يوجد صعوبة في ذلك.
- في ما يعود لنفقات تشغيل المؤسسات كان الجزء الأكبر من النفقات يُصرف على المواد الأولية بنسبة 26% تليها الطاقة، ونلاحظ أن الرسوم والضرائب تمثل 2% فقط من النفقات.
- نظراً لكون معظم المؤسسات من الفئة الصغرى، أفادت الغالبية أنها لا تحتفظ بسجلات محاسبية (74%) والسبب الرئيسي هو أن عملها لا يتطلب ذلك (91%).
- إن الغالبية العظمى من المؤسسات (97.5%) ليس لديها أي نوع من التأمين.

التوظيف والموارد البشرية

- تبيّن من نتائج البحث أن الغالبية العظمى (95%) من أصحاب الأعمال هم من الذكور، ولم يتغير الوضع بشكل ملحوظ منذ المسح الذي قامت به منظمة العمل الدولية سنة 2011 حيث كانت نسبة الذكور حوالي 97%.
- من حيث تسجيل المؤسسات لدى الجهات الحكومية أو المهنية، كانت غالبية المؤسسات (83%) غير مسجلة، وكان متوسط عدد العاملين في العينة 1.93.
- زادت قوة العمل في المؤسسات 17% سنة 2018 و13% سنة 2019 وانخفضت 22.7% سنة 2020 بتأثير جائحة كورونا.

- تبيّن من نتائج البحث أن ثلث العاملين في المؤسسات قد أكملوا مرحلة التعليم الثانوي/المتوسط والربع أكملوا المرحلة الابتدائية وحوالي الربع لا يحملون أي شهادة. وكانت نسبة المؤهلين جامعياً 16%.
- أظهر توزيع المؤسسات حسب نشاطات الأعمال تركزاً في نشاطات تجارة الجملة والمفرد، النقل والتخزين، أعمال البناء والتشييد، يليها الزراعة وصيد الأسماك والمهن الحرفية وخدمات الفنادق والمطاعم.
- تركزت أنواع الوظائف في العيّنة على العمالة الماهرة / غير الماهرة للقطاعات الفنية/ الصناعية، وعلى المبيعات والإدارة والتسويق. وكانت وظائف المحاسبة وتكنولوجيا المعلومات أقل تواجداً. وأتى الطلب على العمالة الماهرة/ غير الماهرة للقطاعات الفنية/ الصناعية أعلى في محافظتي البصرة ونينوى.
- في ما يتعلق بمصادر وقنوات التوظيف كانت أكثرية الإجابات (حوالي 78%) من خلال المعارف والعلاقات الشخصية، ولا يتم إجمالاً الاستعانة بمراكز التوظيف أو معاهد التدريب. وقد أشار حوالي نصف المستجيبين إلى ضرورة تطوير المهارات المهنية العملية للعاملين، يلي ذلك تطوير مهارات التعامل في العمل.

لقد أظهرت النتائج قصوراً واضحاً في إدارة المؤسسات وتنظيمها وأنظمة العمل فيها، بما في ذلك التسجيل لدى الجهات المختصة وأنظمة المحاسبة والتسويق والإنتاج وأساليب تقديم الخدمات.

الابتكار والتكنولوجيا

أظهرت الدراسة تدني مستوى استخدام التكنولوجيا من قبل المؤسسات، وكانت النسبة الأعلى هي في استخدام الهاتف المحمول بشكل يومي بنسبة 40%، ومن وقت لآخر 28%، وهذا يمثل 68% من إجمالي العينة.

من الواضح أن المفهوم العام لاستخدام التكنولوجيا والتقنيات لدى المؤسسات ليس ناضجاً تماماً. فقد أشارت 1499 مؤسسة صغرى وصغيرة ومتوسطة في عينة المسح إلى أنه إما لا يحتاجون إليها، أو أنه ليس لها قيمة مضافة لأعمالهم أو أنهم لا يعرفون كيفية استخدام التكنولوجيا.

كما أتى استخدام الإنترنت والتجارة الإلكترونية منخفضاً للغاية، حيث تستخدم نسبة 9.4% من المؤسسات فقط الإنترنت بشكل يومي و3.8% من المؤسسات تعمل في التجارة الإلكترونية مباشرة.

إن مستوى وعي المؤسسات في مجالات التكنولوجيا والابتكار هو في مستوى أساسي ما عدا استخدام الهواتف المحمولة. ستكون هذه نقطة البداية لتمكين المؤسسات من استخدام التكنولوجيا من خلال تطبيقات الهواتف الذكية، حيث ستكون هذه الطريقة الأسرع والأكثر تأثيراً للتواصل مع المؤسسات وتحسين أدائها. وستكون هذه التطبيقات التي تغطي مجالات مثل التمويل والمبيعات ودعم المؤسسات أفضل وسيلة يمكن البدء بها لتطوير أعمالها.

المؤسسات والعولمة

تبيّن من المسح أن المؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة تعتمد بشكل شبه كامل على أسواق المبيعات المحلية العراقية، حيث لا ينظر أصحاب هذه المؤسسات إلى سوق التصدير على أنه أولوية أو ضرورة، والغالبية العظمى من المؤسسات ليس لديها خططاً للتصدير، ويشير هذا إلى أن معظم هذه المؤسسات تعتمد على السوق المباشر في مناطقها كنقطة بيع.

ويتطلب ذلك إنشاء قنوات تسمح للمؤسسات الربط بين الأسواق المحتملة كأولوية، حيث لن تتمكن هذه المؤسسات من النمو والتطور وإضفاء الطابع الرسمي إلا من خلال الإيرادات المستدامة وتوقعات زيادة الإيرادات.

الشبكات والشراكات والتكتلات المحلية

- أظهرت نتائج البحث نشاطاً إجمالياً منخفضاً في ما يتعلق بالشراكات والتكتلات المهنية التي من شأنها الوصول إلى معلومات السوق وتطوير الأعمال وتطوير التكنولوجيا والتجديد والابتكار في الصناعات والخدمات المختلفة. لكن يوجد بعض العناصر الإيجابية التي يمكن البناء عليها في الخطط المستقبلية.
- أفاد 68 مستجيباً بوجود تعاون مع مقدّمي الخدمات، و50 مستجيباً بوجود تعاون مع مؤسسات أخرى في نفس النشاط، كما أفاد 12 مستجيباً من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بوجود تعاون مع مراكز البحوث.

النساء ورائدات الأعمال

- المؤسسات المملوكة من النساء في العراق أقلية صغيرة، حيث أتت نسبتها في هذه الدراسة (5.1%) فقط، ولم يتغير ذلك منذ عام 2011. وكان ذلك واضحاً في مسح منظمة العمل الدولية - مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع (UNOPS) لعام 2011 الذي شمل 4000 مؤسسة صغرى وصغيرة ومتوسطة، حيث كانت نسبة المؤسسات المملوكة من قبل النساء في العينة 3% فقط، كذلك أظهر المسح التكميلي الذي أجري على عينة من 533 مؤسسة سنة 2012 أن نسبة المؤسسات المملوكة من قبل النساء في العينة 5.6% فقط.
- أفادت 60% من المستجيبات أن مستوى الصعوبة التي تواجهنها عند تأسيس مشروع جديد هو أعلى بالمقارنة مع المشاريع التي يملكها ذكور. ولا يوجد تفاوتاً كبيراً في ذلك على مستوى المحافظات الثلاث.
- صرّحت غالبية النساء/ رائدات الأعمال اللواتي شملهن الاستطلاع أن الحصول على تمويل من جهات رسمية (المصارف والمؤسسات المالية الصغيرة) أكثر صعوبة بالنسبة لهن مقارنة بالرجال، وقد تركّزن في المؤسسات الصغيرة الحجم.

جائحة كورونا

- يُظهر المسح أن غالبية المؤسسات واجهت انخفاضاً حاداً في مردود أعمالها بسبب جائحة كورونا حيث واجهت 98% من المؤسسات الصغرى انخفاضاً في مردود أعمالها وهذا يسري على جميع متغيرات المسح، إذ لا يوجد تفاوتاً في ذلك بين المحافظات أو على مستوى حجم المؤسسة أو النوع الاجتماعي أو حالة تسجيل المؤسسات. كما تبيّن أن قطاع التجارة وقطاع النقل والتخزين هي الأكثر تأثراً من جائحة كورونا.
- أفادت شريحة من المستجيبين (44%) أنهم وضعوا المشتغلين في حالة إجازة بسبب الجائحة، ولا يوجد تفاوتاً في ذلك بين المؤسسات بحسب حجمها أو بحسب النوع الاجتماعي. أما على مستوى المحافظات، فكانت نينوى هي الأعلى بـ51%.
- وجاءت الإجراءات الأخرى المتخذة كما يلي:

- تخفيض ساعات العمل مع رواتب جزئية، وذلك بنسبة 20% من المؤسسات بدون تفاوت ملحوظ بحسب حجمها أو بحسب النوع الاجتماعي. وكانت محافظة نينوى الأعلى بنسبة 27%.
- بقي عدد المشتغلين على حاله وكذلك الرواتب، وذلك بنسبة 19% بدون تفاوت ملحوظ بحسب حجم المؤسسة أو النوع الاجتماعي. ويوجد تفاوتاً ملحوظاً بهذا الشأن بين المحافظات، حيث كانت هذه النسبة 29% في بغداد و18% في البصرة و7% في نينوى.
- تمّ تخفيض الرواتب ولكن مع الاحتفاظ بساعات العمل كما هي، وذلك بنسبة 11% من المؤسسات بدون تفاوت بينها بحسب الحجم أو النوع الاجتماعي. ولكن يظهر التفاوت على مستوى المحافظات حيث كانت النسبة في بغداد ونينوى 9% وفي البصرة 16%.

- عندما سُئل عما إذا كانت الإجراءات التي اتخذتها الحكومة مناسبة للحد من تأثير جائحة كورونا، أجاب أكثر من النصف أنها كانت مناسبة، بدون تفاوت بحسب حجم المؤسسة أو النوع الاجتماعي. وقد وصلت هذه النسبة إلى 69% في محافظة نينوى.

التوصيات: البرنامج الإنمائي لدعم المؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة

الحاجة الماسّة للتغيير

يتمتع العراق بأصول وطاقات كامنة هائلة تتمثل برأس المال البشري، الطبيعي، والثقافي. وهو مؤهل لانطلاقة انمائية سريعة وتحول وطني شامل يمكن أن يضعه ضمن المجموعة الأولى من الدول الأسرع نمواً.

ينبغي أن تتصدى الانطلاقة الانمائية والاصلاحية لعدد من التحديات سببتها، دون حصر، الأزمة المزدوجة: هبوط أسعار النفط وجائحة كورونا، ونتج عنها انخفاض ملحوظ في نمو الناتج المحلي الاجمالي للعراق وصل سنة 2020 لأدنى مستوى منذ عقدين.

تشمل التحديات التي أظهرتها أو أكدتها دراسة مسح المؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة ما يلي:

- غياب رؤية واستراتيجية واضحة لتطوير المؤسسات.
- ضعف قطاع هذه المؤسسات من حيث القدرات، المساهمة في الاقتصاد، المساهمة في إيجاد فرص عمل، الشراكات المهنية، استخدام التكنولوجيا والتصدير.
- لا يوجد هيئة حكومية ترعى وتدعم المؤسسات، كما أنه لا يوجد لهذه المؤسسات تمثيل على المستوى المهني.
- ندرة البيانات التخطيطية التي تدعم قرارات تطوير المؤسسات.
- شبه غياب للمرأة في تأسيس وإدارة المؤسسات، مما يُغيّب شريحة كبيرة من المواطنين العراقيين عن المساهمة في الاقتصاد الوطني.
- يوجد نسبة عالية جداً من المؤسسات غير مسجلة وتعمل بشكل غير رسمي ولا يوجد لها حوافز لتدخل في الاقتصاد الرسمي، نظراً لتكلفة وتعقيد عمليات التسجيل والترخيص.
- انخفاض مستوى المهارة وتدني نوعية الوظائف، مما يعكس انخفاض المساهمة في ايجاد وظائف ذات قيمة معرفية عالية على المستوى الوطني.

- ضعف الوصول الى التمويل، وتطوير الأعمال، والتكنولوجيا والتجديد.
- مستوى دخل المؤسسات يشابه البلدان المصنفة ضمن بلدان الدخل المنخفض، مع أن ثروة العراق تصنفه ضمن شريحة الدول ذات الدخل المتوسط الأعلى.
- ضعف البنية التحتية والخدمات العامة على المستوى الوطني.
- ثقل الاجراءات الحكومية المنظّمة وأدائها يفضي الى إيجاد أوضاع خانقة وتكلفة عالية للمؤسسات بمختلف أحجامها.
- ضعف الادارة العامة، وضعف المساءلة، وقلة فعالية الاصلاحات بعيدة المدى.
- ضعف الاطار القضائي والممارسة القانونية.
- ضعف روابط وتسهيلات التصدير لإنتاج المؤسسات المختلفة وهي منحصرة في السوق المحلي فقط.
- ضعف كبير في القدرات التسويقية لهذه المؤسسات.
- غياب الترابط مع المنشآت المحلية الكبرى والشركات العالمية.
- ضعف أنظمة الموارد البشرية أدى الى ضعف قدرة المؤسسات على جذب العمالة الماهرة ومنافسة المنشآت الكبرى بهذا الشأن.
- الاستخدام المنخفض للتكنولوجيا وقلة الاهتمام بالتجديد والتطوير مما يحرم المؤسسات المختلفة من الممكنات التي من شأنها أن تدعم نشاطاتها ومشاريعها.
- غياب القنوات المالية الالكترونية في أعمال هذه المؤسسات.
- ساهمت طبيعة وانغلاق المؤسسات الصغيرة و المتوسطة وكونها على هامش الاقتصاد الوطني، في غياب الروابط والتجمعات المهنية التي يمكن أن تساعدها في النمو وتوسيع أسواقها.
- بلغ مستوى انفاق العراق على البحوث والتطوير سنة 2017 (Research and Development) 0.04% من الدخل المحلي الإجمالي، وهذا يصنف العراق بالدرجة 132 من أصل 141 دولة.

توصيات دعم وتمكين المؤسسات

تم ترتيب المبادرات الموصى بها أدناه على أساس محاور عمل استراتيجية. وهي تمثل بمجملها خارطة طريق متكاملة ومتناسقة للتطوير السريع للمؤسسات، من خلال تدخلات ومراجعة وتقييمات متتالية حتى أفق سنة 2030. وينبغي متابعة كل دورة تخطيطية لتقييم نتائجها واستخلاص الدروس المستفادة منها لتضمينها في الدورة التخطيطية اللاحقة.

في ما يلي العناوين الرئيسية للتوصيات ويمكن الرجوع إلى تفاصيل مبادراتها في متن التقرير:

1- تنمية قدرات المؤسسات

- تنمية مهارات قادة الأعمال
- تطوير القدرات على مستوى المنشأة
- تطوير القدرة على الترابط المهني والتجديد والتكنولوجيا

2- وصول المؤسسات إلى فرص النمو

- تسهيل الوصول إلى التمويل
- تقوية الوصول إلى البنية التحتية المناسبة
- تعزيز الوصول إلى الأسواق الداخلية والخارجية
- تسهيل الوصول إلى خدمات تطوير الأعمال

3- إيجاد بيئة عمل محابية للأعمال

- تعزيز التنمية الاقتصادية المحلية
- تأسيس/ تعزيز هيكلية تمثيل المؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة
- تقوية السياسات والبرامج الجامعة وتعزيز التوازن النوعي الاجتماعي والمساواة

4- التحوّل إلى حكومة مستجيبة لمتطلبات التنمية

- بناء القدرات المؤسسية للجهات الحكومية المعنية
- تقوية المساءلة في الأجهزة الحكومية
- تعزيز استقلال القضاء

من حيث تنمية القدرات، تشمل الخطة تطوير أداء المؤسسات من حيث إدارة أعمالها وتحسين إنتاجيتها وتسويق منتجاتها وتنمية الموارد البشرية فيها وتطوير المحاسبة والإدارة المالية لديها، التوعية حول حقوق الملكية الفكرية، تعزيز التدريب المهني، تشجيع الريادة، مع إعداد برامج محدّدة للمؤسسات التي تقودها نساء في المناطق الريفية.

ويتطلب الأمر إنشاء وحدة دعم أو أكثر في جهة حكومية مناسبة، كما يتطلب عملاً هادفاً لتعزيز ملاءمة نظام التعليم والتدريب التقني والمهني مع احتياجات السوق واقتصاد المعرفة.

من أهم مبادرات تنمية القدرات هي تكوين التكتلات المهنية وإنشاء شبكة لتعزيز التعاون بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والشركات الكبيرة والجامعات، كما وتعزيز التكنولوجيا واستخداماتها وتشجيع الابتكار في مجال الأعمال من خلال الحوافز المناسبة والجوائز المخصصة للصناعات الابداعية القائمة على المعرفة.

أما بخصوص تسهيل وصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الى فرص النمو، فأوله تسهيل الوصول الى التمويل وتخفيض تكاليفه من خلال استمرار مبادرات الحكومة العراقية بهذا الشأن ودعم جهودها. ويتطلب ذلك مزيد من التدريب وبناء القدرات، اعتماد أدوات التمويل الجديدة، تمويل الصادرات وتأمين القروض الموجهة للتصدير وإعداد وتنفيذ خطة البنية التحتية للتقنية المالية الرقمية.

من فرص النمو أيضاً تعزيز الوصول الى فرص الأسواق من خلال برامج الدعم وتوفير المعلومات ذات الصلة بالأسواق المحلية والخارجية لتعزيز القدرة التصديرية ولتمكين المؤسسات من الدخول في سلسلة التوريد العالمية. ومن خدمات الدعم الآيلة الى تطوير الأعمال، إنشاء حاضنات الأعمال ومراكز الدعم على المستوى المحلي، والدعم الفني المالي للقطاعات ذات الأولوية غير النفطية مثل الصناعات الغذائية، الصناعة، البناء والتشييد، تكنولوجيا المعلومات، والنقل والسياحة.

تعتبر بيئة الأعمال من الممكنات الأهم في معظم الدول، وينبغي أن تقوم الحكومة العراقية بمبادرات حيوية في هذا السياق تشمل تحسين المتطلبات القانونية والتنظيمية والإدارية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، اصلاح إدارة الضرائب، تسهيل الوصول الى بيئة الأعمال، إنشاء مرصد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتعزيز تمثيلها وتحسين آليات التنسيق بين القطاعين العام والخاص والسماح لهذه المؤسسات أن يكون لها "صوت" في السياسات الجديدة.

يتطلب توسيع اقتصاد العراق تعزيز التوازن والمساواة بين الجنسين في مختلف السياسات والبرامج ويتطلب ذلك تعزيز ريادة الأعمال النسائية وتقديم حوافز للمؤسسات التي تديرها النساء، تعزيز التعاون بين رائدات الأعمال والجمعيات المهنية لمختلف الصناعات ومؤسسات التمويل، كما وتشجيع إدخال نظام الكوتا للنساء في مختلف القطاعات.

كذلك يتطلب توسيع الاقتصاد تشجيع الجهات المحلية على اعداد خطط التنمية المحلية استناداً الى الارشادات والحوافز والتمويل الذي يمكن أن تقدمه الحكومة الفدرالية. من شأن ذلك تعزيز مواءمة نشاطات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتنميتها مع استراتيجيات التنمية الاقتصادية المحلية. وستمكن هذه الممارسة من زيادة فعالية الانفاق العام لتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتمكين ممارسة التخطيط المالي المستدام وإعداد الموازنة القائمة على التنمية، مما يمكن برامج الانفاق من تحقيق نتائج واضحة تضيف الى تراكم الخير العام في العراق.

تدعم الخطة جهود الحكومة العراقية في تحويل أجهزة القطاع العام الى أجهزة مستجيبة لحاجات المجتمع. وينبغي في هذا الإطار بناء قدرات الأجهزة الحكومية الداعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتصبح أكثر فعالية لتمكين هذه المؤسسات وتقديم الدعم لها من خلال اعتماد منهجيات الادارة الحديثة مثل الحوكمة الرشيدة والمساءلة، الادارة بالأهداف والنتائج، الادارة الاستراتيجية، قياس الأداء الرصد والتقييم والتحسين المستمر للخدمات.

ومن أفضل الممارسات العالمية تعزيز منصات ايصال وجهات نظر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمواطنين على السياسات والبرامج العامة، تعزيز أجهزة الرقابة على الأداء الحكومي، والقيام بمراجعة أداء الأجهزة والبرامج الحكومية بشكل دوري.

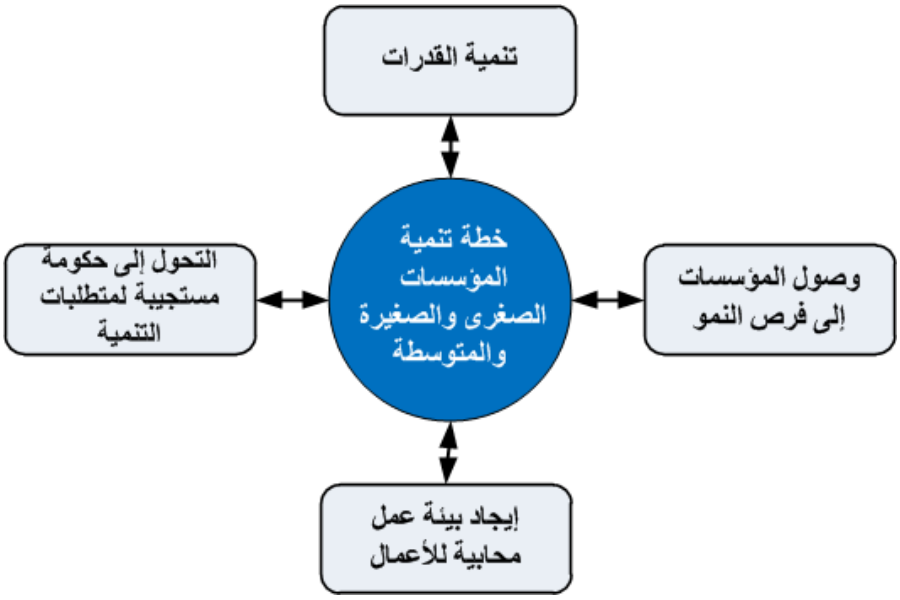

التقرير النهائي
دراسة المؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة
في محافظات بغداد ونينوى والبصرة

الجزء أ: مقدمة وسياق المشروع

1- مقدمة

أشارت خطة التنمية الوطنية 2018-2022 إلى أن صناعة النفط تهيمن على الاقتصاد العراقي، حيث تمثل أكثر من 90% من الإيرادات الحكومية و80% من عائدات النقد الأجنبي. ومع ذلك، تحتاج القاعدة الاقتصادية المستدامة إلى إنشاء هيكل اقتصادي يعتمد على صناعات متنوعة ذات أحجام مختلفة. كما يجب معالجة تحديات البطالة من خلال وضع سياسات واقعية تسمح للعراقيين من خارج قوة العمل الحالية بالحصول على فرص من خلال مبادرات مؤسسية لخلق اقتصاد غير نفطي يمكن أن يخلق فرص عمل ويكون مستداماً في نفس الوقت(*).

في هذا السياق، من المهم تشجيع المؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة، إلى جانب التنمية العامة للقطاع الخاص والأشكال الأخرى لتشجيع الاستثمار الخاص. ففي ظل بيئة ملائمة، يمكن أن تصبح المؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة مصدراً مستداماً لتوظيف النساء والرجال. كما سيحقق ذلك المداخيل الضرورية لأصحاب الأعمال والعاملين وأسرهم، ويوفر الخدمات والمنتجات اللازمة. كما تضيف هذه المؤسسات قيمة للاقتصاد من خلال تحريك الاستثمار المحلي والأجنبي.

وتقدر الإحصاءات الحالية الصادرة عن وزارة التخطيط عدد الناشطين اقتصادياً لسنة 2018(**) بنسبة بلغت حوالي 42.7% أي ما يقرب من 15.3 مليون. ويوظف القطاع العام ما يقرب من 4 ملايين، تاركاً 11.3 مليون إما عاطلين عن العمل أو توظيف جزئي (underemployment) أو موظف في القطاع الخاص. يبلغ معدل البطالة حوالي 10.8%، في حين أن التوظيف الجزئي يشكّل 28%، وتمثل مجتمعة 4.2 مليون شخص، مما يعني أن 7 ملايين شخص يحصلون على دخل مضمون من القطاع الخاص المسجل وغير المسجل (formal and informal)(*).

ومع ذلك، لا توجد معلومات موثوقة عن حجم ونشاط القطاع غير الرسمي في العراق. ولا يوجد تقديرات لقوة العمل حسب نوع النشاط أو حسب فئات المؤسسات، غير أنه يوجد أدلة كافية على أن الاقتصاد غير الرسمي العراقي قد توسع بشكل كبير منذ عام 2003، وكانت أكبر الزيادات في مجالات الخدمات البنى التحتية (خدمات الكهرباء والماء، الخ) مع زيادات أقل في الزراعة ومختلف الصناعات الصغيرة. ويشكل التقدير المعقول لحجم الاقتصاد غير الرسمي (اعتباراً من عام 2006) حوالي 65% من الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بـ 35% في عام 2000. وما يقرب من 68% من القوى العاملة منخرطة في النشاط غير الرسمي، باعتبار أن العديد من العاملين المدرجين على أنهم عاطلين عن العمل ويستخدمون الاقتصاد غير الرسمي إلى أن تظهر وظائف مناسبة لهم في القطاع الرسمي(***).

(*) National Development Plan – NDP, 2018-2022.
(**) Ministry of Planning – NDP, 2018-2022.
(***) Private Sector Development Strategy, 2014-2030.

2- أهداف ونطاق المسح

تظهر البيانات التي تم الاطلاع عليها من خلال عملية التقدير غير المباشر أن 68%[*] من القوى العاملة تعمل في القطاع غير الرسمي. كما أظهرت نتائج المسح الذي أجرته منظمة العمل الدولية حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى أن الغالبية العظمى منها تعمل بشكل غير رسمي في العراق. في حين أنه من المعروف أن القطاع غير الرسمي آخذ في التوسع بشكل ملحوظ، لكن لم تكن هناك محاولة لقياس حجم وطبيعة الاقتصاد غير الرسمي ليساعد في إيجاد المفاهيم الإحصائية للاقتصاد غير الرسمي، لا سيما المساهمة الحقيقية في الناتج المحلي الإجمالي، وحجم ونمط العمالة.

الغرض من هذا المسح هو بناء صورة شاملة عن هيكلية واتجاه وديناميكيات الأعمال والتحديات والفرص الخاصة بالمؤسسات الصغرى الصغيرة والمتوسطة من خلال المعلومات والبيانات المحدثة والموثوقة الخاصة بالسوق وتحليلها من أجل تحديد القطاعات الاقتصادية/ والقطاعات الفرعية، بما يسمح لجميع الجهات الفاعلة (الحكومية وغير الحكومية) بتصميم مبادرات تهدف إلى دعم القطاع الخاص من خلال المؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة أو خلق فرص العمل، أو حتى المساهمة في سياسة النمو الشامل.

تعتبر الحكومة العراقية قطاع المؤسسات بمثابة العمود الفقري للتنمية الاقتصادية. تتمثل أهداف التنمية الشاملة لاستراتيجية تنمية القطاع الخاص (PSDS) في تعزيز القطاع الخاص وتنويع وتنشيط الاقتصاد الوطني غير النفطي من خلال توفير خارطة طريق لعملية التغيير من عام 2014 إلى عام 2030. وتهدف استراتيجية تطوير القطاع الخاص إلى تحقيق تحولاً كبيراً والمساهمة في النمو الاقتصادي وتحسين البيئة لممارسة الأعمال في العراق.

لذلك، يُنظر إلى هذا المسح على أنه مسح خاص للمؤسسات المسجلة وغير المسجلة لتوليد مجموعة واسعة من المعلومات حول القطاع غير الرسمي، بما في ذلك عدد وخصائص المؤسسات المعنية ونشاطاتها الإنتاجية والتوظيف وتوليد الدخل والحصول على التمويل واستخدام تكنولوجيا المعلومات والمعدات والظروف كما القيود التي تعمل في إطارها.

ستساعد عملية مسح المؤسسات الجهات ذات العلاقة الرئيسيين من خلال التحليل المتعمق الذي يغطي مختلف الصناعات التحويلية والأعمال الزراعية والقطاعات الأخرى في تشخيص مستوى الإنتاجية والابتكار والقدرة التنافسية، وفهم النظام البيئي للأعمال كخطوة أولى لتحديد الخدمات الاستشارية والدعم المالي المطلوب لزيادة الإنتاجية والقدرة التنافسية للأعمال واستدامتها.

2-1 الأهداف المحددة للمسح

- زيادة واستكمال الإحصاءات المعدة من قبل الجهاز المركزي للإحصاء حول خصائص المؤسسات مثل نوعها (الحجم، القطاع، الوضع القانوني وما إلى ذلك)، وخصائص أصحابها وقادتها ومعدل الدخل الإجمالي ونمو العمالة.
- فهم السيناريو الحالي لتطوير تجمعات المؤسسات المصنفة ضمن المجمعات وخارجها في العراق بما في ذلك إجمالي عدد المؤسسات، وإجمالي عدد الوظائف، والدخل الإجمالي السنوي، وتحسين التكنولوجيا، والمساهمة في الناتج المحلي الإجمالي وما إلى ذلك.
- تزويد المؤسسات الحكومية مثل وزارة التجارة والصناعة والزراعة وغيرها بالبيانات اللازمة لموازنة موارد الدولة، وتحديداً تلك التي تهدف إلى دعم القطاع الخاص والنمو الاقتصادي للبلاد.

(*) National Development Plan 2018-2022.

- توفير بيانات ومعلومات يمكن الوصول إليها من خلال الجهاز المركزي للاحصاء لجميع الجهات الفاعلة والتي تحتوي على نوع وعدد وتوزيع الأعمال الرسمية وغير الرسمية، والتي تتعقب الاتجاهات والظروف المتطورة وعوامل السوق الأخرى، بما يساعد في توفير تحليل محدث للمستخدمين للقيود الحالية والفرص الجديدة.
- تزويد القطاع الخاص بالبيانات اللازمة للتخطيط الاستراتيجي للاستثمار.
- تشجيع المؤسسات على التسجيل
- معرفة الموقع الحالي للمؤسسات في التجمعات والمناطق الجغرافية المحددة.
- الحصول على إطار باسماء أصحاب المؤسسات لمساعدتهم على تطوير اعمالهم.
- دراسة نطاق التعاقد من الباطن للمؤسسات مع مراعاة المعايير الوطنية والعالمية.
- تحديد والتعرف على الخلل في السياسات، وإخفاقات السوق والحواجز المؤسسية التي تمنع المؤسسات من تحقيق امكاناتها واندماجها في كتل اكبر.
- إنشاء قاعدة بيانات للمؤسسات تكون متاحة للجهات ذات العلاقة.

استند هذا المسح إلى جهود وزارة التخطيط/ الجهاز المركزي للاحصاء والمنظمات الدولية، بما في ذلك برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ووكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة، والبنك الدولي، ومنظمة العمل الدولية، وغيرها. تم توحيد جهودهم في عدد من الوثائق، بما في ذلك استراتيجية تطوير القطاع الخاص (PSDP) الذي تم تطويرها مع الجهات ذات العلاقة العراقيين من القطاعين العام والخاص والجهات الدولية، في محاولة لإنشاء إطار عمل متجاوب ومتماسك وشامل لتنمية القطاع الخاص في العراق.

ومن المعروف على نطاق واسع أن المؤسسات (MSMEs) هي حجر الزاوية في الاقتصادات الوطنية التي يمكن أن تؤدّي دوراً مهماً في تحقيق نمو أعلى وأكثر شمولية؛ إذ وضعت العديد من الحكومات هذه المؤسسات في قلب استراتيجيات النمو وخلق فرص العمل لتلبية احتياجات السكان الشباب. وقد بدأ العراق من خلال استراتيجية تطوير القطاع الخاص بتدخلات وخطط سياسية لدعم تنمية هذه المؤسسات.

على هذا النحو، فإن تطوير المؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة سيكون عنصراً رئيسياً في استراتيجية شاملة مصممة لتنويع الاقتصاد العراقي وتعزيز خلق وظائف أكثر إنتاجية ولائقة للنساء والرجال. وتلتزم حكومة العراق بخلق بيئة مواتية للتنمية المستدامة للمؤسسات التي تستوعب المنشآت من جميع الأحجام عبر قطاعات متعددة، كما تدرك قيمة هذه المؤسسات، وتعمل على تعزيز عقلية ريادة الأعمال لتمكين تحقيق تنمية ناجحة للقطاع الخاص.

توفر هذه الدراسة البيانات والمعلومات والتقييمات اللازمة لفهم أوضاع المؤسسات وبيئة ممارسة الأعمال، والعوامل التي تساعد هذه المؤسسات على الاستثمار بشكل منتج وخلق فرص عمل وتوسيع بيئة الأعمال. من هذه العوامل اتساق السياسات والأوضاع القانونية والتنظيمية التي تحكم نشاطات الأعمال. الهدف النهائي هو فهم الواقع ومن ثم إعداد التوصيات والمبادرات التي من شأنها أن تساهم في تعزيز المؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة لخلق فرص عمل وتقليل البطالة وتحسين معدلات النمو والإنتاجية.

3- المسوحات السابقة ذات الصلة

تم إجراء استقصاء مكتبي على أنواع مختلفة من البيانات من مصادر مختلفة، مثل المنظمات الحكومية والدولية. وكمثال على بعض احدث المعلومات ذات الصلة التي تمت مراجعتها، كانت دراسة الجهاز المركزي للاحصاء 2020 التي توفر "إحصاءات المنشآت الصناعية للقطاع الخاص" والتي قدمت بيانات إحصائية عن المنشآت الصغيرة تساعد في تقدير المتغيرات الاقتصادية المتعلقة بنشاطاتها وتصنيفها. كما أبرز هذا المسح أن معظم المؤسسات الصناعية الصغيرة تقع ضمن مراكز الأقضية والنواحي، وأن محافظة بغداد فيها ما يقرب 20% من إجمالي 747,25 مؤسسة صناعية صغيرة في مختلف محافظات العراق. وقدمت البيانات نظرة عن الكمية في حجم القطاع ومساهمته الاقتصادية في الفئة الصناعية التي يمثلها(*). وكانت هناك أيضاً دراسات استقصائية أجرتها منظمات دولية قدمت المعلومات ذات الصلة التي ظهرت من المبادرات السابقة للمؤسسات في العراق. مثال، وثيقة تحليلية شاملة عن المؤسسات في العراق والتي تم إنجازها من قبل المكتب الإقليمي لمنظمة العمل الدولية للدول العربية 2012. من أهم هذه الدراسات الاستقصائية:

	اسم المسح	التفاصيل
A	Second MSME survey – ILO-UNOPS PSD-I (2012)	533 MSMEs (3 محافظات)
B	أول مسح للمؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة ILO-UNOPS PSD-I (2011)	4,000 MSMEs (10 محافظات)
C	CIPE focus group consultation (2008)	Focus group 120 business leaders. مجموعة التركز 120 من قادة الأعمال
D	UNOPS-ILO survey (2008)	950 MSMEs (شمال ووسط وجنوب العراق)
E	USAID-TIJARA survey reports (2009)	تقارير مسح التقييم
F	CIPE Survey (Center for International Private Enterprise) (2007)	1,630 businesses (في جميع أنحاء العراق)

تمّت مراجعة وتحليل نتائج المسحين (A) و (B) أعلاه بشكل خاص، حيث كانتا من بين المسوحات الأكثر أهمية التي تم إجراؤها لتحديد بيئة عمل المؤسسات بهذه الطريقة. وركزت المسوحات على قضايا القطاع غير الرسمي للمؤسسات وبيئتها للفترة (2007-2012).

تمت مراجعة مصادر المعلومات المذكورة أعلاه لبناء تصميم المسح المشمول بهذه الدراسة ولتحقيق أهدافها بأفضل وجه. وقد مكّن ذلك من تكوين إطار عمل منطقي ومنهجية للمسح توفر البيانات المطلوبة لفهم قطاع المؤسسات (MSMEs) في العراق بما في ذلك ديناميكياته ومتطلباته ومعوقاته، من أجل إعداد سياسات استراتيجية ومبادرات تخطيطية تمكّن القطاع من التطور والنمو المستدامين.

(*) إحصاءات المنشآت الصناعية الصغيرة للقطاع الخاص – 2018.

4- المقاربة المنطقية لمسح المؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة

يوضح الشكل رقم (4-1) الإطار المنطقي لمسح المؤسسات الصغرى الصغيرة والمتوسطة. بداية نبدأ بتحديد أساليب وآليات العمل التي تؤول إلى مخرجات المشروع المطلوبة: المعلومات والبيانات المعنية بخصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والتي ستدعم الركيزة الأولى لاستراتيجية تطوير القطاع الخاص: فهم القطاع الخاص، والذي بدوره يدعم المبادرات الوطنية لتحول الاقتصاد الوطني تحقيقاً للهدف المتمثل في إيجاد قاعدة اقتصادية مستدامة.

الشكل رقم (4-1): المقاربة المنطقية للمسح

5- منهجية المسح

- تصميم المسح

تم شرح عملية تصميم ومنهجية المسح في الملحق رقم (1). تم تنسيق ذلك بشكل وثيق بين فريق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ووزارة التخطيط العراقية/ الجهاز المركزي للإحصاء في ما يتعلق بالعناصر التي تضمن صحة واعتمادية (reliability) نتائج المسح. تضمنت هذه العناصر:

- الفئة المستهدفة في المسح
- إطار أخذ العينات
- وحدة المعاينة
- حجم العينة
- توزع العينة

ويعتبر الجهاز المركزي للإحصاء شريكاً رئيسياً لهذا المسح تقع على عاتقه عملية الحفاظ على البيانات وديمومتها من خلال التحديث الدوري، وبالتالي ستضيف قيمة إلى الجهات ذات العلاقة في تطوير مبادرات التخطيط القائمة على الأدلة.

1-5 تعريف المؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة

تعرّف منظمة العمل الدولية المؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة بأنها:
"النشاطات التجارية التي تنتج قيمة مضافة إلى السلع أو الخدمات الخاصة للبيع أو المقايضة بغض النظر عن شكلها القانوني، وبالتالي تشمل المؤسسات المسجلة وغير المسجلة".
وبالتالي، فإن وسائل الإنتاج، كما يحددها عدد العمال، هي ما يحدد ما إذا كانت المؤسسة تعتبر ضمن مجموعة المؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة (إطار 5-A 1).
تم اعتماد التصنيف التالي حسب حجم العمالة الذي تستخدمه وزارة التخطيط/ الجهاز المركزي للاحصاء في هذا المسح:

صغرى: 1-3 مشتغلين بما في ذلك المالك
صغيرة: 4-9 مشتغلين بما في ذلك المالك
متوسطة: 10-29 مشتغلاً بما في ذلك المالك

الإطار (5-1 A): تعريفات مؤسسات القطاع غير الرسمي والتوظيف (بتصرف)

العمالة في القطاع غير الرسمي ومؤسسات القطاع غير الرسمي

إن تعريف التوظيف في القطاع غير المسجل الذي تم تبنيه رسمياً من قبل (المؤتمر الدولي لخبراء إحصاءات العمل) ICLS الخامس عشر يستند إلى مفهوم مؤسسة القطاع غير الرسمي، مع تضمين جميع الوظائف التي تندرج تحت هذه المؤسسة في عملية العد. بعبارة أخرى، يشمل العمل في القطاع غير المسجل بشكل أساسي جميع الوظائف في المؤسسات الخاصة غير المسجلة و/أو الصغيرة الحجم التي تنتج سلعاً أو خدمات معدة للبيع أو المقايضة.

هناك فروق دقيقة وتعقيدات كبيرة في التعريف. يستخدم مصطلح "مؤسسة" بمعناه الواسع، حيث يشمل كل من الوحدات التي تستخدم العمالة المأجورة وتلك التي يديرها أفراد يعملون لحسابهم الخاص، إما بمفردهم أو بمساعدة أفراد الأسرة غير العاملين. يتم تضمين العاملين من جميع المناصب الوظيفية إذا تم اعتبارهم منخرطين في مؤسسة غير مسجلة.

وبالتالي، فإن الباعة المتجولين الذين يعملون لحسابهم الخاص وسائقي سيارات الأجرة والعاملين من المنزل يعتبرون جميعاً مؤسسات.

المنطق الكامن وراء إنشاء المعيار بناءً على حجم العمالة هو أن المؤسسات التي يقل حجمها عن حجم معين غالبًا ما تُعفى، بموجب قوانين العمل والضمان الاجتماعي، من تسجيل الموظفين ومن غير المرجح أن يتم تغطيتها في تحصيل الضرائب أو تنفيذ قانون العمل بسبب نقص الموارد الحكومية للتعامل مع عدد كبير من الشركات الصغيرة (العديد منها لديها معدل استبدال للعاملين مرتفع أو تفتقر إلى ميزات يسهل التعرف عليها).

لا يتم شمول بعض النشاطات، التي يتم تعريفها أحيانًا بالنشاطات غير الرسمية، في تعريف المؤسسات غير الرسمية لأسباب عملية ومنهجية على حد سواء. تشمل النشاطات المستبعدة: الزراعة والنشاطات المتعلقة بها، والأسر التي تنتج السلع لاستخدامها الخاص حصريًا، على سبيل المثال الزراعة للاستهلاك المعيشي، والأعمال المنزلية، وأعمال الرعاية، وتوظيف العمال المنزليين بأجر؛ والخدمات التطوعية المقدمة للمجتمع.

تم إدراج تعريف مؤسسات القطاع غير الرسمي لاحقاً في نظام الحسابات القومية (SNA 1993)، الذي اعتمده المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة بناءً على توصية اللجنة الإحصائية للأمم المتحدة. واعتُبر الإدماج في نظام الحسابات القومية أمراً ضرورياً، لأنه كان شرطاً أساسياً لتحديد القطاع غير الرسمي ككيان منفصل في الحسابات القومية، وبالتالي لتحديد مساهمة القطاع غير الرسمي في الناتج المحلي الإجمالي.

مفهوم "العمالة غير الرسمية"

تم تعريف القطاع والعمالة غير المسجلة في المؤتمر الدولي لخبراء إحصاءات العمل ICLS. ولكن تم الاعتراف، أيضًا داخل المجتمع الإحصائي، بوجود جوانب للسمة غير المنظمة يمكن أن توجد خارج مؤسسات القطاع غير الرسمي كما هو محدد حالياً. على سبيل المثال، يمكن أن يكون العمال المؤقتون والموسميون عاملين بشكل غير رسمي - يفتقرون إلى الحماية الاجتماعية والمزايا الصحية والوضع القانوني والحقوق والحرية النقابية، ولكن عندما يتم توظيفهم في القطاع الرسمي لا يتم اعتبارهم ضمن مقياس التوظيف في القطاع غير الرسمي.

المصدر: قياس الاقتصاد غير الرسمي ، منظمة العمل الدولية ، جنيف.

على هذا النحو، يتم شمل جميع المؤسسات من 1 إلى 29 عاملاً في عملية المسح بغض النظر عن نوع الإنتاج أو الهيكل القانوني.

2-5 إطار أخذ العينات

نظراً لعدم وجود إطار حديث للمؤسسات، فقد اخترنا، بالتشاور مع البرنامج الانمائي للأمم المتحدة ووزارة التخطيط/ الجهاز المركزي للإحصاء، استخدام أعداد السكان كإطار لأخذ العينات. تحتفظ وزارة التخطيط / الجهاز المركزي للإحصاء ببيانات دقيقة عن سكان العراق حسب المحافظة والمنطقة. لذلك يمكن توسيع نتائج العينة بشكل موثوق به لتشمل إجمالي سكان المحافظات من خلال معرفة النسبة المئوية للسكان الذين ينتمون إلى هذه المؤسسات. اعتُبرت الأسرة وحدة أخذ العينات، وتم تصميم المسح باستخدام برنامج الكتروني CAPI الموضح تفاصيله في الملحق رقم (2).

3-5 حجم العينة

يوضح الجدول التالي (A 3-5) التوزيع المخطط للعينة بما يتناسب مع سكان المحافظات الثلاث.

الجدول رقم (A 3-5): تقديرات السكان لسنة 2018 والنسبة المئوية والتوزيع المخطط للعينة حسب المحافظة

Governorate المحافظة	Population السكان	% 	Sample العينة
بغداد	8,126,755	55%	1100
نينوى	3,729,998	25%	506
البصرة	2,908,491	20%	394
المجموع	**14,765,244**	**100%**	**2000**

4-5 النشاطات المشمولة بالمسح

تم تحديد القطاعات التي تم شملها نطاق الدراسة على النحو التالي:

- تقني، محترف
- الزراعة والثروة السمكية
- العمل الحرفي
- التزويد بالطاقة - أصحاب المولدات الكهربائية (المؤسسات الصغيرة)
- إمدادات المياه والصرف الصحي (المؤسسات الصغيرة)
- البناء والتشييد
- تجارة الجملة والمفرد
- النقل والتخزين
- نشاطات خدمات الإقامة والفنادق والمطاعم
- إصلاح وصيانة السيارات والاجهزة المختلفة
- أعمال أخرى

تصميم الاستبيان ونظام المعلومات

يحتوي الملحق رقم (2) على تفاصيل تصميم الاستبيان استناداً إلى محاور البحث، وتفاصيل نظام المعلومات الذي تمّ استخدامه في عملية المسح. ويحتوي الملحق رقم (3) على أسئلة الاستبيان الذي تمّ تصميمه على أساس CAPI. يوضح الملحق رقم (4) طريقة تكبير العيّنة إلى مستوى المحافظة من حيث أعداد المؤسسات وأعداد المشتغلين فيه.

5-5 تعريف بشروط ومزايا تسجيل المؤسسات لدى الجهات الرسمية

بالنسبة لحالة المؤسسات القانونية (تسجيل المؤسسات)، تم اعتبار تعريف "مسجلة" أي مؤسسة مسجلة لدى واحدة أو أكثر من الجهات التالية:

- الهيئة العامة للضرائب.
- دائرة التقاعد والضمان الاجتماعي.
- الدوائر البلدية.
- الهيئة العامة للتنمية الصناعية.
- دائرة تسجيل الشركات.
- الاتحاد العام للجمعيات الفلاحية.

استناداً لقانون الشركات رقم 21 لسنة 1997 وتعديله في العام 2004، وقانون وكالة التسجيل رقم 4 لسنة 1999، وقانون الشركات العام رقم 22 لسنة 1997، وقانون تنظيم الوكالة التجارية رقم 51 لسنة 2000، فإن شروط التسجيل هي التالية:

التسجيل الإلزامي

- وزارة التجارة، دائرة تسجيل الشركات.
- الهيئة العامة للضرائب.
- دائرة التقاعد والضمان الاجتماعي.
- اتحاد الغرف التجارية.

التسجيل حسب نشاط المؤسسة، مثل شركات إمدادات المياه والغذاء وإمدادات الطاقة وغيرها

- الدوائر البلدية.
- الهيئة العامة للتنمية الصناعية.
- الاتحاد العام للجمعيات الفلاحية.

مزايا تسجيل المؤسسات

- مؤسسات/ شركات: الإعفاءات والحوافز الضريبية.
- إعفاء حصص الارباح المستلمة من الضرائب.
- امكانية تشغيل العمالة الاجنبية.
- تقديم إعفاءات ضريبية (رسوم الاستيراد) لمدة ثلاث سنوات على معدات محددة.
- منح الأفضلية للمؤسسات المسجلة للمشاركة في البرامج التدريبية التي تقدمها الجهات الرسمية.
- تفضيل المؤسسات المسجلة في الحصول على التقارير والبيانات الإحصائية.
- تسجيل المؤسسات المسجلة على المنصة الإلكترونية لوزارة التجارة وضمن قائمتها للشركات المعتمدة.
- إعطاء الأفضلية في المشتريات الحكومية للشركات المسجلة.

مزايا إضافية لتسجيل الشركات الاستثمارية

- ضمان عدم تأميم أو مصادرة استثمارات المؤسسات المسجلة من قبل الدولة.
- امكانية الحصول على تسهيلات على الضرائب الخارجية.

خطوات تسجيل مؤسسة في العراق

1- اختيار ثم حجز اسم الشركة في غرفة تجارة بغداد. يجب أن يكون الاسم عربياً.
2- تعيين محامٍ لعملية صياغة عقد التأسيس.
3- إيداع رأس المال الأولي المطلوب في أحد البنوك واستلام إيصال التأكيد.
4- الحصول على براءة الذمة الضريبية للمساهمين من الهيئة العامة للضرائب.
5- التقديم في دائرة تسجيل الشركات لتسجيل الشهادة.
6- عمل ختم الشركة.
7- التسجيل في الضرائب بالهيئة العامة للضرائب، ومن ثم تصديق الدفاتر المحاسبية بنقابة المحاسبين.
8- تسجيل موظفي الشركة في دائرة التقاعد والضمان الاجتماعي- وزارة العمل والشؤون الاجتماعية.

6-5 الدروس المستفادة والتوصيات حول توسيع البحث

أدت المناقشات المعمقة بين فريق برنامج الامم المتحدة الإنمائي وفريق وزارة التخطيط / الجهاز المركزي للإحصاء أثناء إعداد وتنفيذ المسح إلى تولد العديد من الأفكار التي أغنت البحث وكذلك عدد من الدروس المستفادة وتضمنت:

- توسيع نطاق المسح ليغطي المناطق الريفية التي تشمل الزراعة والصناعات الزراعية، وبناءً عليه، تم تخصيص 20% من العينة في كل محافظة لهذا القطاع. وبذلك أمكن للعينة أن توفر البيانات المطلوبة عن خصائص واحتياجات وبيئة المؤسسات (وبشكل خاص غير المسجلة)، بحيث أمكن تحقيق الأهداف المرجوة منها. ومع ذلك، نظرًا لأهمية هذا القطاع الريفي لاقتصاد العراق، هناك حاجة للقيام بدراسة مخصصة لمعالجة تطوره وتحديثه.
- إن منهجية العمل التي استندت إلى إعتماد الأسرة كوحدة للمسح أمكنت توفير صورة شاملة وواقعية لمجتمع المؤسسات بنشاطاتها المختلفة. وقد لوحظ نوعين من المحددات:

1. أن العينة التي جمعت على أساسها البيانات لم تتضمن ما يكفي من المؤسسات المتوسطة الحجم. قد تكون هذه، في الواقع، هي الصورة الحقيقية للعدد المحدود نسبياً من المؤسسات المتوسطة الحجم، وهو ما أشارت إليه دراسات أخرى.
2. لا تسمح طبيعة المقابلات مع الأسر عادةً، جمع البيانات التي غالباً ما تكون متوفرة في مكان العمل بشكل كامل (التكاليف، المالية، الإيرادات...)

لذلك يوصى بالقيام بمسح ميداني تكميلي في أماكن العمل في المحافظات الثلاث للحصول على بيانات تكميلية للمؤسسات. ويتطلب ذلك تحديث أطر المسح لدى وزارة التخطيط/ الجهاز المركزي للإحصاء الذي يحتفظ بإحصاءات المؤسسات المسجلة الصغيرة والمتوسطة الحجم.

يوصى أيضاً بتوسيع المسح ليغطي المحافظات الأخرى للحصول على بيانات محددة للمؤسسات في كل محافظة. كما يمكن أيضاً إجراء دراسات نوعية من خلال مجموعات تركز (Focus Groups) في مختلف المحافظات بما يسمح بجمع الجهات ذات العلاقة للقيام بالتحليل الرباعي (نقاط القوة والضعف والفرص والتحديات SWOT Analysis) بما يساعد على توليد أفكار ومنهجيات للخروج بحلول واقعية لدعم المؤسسات في كل محافظة.

الجزء ب: نتائج المسح

توفر الأقسام التالية توصيفاً مبنياً على الأدلة للمؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة في العراق. وهي تحتوي على تحليل وجدولة نتائج المسح وفقاً لتصميم البحث الذي تمت مناقشته بشكل كامل مع فريق برنامج الامم المتحدة الانمائي ووزارة التخطيط / الجهاز المركزي للإحصاء. كما توفر قياسات إحصائية أساسية لحجم وطبيعة الاقتصاد غير الرسمي/ غير المنظم التي يمكن استخدامها لتطوير سياسات فعالة لدعم الانتقال إلى النظام الرسمي، وتمثيل القطاع وإظهار دوره، وللتأكد من اتجاهات التوظيف وتحليل الروابط بين أصحاب المصلحة.

تم تنفيذ المسح في محافظات بغداد ونينوى والبصرة خلال الفترة الزمنية الممتدة ما بين كانون الأول 2020 وكانون الثاني 2021 على النحو التالي، استنادا إلى حجم العينة في خطة المسح 2000 ± 1%:

جدول حجم العمل المنفذ حسب المحافظات الثلاث

المحافظة	المخطط	الفعلي
بغداد	1100	1099
نينوى	506	517
البصرة	394	401
المجموع	**2000**	**2017**

شملت نتائج المسح مجالات البحث التالية:

- الخصائص العامة للمؤسسات
- تمويل المؤسسات
- التوظيف والموارد البشرية
- الابتكار والتكنولوجيا
- مدى استفادة المؤسسات من العولمة
- شبكات الاعمال والشراكات والتكتلات المحلية
- رائدات الأعمال والمشاريع المملوكة من قبل النساء
- تأثير جائحة كورونا
- توقعات الأعمال المستقبلية

يبدأ كل قسم بتحليل نصّي للبيانات، مع إبراز الميزة الأكثر وضوحاً لنتائج المسح لمجموعة من الأسئلة ذات الصلة. ويلي ذلك جداول البيانات الرقمية ذات الصلة التي تم إنشاؤها بواسطة المسح حسب حجم المؤسسات.

توضح الأرقام الموجودة في جداول البيانات الرقمية نتائج المسح، كما تم تقديمها أيضاً في النص ذات الصلة لاستخلاص وإبراز الأرقام المهمة الناتجة عنه.

6- البيانات والخصائص العامة للمؤسسات

يغطي هذا القسم النتائج المتعلقة بخصائص المؤسسات كما يلي:

- الملف الشخصي لأصحاب الأعمال
- لمحة عن المؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة
- توزيع المؤسسات المسجلة وغير المسجلة
- نوع النشاط التجاري
- ممارسة نشاطات الأعمال
- خلاصة عن تقرير البنك الدولي لممارسة الأعمال في العراق - لسنة 2020
- توزيع المؤسسات حسب سنة التأسيس وحسب المحافظة
- النشاطات السابقة لأصحاب الأعمال

6-1 خصائص أصحاب الأعمال

- **توزيع مالكي المؤسسات حسب الجنس**

أظهر المسح وجود اختلال كبير في التوازن بين الجنسين. إذ أن الغالبية العظمى من أصحاب المؤسسات هم من الذكور حيث تصل نسبتهم إلى 95% كما هو موضح في الجدول (6-1 A). ويظهر هذا الخلل أيضاً بنفس النسبة على مستوى المحافظات (الجدول 6-1 B) وكذلك على مستوى المؤسسات المسجلة وغير المسجلة (الجدول 6-1 C).

كما تبين أيضاً:

- أن نسبة ما يقارب النصف من الذكور يعملون في قطاع التجارة والنقل والتخزين مقابل 22% في قطاعي البناء والزراعة. وفيما يخص النساء المستهدفات في المسح فقد كان 63% منهن يشتغلن في قطاع التجارة والأعمال الحرفية مقابل 20% في قطاعي الاقامة والمطاعم والفنادق والاعمال المهنية.

- تبين أن انخراط الرجال بسوق العمل أقدم من النساء.

الجدول رقم (6-1 A): جنس أصحاب المؤسسات حسب حجم العمل

جنس صاحب المؤسسة الذي تتم مقابلته	المجموع		صغرى		صغيرة		متوسطة	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%
ذكر	1915	94.9	1733	94.6	150	97.4	32	100
أنثى	102	5.1	98	5.4	4	2.6	0	0.0
المجموع	**2017**	**100**	**1831**	**100**	**154**	**100**	**32**	**100**

الجدول رقم (6-1 B): جنس أصحاب المؤسسات حسب المحافظة

جنس صاحب المؤسسة الذي تتم مقابلته	المجموع		بغداد		نينوى		بصرة	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%
ذكر	1915	94.9	1035	94.2	504	97.5	376	93.8
أنثى	102	5.1	64	5.8	13	2.5	25	6.2
المجموع	**2017**	**100**	**1099**	**100**	**517**	**100**	**401**	**100**

الجدول رقم (6-1 C): جنس أصحاب المؤسسات حسب تسجيل النشاط التجاري

جنس صاحب المؤسسة الذي تتم مقابلته	المجموع		مسجل		غير مسجل	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%
ذكر	1915	94.9	332	98.2	1583	94.3
أنثى	102	5.1	6	1.8	96	5.7
المجموع	**2017**	**100**	**338**	**100**	**1679**	**100**

عمر أصحاب المؤسسات

تشمل المؤسسات جميع الفئات العمرية، مع أعلى نسبة في الفئة العمرية ما بين 25 إلى 34 عاماً كما هو موضح في الجدول (6-1 D) أدناه.

كما سجل أعلى نسبة من أعمار الذكور 27.5% ما بين 25 إلى 34 عاماً وأعلى نسبة من الإناث 27.5% ما بين من 35 إلى 44 عاماً.

الجدول رقم (6-1 D): عمر أصحاب المؤسسات حسب حجم المؤسسة

عمر المالك	المجموع		الصغرى		الصغيرة		المتوسطة	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%
من 15 إلى 17	45 %100	2.2	44 %98	2.4	1 %2	0.6	0 %0	0.00
من 18 إلى 24	282 %100	14.0	261 %92.5	14.2	18 %6.3	11.7	3 %1.2	9.4
من 25 إلى 34	542 %100	26.9	490 %90.4	26.8	40 %7.3	26.0	12 %2.2	37.5
من 35 إلى 44	483 %100	23.9	441 %91.3	24.1	36 %7.4	23.4	6 %1.2	18.8
من 45 إلى 54	377 %100	18.7	346 %91.7	18.9	28 %7.4	18.2	3 %0.8	9.3
من 55 إلى 64	198 %100	9.8	172 %95.9	9.4	19 %9.5	12.3	7 %3.5	21.9
65 فأكثر	90 %100	4.5	77 85.5	4.2	12 %13.3	7.8	1 1.1	3.1
المجموع	**2017 %100**	**100**	**1831 %90.7**	**100**	**154 %7.6**	**100**	**32 %1.5**	**100**

2-6 خصائص المؤسسات

- **شكل ملكية المؤسسات**

تم تحديد نوع ملكية المؤسسات في المسح، وأتت غالبية المستجيبين من الملكية الفردية sole ownership بنسبة 89%. وتتناقص هذه النسبة وفق حجم المؤسسات (الجدول رقم 2-6 A):

- 90% صغرى
- 83% صغيرة
- 72% متوسطة

حيث يقابل انخفاض نسبة الملكية الفردية بالفئة المتوسطة زيادة نسبة الشراكة وملاك الأسهم بالمقارنة مع المؤسسات الصغرى والصغيرة.

أظهرت النتائج أن جميع المؤسسات الخاصة التي تملكها النساء في عينة البحث هي ذات ملكية فردية، فكان 69% من أصحابها قبل تأسيسها ربّات بيوت. في المقابل كانت نسبة المؤسسات الفردية التي يملكها ذكور 88%.

الجدول رقم (2-6 A): شكل ملكية الأعمال

هيكلة الملكية	المجموع		الصغرى		الصغيرة		المتوسطة	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%
الملكية الفردية	1794	89	1643	89.7	128	83.1	23	71.9
الشراكة	183	9	151	8.3	25	16.3	7	21.8
المساهمين	40	2	37	2	1	0.6	2	6.3
المجموع	**2017**	**100**	**1831**	**100**	**154**	**100**	**32**	**100**

موقع العمل

أظهر المسح أن نسبة توافر موقع للعمل تزداد مع زيادة حجم المؤسسة، والعكس صحيح بما يتعلق بنوع العمل الذي لا يتطلب موقعاً مخصصاً. أما نسبة المستجيبين الذين يعملون من المنزل فكانت حوالي 8% كما هو موضح في الجدول (2-6 B).

الجدول رقم (2-6 B): توافر موقع العمل

موقع العمل	المجموع		الصغرى		الصغيرة		المتوسطة	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%
متاح	1013	50.2	902	49.3	90	58.4	21	65.6
لا، لا يتطلب عملي موقعاً مخصصاً (لديه موقع ولكنه غير مخصص للعمل)	834	41.3	778	42.5	49	31.8	7	21.9
العمل من المنزل	170	8.4	151	8.2	15	9.8	4	12.5
المجموع	**2017**	**100**	**1831**	**100**	**154**	**100**	**32**	**100**

3-6 توزيع المؤسسات بحسب التسجيل

تبيَّن أن غالبية المؤسسات المشمولة في المسح هي غير مسجلة (بنسبة 83%) أي غير مسجلة لدى أي جهة، كما شكلت أعلى نسبة تسجيل لدى الهيئة العامة للضرائب، كما هو موضح في الجدول (3-6 A).

وهناك فرق ملحوظ في نسبة التسجيل بين المؤسسات حسب حجمها (الجدول 3-6 B) حيث تزداد هذه النسبة كلما زاد حجم المؤسسة. وهناك تركيز واضح في التسجيل لدى الاتحاد العام للجمعيات الفلاحية للمؤسسات الصغيرة (14.6%).

الجدول رقم (3-6 A): حالة التسجيل حسب حجم المؤسسة (متعدد الإجابات)

مواقع تسجيل المؤسسات	المجموع		الصغرى		الصغيرة		المتوسطة	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%
الهيئة العامة للضرائب	196	9.4	174	9.3	12	7.3	10	18.5
الدوائر البلدية	75	3.6	60	3.2	9	5.5	6	11.1
الاتحاد العام للجمعيات الفلاحية	72	3.4	45	2.4	24	14.6	3	5.6
دائرة تسجيل الشركات	39	1.9	28	1.5	6	3.7	5	9.3
دائرة التقاعد والضمان الاجتماعي	17	0.8	10	0.5	2	1.2	5	9.3
الهيئة العامة للتنمية الصناعية	10	0.5	3	0.2	2	1.2	5	9.3
اتحاد المقاولين	6	0.3	2	0.1	1	0.6	3	5.6
مجموع المؤسسات المسجلة	**415**	**19.8**	**322**	**17.2**	**56**	**34.1**	**37**	**68.5**
المؤسسات غير المسجلة	1679	80.2	1554	82.8	108	65.9	17	31.5
المجموع العام	**2094**	**100**	**1876**	**100**	**164**	**100**	**54**	**100**

الجدول رقم (3-6 B): حالة التسجيل بحسب حجم المؤسسة (حسب النوع والسجل الفردي) (متعدد الإجابات)

حجم المؤسسة	الأعمال التجارية المسجلة					
	المجموع		شركة غير مسجلة		شركة مسجلة	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%
صغرى	**1831**	**100**	**1554**	**84.9**	**277**	**15.1**
صغيرة	**154**	**100**	**108**	**70**	**46**	**30**
متوسطة	**32**	**100**	**17**	**53**	**15**	**47**
المجموع	**2017**	**100**	**1679**	**83.2**	**338**	**16.8**

تبيَّن أن أعلى نسب للمؤسسات المسجلة هي في قطاع الزراعة والثروة السمكية وتجارة الجملة والمفرد والنقل والتخزين وأعمال البناء وتجاوزت نسبتها بأكثر من الثلثين (الجدول رقم 3-6 C).

ينضوي تحت الاتحاد العام للجمعيات الفلاحية عدد كبير من المؤسسات المسجلة لأنها تشترط التسجيل لنشاطها. بالإضافة إلى ذلك، وجدنا أن عدداً كبيراً من المؤسسات مسجلة في قطاع النقل، والتي قد تكون بسبب أغراض تشغيلية/ معاملات، مثل: إصدار التراخيص والتصاريح والصيانة. كما أنه لدى المؤسسات في قطاع الزراعة والنقل حافزاً إضافياً للتسجيل وذلك لتكون مؤهّلة للحصول على قروض مصرفية حكومية.

الجدول رقم (6-3 C): نشاط الأعمال حسب حالة التسجيل

حالة التسجيل	المجموع		مسجلة		غير مسجلة	
قطاع الأعمال	عدد الشركات	%	العدد	%	العدد	%
تجارة الجملة والمفرد	567	28.1	68 %12	20.1	499 %88	29.8
النقل والتخزين	451	22.3	100 %22.2	29.5	351 %77.8	20.9
أعمال البناء والتشييد	257	12.7	2 %0.8	0.6	255 %99.2	15.2
الزراعة وصيد الأسماك	187	9.2	78 %41.7	23.1	109 %58.3	6.5
العمل الحرفي	115	5.7	16 %13.9	4.7	99 %86.1	5.9
نشاطات خدمات الاقامة والمطاعم والفنادق	99	4.9	23 %23.2	6.8	76 %76.8	4.5
محترف تقني (مصفف شعر ، فني ، ..)	90	4.4	8 %8.9	2.4	82 %91.1	4.9
تصليح وصيانة السيارات والاجهزة المختلفة	60	2.9	5 %8.3	1.5	55 %91.7	3.3
تزويد الطاقة – أصحاب المولدات الكهربائة (المؤسسات الصغرى)	52	2.5	17 %32.7	5	35 %67.3	2.1
إمدادات المياه والصرف الصحي	31	1.5	1 %3.2	0.3	30 %96.8	1.8
خدمات الإدارة والدعم	14	0.6	4 %28.6	1.2	10 %71.4	0.6
تجارة العقارات	12	0.5	8 %66.7	2.4	4 %33.3	0.2
محترف (طبيب، محام، مهندس)	10	0.5	1 %10.0	0.3	9 %90.0	0.5
الرعاية الصحية والخدمات الاجتماعية	10	0.5	3 %30.0	0.9	7 %70.0	0.4
تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	6	0.3	1 %16.7	0.3	5 %83.3	0.3
أخرى	56	2.7	3 %5.4	0.9	53 %94.6	3.1
المجموع	**2017**	**100**	**338 %16.8**	**100**	**1679 %83.2**	**100**

أسباب عدم تسجيل النشاط التجاري

من ضمن 2017 مستجيب، أجاب 1679 منهم عن أسباب عدم تسجيل مؤسساتهم، في أي من الجهات المذكورة حيث اعتبر الغالبية منهم أن العمل لا يتطلب التسجيل أنهم لا يحتاجون إلى تسجيل بنسبة 66.5%. كما أن هناك أسباب أخرى لعدم تسجيل المؤسسات تشمل نقص المعرفة والفهم لعملية التسجيل وتكلفتها (الجدول 6-3 D).

نلاحظ أن 89% من المؤسسات هي مؤسسات صغرى يديرها شخص واحد، مما يجعل عوامل الجذب/ وحوافز التسجيل أقل أولوية.

الجدول رقم (6-3 D): أسباب عدم تسجيل المؤسسة (متعدد الإجابات)

أسباب عدم تسجيل النشاط التجاري	المجموع		الصغرى		الصغيرة		المتوسطة	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%
العمل لا يتطلب التسجيل	1122	66.5	1035	66.3	74	67.9	13	76.5
مستوى المعلومات والفهم حول عملية التسجيل ضعيف	109	6.5	99	6.3	8	7.3	2	11.8
رسوم التسجيل عالية	59	3.5	55	3.5	4	3.7	0	0
المحل جزء من المنزل	46	2.7	44	2.8	2	1.8	0	0
لست أنا المالك	37	2.2	35	2.2	2	1.8	0	0
إجراء حكومي معقد	24	1.4	21	1.3	3	2.8	0	0
مسجل في جهة أخرى	20	1.2	18	1.2	2	1.8	0	0
خوفاً من الضرائب	11	0.7	10	0.6	1	0.9	0	0
أخرى	259	15.4	244	15.6	13	11.9	2	11.8
المجموع	**1687**	**100**	**1561**	**100**	**109**	**100**	**17**	**100**

أسباب عدم تسجيل الأعمال لدى دائرة تسجيل الشركات

تم الاستفسار في هذا الصدد عن الأسباب التي أدت إلى عدم تسجيل المؤسسات لدى دائرة تسجيل الشركات. فاعتبر الغالبية أن نشاط المؤسسات لا يتطلب تسجيل في دائرة سجل نشاط الشركات (75%). وتركزت النسب بين الذين لم يسجلوا على النحو التالي: مستوى المعلومات والفهم لعملية التسجيل ضعيف 39.1% ومتطلبات إعداد التقارير التي قد تنتج عن التسجيل 9.9% (الجدول رقم 6-3 E).

الجدول رقم (6-3 E): أسباب عدم تسجيل الأعمال لدى دائرة تسجيل الشركات (متعدد الإجابات)

أسباب عدم تسجيل الأعمال لدى دائرة تسجيل الشركات	المجموع		الصغرى		الصغيرة		المتوسطة	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%
مستوى المعلومات والفهم لعملية التسجيل ضعيف	194	39.1	162	38.1	27	45	5	45.5
متطلبات إعداد التقارير التي قد تنتج عن التسجيل	49	9.9	44	10.4	5	8.3	0	0
الوضع القانوني للنشاط التجاري نتيجة التسجيل	38	7.7	33	7.8	5	8.3	0	0
لا يوجد قيد في دائرة تسجيل الشركات	35	7.1	22	5.2	10	16.7	3	27.3
التسجيل مكلف	33	6.7	29	6.8	4	6.7	0	0
لا أعرف/ أسباب أخرى	147	29.6	135	31.8	9	15	3	27.3%
المجموع	**496**	**100**	**425**	**100**	**60**	**100**	**11**	**100**

الشركات المسجلة في دائرة التقاعد والضمان الاجتماعي

أظهرت النتائج وجود خلل واضح في التسجيل لدى دائرة التقاعد والضمان الاجتماعي ما نسبته 1% فقط من العينة (17 من أصل 2017)، مما يشير إلى عدم وجود دوافع وحوافز لتشجيع تسجيل موظفي المؤسسات بهدف تعزيز التوظيف في القطاع الخاص ومنع عملية تسرب الموظفين للقطاع العام.

4-6 نشاط الأعمال Business Activity

لوحظ أن نشاطات الاعمال توزعت كالتالي: التجارة والنقل والتخزين والبناء والتشييد ما يقارب 63% من العينة. (الجدول رقم 4-6 A والشكل رقم 4-6 A).

الجدول رقم (4-6 A): نشاط الأعمال حسب حجم العمل

قطاع الأعمال	المجموع		الصغرى		الصغيرة		المتوسطة	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%
تجارة الجملة والمفرد	567	28.2	541	29.4	20	13	6	18.8
النقل والتخزين	451	22.4	448	24.5	2	1.3	1	3.1
أعمال بناء والتشيد	257	12.7	206	11.3	44	28.6	7	21.9
الزراعة وصيد الأسماك	187	9.3	134	7.3	46	29.9	7	21.9
العمل الحرفي	115	5.7	99	5.4	14	9.1	2	6.3
نشاطات خدمات الاقامة والمطاعم والفنادق	99	4.9	84	4.6	12	7.8	3	9.3
محترف تقني (مصفف شعر ، فني ، ..)	90	4.5	88	4.8	1	0.6	1	3.1
تصليح وصيانة السيارات والاجهزة المختلفة	60	3.0	57	3.1	3	1.9	0	0
تزويد الطاقة – أصحاب المولدات الكهربائية (المؤسسات الصغرى)	52	2.6	49	2.7	3	1.9	0	0
إمدادات المياه والصرف الصحي	31	1.5	29	1.6	2	1.3	0	0
خدمات الإدارة والدعم	14	0.7	9	0.5	2	1.3	3	9.4
العقارات	12	0.6	11	0.6	1	0.6	0	0
محترف (دكتور، محام، مهندس)	10	0.5	9	0.5	0	0	1	3.1
الرعاية الصحية والخدمات الاجتماعية	10	0.5	7	0.4	2	1.4	1	3.1
تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	6	0.3	6	0.3	0	0	0	0
خدمات تعليمية/ فنون وترفيه/ عامل/ أخرى	56	2.6	54	3	2	1.3	0	0
المجموع	**2017**	**100**	**1831**	**100**	**154**	**100**	**32**	**100**

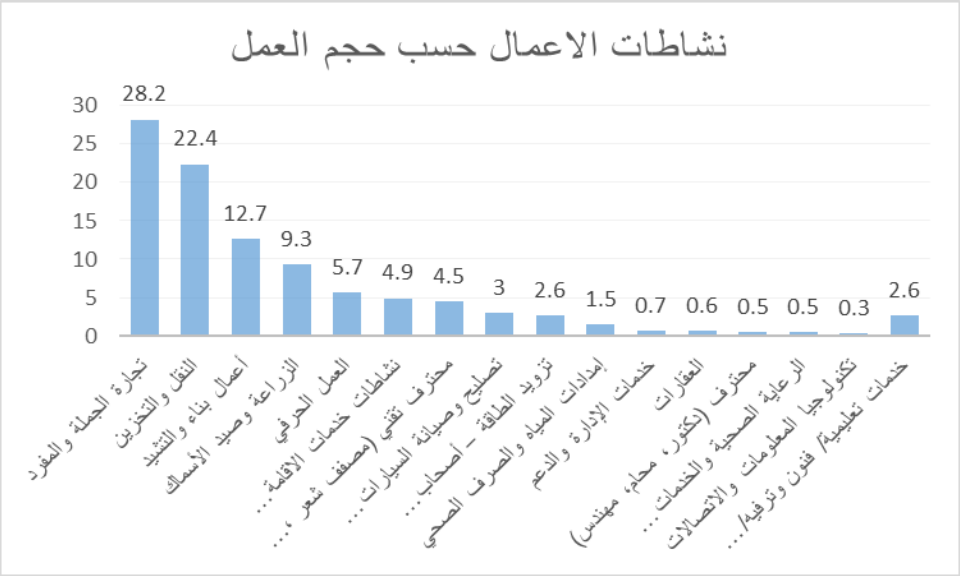

الشكل رقم (4-6 A): توزيع الشركات حسب نشاط الأعمال

5-6 ممارسة الأعمال Doing Business

صعوبة تأسيس الأعمال

أظهر المسح أن الغالبية (أكثر من الثلثين) من المؤسسات وجدت صعوبات في تأسيس أعمالها كما هو موضح في الجدول (A 5-6). لا يوجد فرق في مجموع هاتين الإجابتين بين المحافظات أو في إطار النوع الاجتماعي الجدول رقم (B 5-6).

الجدول رقم (A 5-6): مستويات الصعوبة في إنشاء مشروع تجاري

صعوبة تأسيس شركة	المجموع		صغرى		صغيرة		متوسطة	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%
صعب	1446	71.7	1324	72.3	104	67.5	18	56.3
محايد	345	17.1	318	17.4	20	13	7	21.9
سهل	226	11.2	189	10.3	30	19.5	7	21.9
المجموع	**2017**	**100**	**1831**	**100**	**154**	**100**	**32**	**100**

الجدول رقم (B 5-6): مستويات الصعوبة في إنشاء مشروع تجاري حسب المحافظة والنوع الاجتماعي

صعوبة تأسيس شركة	المجموع		المحافظة						النوع الاجتماعي			
			بغداد		نينوى		البصرة		ذكور		إناث	
	العدد	%	العدد	العدد	%	العدد	%	العدد	العدد	%	العدد	%
صعب	1446	71.7	779	70.8	376	72.7	291	72.6	1362	71.1	84	82.4
محايد	345	17.1	189	17.1	100	19.3	56	14.0	331	17.3	14	13.7
سهل	226	11.2	131	11.9	41	7.9	54	13.5	222	11.6	4	3.9
المجموع	2017	100	1099	100	517	100	401	100	1915	100	102	100

أسباب صعوبة تأسيس الأعمال

وضحت النتائج أن أغلب الصعوبات التي تواجه المؤسسات كانت بغالبيتها بنسبة أكثر من 70% تتوزع بين موارد مالية غير كافية، وتأسيس شاق/ متعب كما هو موضح بالجدول (C 5-6). وكانت النسب حسب المحافظات كالآتي: "تأسيس شاق متعب" بغداد 27%، ونينوى 38%، والبصرة 18%.

الجدول رقم (C 5-6): أسباب صعوبة تأسيس عمل تجاري (متعدد الاجابات)

أسباب الصعوبة	المجموع		صغرى		صغيرة		متوسطة	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%
موارد مالية غير كافية	723	45.9	675	46.8	40	34.2	8	44.4
تأسيس شاق أو متعب	445	28.2	393	27.3	46	39.3	6	33.3
ديون	117	7.4	113	7.8	4	3.4	0	-
نقص الخبرة	67	4.3	62	4.3	5	4.3	0	-
المردود المنخفض	64	4.1	61	4.2	3	2.6	0	-
الازدحام	30	1.9	30	2.1	0	0.0	0	-
الوضع الأمني	28	1.8	26	1.8	2	1.7	0	-
نقص الدعم الحكومي	25	1.6	23	1.6	2	1.7	0	-
إجراءات حكومية معقدة / الإجراءات الروتينية	18	1.1	8	0.6	8	6.8	2	11.1
موقع العمل	16	1.0	12	0.8	2	1.7	2	11.1
لا أعلم	43	2.7	38	2.6	5	4.3	0	-
المجموع	**1576**	**100**	**1441**	**100**	**117**	**100**	**18**	**100**

6-6 ممارسة الأعمال في العراق – تقرير البنك الدولي 2020

تم إعداد تقرير حديث لمجموعة البنك الدولي حول ممارسة الأعمال في العراق-2020، ويظهر الجدول رقم (6-6 A) التالي ترتيب وضع العراق من حيث بيئة الأعمال من بين 190 دولة، حيث نلاحظ أن العراق بمراتب متدنية مقارنة ببيئة الاعمال في الدول الاخرى.

الجدول رقم (6-6 A): جدول ملخص لترتيب العراق من بين 190 دولة ومتوسط الدرجات حسب الموضوع

الموضوع	الرتبة	النتيجة
1- تأسيس منشأة	154	77.3
2- الحصول على تصاريح البناء	103	67.7
3- الحصول على الكهرباء	131	61.9
4- تسجيل الملكية	121	57.3
5- الحصول على الائتمان	186	0.0
6- حماية المستثمرين الأقلية	111	46.0
7- دفع الضرائب	131	63.5
8- التجارة عبر الحدود	181	25.3
9- تطبيق العقود	147	48.0
10- حل مشكلة الإفلاس	168	0.0

المصدر: تقرير البنك الدولي- نشاطات الأعمال 2020

أما عند إجراء مقارنة مع الفترات السابقة فقد بينت دراسة ممارسة نشاطات الأعمال – مقارنة تصنيف الأعمال في العراق لعام 2020، 2015، 2010 – بحسب مجموعة البنك الدولي (الجدول رقم 6-6 B) التالي.

معدل التغير بحسب الرتبة

الجدول رقم (6-6 B): مقارنة تصنيف الأعمال في العراق لعام 2020، 2015، 2010

الموضوع	عام 2020		التغيير في الرتبة بين (2015 – 2020)	عام 2015		التغيير في الرتبة بين (2010 – 2015)	عام 2010	
	الرتبة	النتيجة		الرتبة	النتيجة		الرتبة	النتيجة
1- تأسيس منشأة	154	77.3	**-12**	142	74	**-33**	175	n/a
2- الحصول على تصاريح البناء	103	67.7	**-94**	9	86.7	**+85**	94	n/a
3- الحصول على الكهرباء	131	61.9	**-95**	36	84.9	**n/a**	-	n/a
4- تسجيل الملكية	121	57.3	**-12**	109	62.6	**-56**	53	n/a
5- الحصول على الائتمان	186	0.0	**-6**	180	5	**-13**	167	n/a
6- حماية المستثمرين الأقلية	111	46.0	**+35**	146	42.5	**-27**	119	n/a
7- دفع الضرائب	131	63.5	**-79**	52	80	**-27**	53	n/a
8- التجارة عبر الحدود	181	25.3	**-3**	178	20.5	**+2**	180	n/a
9- تطبيق العقود	147	48.0	**-6**	141	47.3	**-2**	139	n/a
10- حل مشكلة الإفلاس	168	0.0	**+21**	189	0.0	**-6**	183	n/a

المصدر: تقارير البنك الدولي نشاات الاعمال للسنوات 2010 و 2015 و 2020

إصلاحات بيئة الأعمال في العراق

جاء في تقرير البنك الدولي عن نشاطات الأعمال 2020 ما يلي:

في الفترة الممتدة ما بين 2 مايو 2018 إلى 1 مايو 2019، نفذت 115 دولة 294 إصلاحاً تنظيمياً للأعمال عبر المجالات العشرة التي يقيسها تقرير ممارسة نشاطات الأعمال. وقد نفذت هذه الإصلاحات المستوحاة من تقرير ممارسة الأعمال في جميع المناطق. وفي ما يلي الإصلاحات التي تم تنفيذها في العراق منذ تقرير ممارسة الأعمال 2008:

- **بدء عمل تجاري**: تسهيل الإجراءات الخاصة ببدء عمل تجاري من خلال الجمع ما بين إجراءات التسجيل المتعددة وتقليل الوقت اللازم لتسجيل الشركات.
- **الحصول على الائتمان**: قام العراق بتحسين الوصول إلى المعلومات الائتمانية من خلال إطلاق سجل ائتماني جديد.
- **التعامل مع تصاريح البناء**: تسهيل عملية التعامل مع تصاريح البناء من خلال السماح بالمعالجة المتزامنة لتصاريح المراكز وطلبات تصاريح البناء.
- **الحصول على خدمات الكهرباء**: قامت وزارة الكهرباء بتسريع عملية الحصول على خدمات الكهرباء من خلال تنظيم مواعيد الحصول على خدمات الكهرباء.
- **بدء عمل تجاري**: أصبح بدء عمل تجاري أكثر تكلفة في العراق، بسبب زيادة تكلفة الحصول على شهادة حجز الاسم وتكلفة المحامين الخاصة بإعداد مسودة عقد التأسيس المؤسسات.

7-6 توزيع المؤسسات حسب سنة التأسيس

توزعت المؤسسات حسب سنة التأسيس على مدى أكثر من 20 عاماً كما هو موضح في الجدول رقم (A 7-6). وقد تركزت نسبة المنشآت حسب سنة التأسيس كما يلي:

- فترة 2015-2020 : 48.2%
- فترة 2009- 2014 : 15.4%
- فترة 2003- 2008 : 10.1%
- ما قبل سنة 2003 : 25.3%

الجدول رقم (A 7-6): توزيع الشركات حسب سنة التأسيس والمحافظة

سنة التأسيس	المجموع		بغداد		نينوى		بصرة	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%
ما قبل سنة 2003	512	25.3	291	26.6	137	26.5	84	20.8
2003 - 2008	205	10.1	94	8.5	69	13.4	42	10.3
2009 - 2014	309	15.4	154	14.0	88	17.0	67	16.6
2015-2020	972	48.2	547	49.8	220	42.6	205	51.0
غير متاح	19	0.9	18	1.0	-	-	1	0.6
المجموع	**2017**	**100**	**1104**	**100**	**514**	**100**	**399**	**100**

ويلاحظ أن تأسيس المؤسسات في محافظة نينوى قد تدنى خلال السنوات 2015 و 2016 التي تزامنت مع وجود "داعش" في المنطقة وشهدت ارتفاعاً في تأسس المؤسسات للسنات 2017 – 2020.

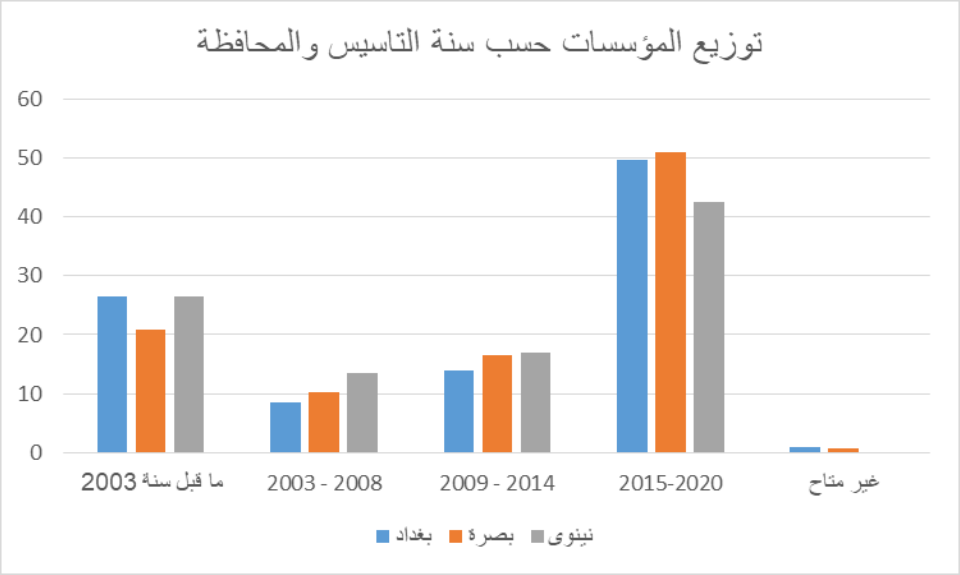

الشكل رقم (6-7 A): توزيع الشركات حسب سنة التأسيس والمحافظة

6-8 النشاطات السابقة لأصحاب الأعمال

عند الاستفسار عن النشاطات السابقة لأصحاب أعمال المؤسسات، جاءت الأجوبة على النحو التالي الجدول رقم (6-8 A):

- كان النصف من أصحاب المؤسسات يعملون بشكل مستقل في نفس القطاع أو في قطاع مختلف
- كان 18% طلاب
- كان 13.8% عاطلين عن العمل.

الجدول رقم (6-8 A): الأنشطة السابقة للمالكين

العنصر	المجموع		صغرى		صغيرة		متوسطة	
العمل السابق	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%
يعمل بشكل مستقل في نشاط مختلف	675	33.5	623	34.0	40	26	12	37.5
طالب	359	17.8	327	17.9	26	16.9	6	18.8
يعمل بشكل مستقل في نفس النشاط	322	16.0	273	14.9	41	26.6	8	25
عاطل عن العمل	278	13.8	269	14.7	9	5.8	0	0
يعمل في القطاع العام	235	11.7	206	11.3	25	16.1	4	12.5
يعمل في القطاع الخاص	148	7.3	133	7.3	13	8.6	2	6.2
المجموع	**2017**	**100**	**1831**	**100**	**154**	**100**	**32**	**100**

المؤسسات المغلقة

تساعد بيانات إغلاق المؤسسات على تحديد درجة استمرارية مؤسسات الأعمال في إطار العوامل المؤثرة في بيئة العمل. استجاب أكثر من نصف العينة للسؤال عن حالة المؤسسات التي كانوا يعملون فيها، حيث تبين أن أكثر من 40% من المؤسسات السابقة تم إغلاقها (بغضّ النظر عما إذا كانت مسجلة أو غير مسجلة). كانت نسبة الإغلاق الأعلى في محافظة نينوى 62%، تليها البصرة 35%، ومن ثم بغداد 34%.

عندما سُئل المستجيبين عن حالة المؤسسات السابقة التي كانوا يعملون فيها، جاءت الإجابات على النحو التالي (الجدول رقم 6-8 B):

- 49.1% لم تغلق
- 40.8% أغلق

الجدول رقم (6-8 B): حالة المؤسسات السابقة

حالة المؤسسات السابقة	المجموع		صغرى		صغيرة		متوسطة	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%
لم تغلق	562	49.1	489	47.5	56	59.6	17	77.3
أغلقت	467	40.8	429	41.7	34	36.2	4	18.2
لا توجد إجابة	116	10.1	111	10.8	4	4.3	1	4.5
المجموع	**1145**	**100**	**1029**	**100**	**94**	**100**	**22**	**100**

سبب إغلاق المؤسسات السابقة

تم الاستفسار في المسح عن أسباب الإغلاق، وتم توزيع الأسباب الرئيسية على النحو التالي (الجدول رقم (6-8 A):

- خسارة المؤسسة: 29% ولا يوجد تفاوتاً ملحوظاً بين المؤسسات من حيث الحجم. وعلى مستوى المحافظات كانت النسبة الأقل في البصرة 21%.
- النزوح/ الوضع الأمني: 15% وكان أكثر من نصفهم في محافظة نينوى.

الجدول رقم (6-8 C): سبب إغلاق المؤسسات السابقة

السبب	المجموع	
	العدد	%
خسارة المؤسسة	147	29.0
النزوح / الوضع الأمني	78	15.4
نهاية العقد	74	14.6
تغيير نوع العمل	74	14.6
عمل متعب	35	6.9
حادث (حريق في مكان العمل، فقدت ساقي، سرقة،...)	29	5.7
جائحة كورونا وقيودها	17	3.4
التقدم بالعمر	9	1.8
مشاكل/ عنف	9	1.8
أخرى	35	6.9
المجموع	**507**	**100**

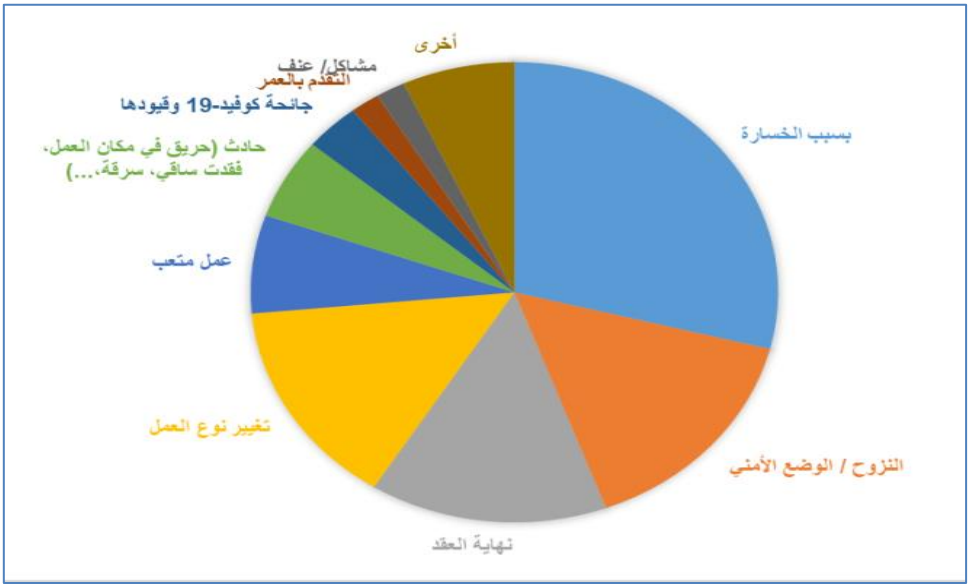

الشكل رقم (6-8 A): سبب إغلاق المؤسسات السابقة

7- تمويل المؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة

يتضمن هذا القسم نتائج المسح حول:

- استخدام الخدمات المصرفية
- التمويل لبدء الأعمال
- أصول المؤسسات
- احتياجات التمويل
- صعوبة الحصول على التمويل
- إيرادات المؤسسات
- تكاليف تشغيل المؤسسات
- توفر السجلات المحاسبية وديمومتها
- التأمين

1-7 استخدام الخدمات المصرفية

أظهر المسح أن الغالبية العظمى من المؤسسات ليس لديها حسابات مصرفية، مقابل 1% فقط من المؤسسات لديها حسابات مصرفية. وهناك تفاوت واضح على مستوى حجم المؤسسة، حيث تزيد هذه النسبة من 1% للمؤسسات الصغرى إلى 2.6% للمؤسسات الصغيرة و16% للمؤسسات المتوسطة (الجدول 7-1 A). لا يوجد تفاوت ملحوظ على مستوى المحافظات:

- بغداد %1
- نينوى %2
- البصرة %1.5

بينما يوجد تفاوتاً ملحوظاً على مستوى حالة التسجيل، حيث تصل النسبة للمؤسسات المسجلة إلى حدود 4% وغير مسجلة 0.7%.

الجدول رقم (7-1 A): استخدام الخدمات المصرفية - الحساب المصرفي التجاري

استخدام الخدمات المصرفية	مجموع العدد	%	حالة المؤسسة القانونية		صغرى		صغيرة		متوسطة	
			مسجلة	غير مسجلة	العدد	%	العدد	%	العدد	%
نعم	25	1	13	12	16	1	4	2.6	5	15.6
			%4	%1						
لا	1992	99	325	1667	1815	99	150	97.4	27	84.4
			%96	%99						
المجموع	**2017**	**100**	**338**	**1679**	**1831**	**100**	**154**	**100**	**32**	**100**
			%100	**%100**						

يبين الجدول (7-1 B) أسباب عدم امتلاك أصحاب الاعمال لحسابات مصرفية.

الجدول رقم (7-1 B): أسباب عدم وجود حساب مصرفي (متعدد الاجابات)

أسباب عدم وجود حساب مصرفي	مجموع العدد	%	صغرى		صغيرة		متوسطة	
			العدد	%	العدد	%	العدد	%
نوع العمل لا يتطلب حساباً	627	30.8	556	29.5	62	38.4	9	31.1
لا يوجد مال	556	27.1	515	28	33	22.3	8	28.6
مكلف جداً	507	25.1	479	26	21	14	7	25.9
لا يوجد فرع مصرفي في منطقتي	104	5	92	5	12	8.2	-	0.0
عدم وجود ثقة بالمصارف	102	5	85	4.5	14	9.4	3	11.1
لا اعرف	87	4	81	4.5	6	4.3	-	0.0
إجراءات روتينية معقدة	44	2	42	2	2	1.4	-	0.0
أخرى	13	1	9	0.5	3	2	1	3.3
المجموع	**2040**	**100**	**1859**	**100**	**162**	**100**	**28**	**100**

نلاحظ ان ما يقارب ثلث المستجيبين صرحوا بأن عملهم لا يتطلب فتح حساب في حين كانت النسبة أقل لمن أكدوا أنه كان مكلفاً.

بالإضافة إلى ذلك، سُئل المستجيبين عما إذا كانوا يستخدمون خدمة الدفع عبر الهاتف المحمول في تسهيل المعاملات التجارية، وكان من الواضح أن الغالبية 98٪ لا يستخدمون طرق الدفع الرقمية عبر الهاتف المحمول لأعمالهم. *(انظر الجزء هـ: أفضل الممارسات، القسم 28 حول قطاع التكنولوجيا المالية الحالي في العراق).

على سبيل المثال، تتضمن عملية فتح حساب في أحد المصارف الأهلية الالتزام بالمعايير التالية:

- يجب أن يكون الحد الأدنى للرصيد في الحساب 500 ألف دينار عراقي (يتم تحمل رسوم سنوية قدرها 3 آلاف دينار عراقي إذا انخفض الرصيد عن الحد الأدنى المطلوب).
- بالنسبة للحساب بالدولار الأمريكي، فإن الحد الأدنى لرصيد الحساب هو 500 دولار أمريكي (سيتم فرض رسوم سنوية قدرها 2 دولار أمريكي إذا انخفض الرصيد عن الحد الأدنى المطلوب).

وكانت نتيجة استخدام خدمة الدفع عبر الهاتف المحمول كما يلي الجدول رقم (7-1 C):

- المعدل العام 2%
- الذكور 2%
- الاناث 5%
- المؤسسات المسجلة 3%
- المؤسسات غير المسجلة 1.7%

لا يوجد تفاوتاً ملحوظاً على صعيد المحافظات أو شرائح العمر أو نوع النشاط.

الجدول رقم (7-1 C): استخدام خدمات الدفع النقدي عبر الهاتف المحمول

استخدام خدمات الدفع النقدي عبر الهاتف المحمول	مجموع العدد	%	صغرى		صغيرة		متوسطة	
			العدد	%	العدد	%	العدد	%
نعم	38	2	28	1.5	2	1.3	8	25
لا	1979	98	1803	98.5	152	98.7	24	75
المجموع	**2017**	**100**	**1831**	**100**	**154**	**100**	**32**	**100**

2-7 التمويل لبدء الأعمال

التمويل هو أهم محركات تنمية المؤسسات، حيث يوفر الموارد اللازمة لإنشاء مؤسسات الاعمال وتشغيلها وتسويق منتجاتها.

أظهرت نتائج المسح أن نسبة الوصول إلى التمويل هي 22% لجميع المؤسسات دون فرق بين حجمها وبنسبة متقاربة "أشخاص خططو ولكنهم لم يحصول على تمويل"، مقابل عزوف 55% من المؤسسات عن الاقتراض كما هو موضح في الجدول رقم (7-2 A).

الجدول رقم (7-2 A): الحاجة إلى التمويل عند بدء التشغيل

التمويل عند بدء التشغيل	مجموع العدد	%	صغرى		صغيرة		متوسطة	
			العدد	%	العدد	%	العدد	%
لا توجد رغبة بالتمويل	1102	54.7	993	54.3	89	57.8	20	62.5
خططت ولكن لم أحصل على تمويل	464	23.0	431	23.5	29	18.8	4	12.5
نعم، حصلت على تمويل	451	22.3	407	22.2	36	23.4	8	25
المجموع	**2017**	**100**	**1831**	**100**	**154**	**100**	**32**	**100**

يظهر ذلك نقصاً في سوق الأعمال في جانب العرض من حيث البرامج الخاصة بتمويل المؤسسات. كما يبيّن ضعفاً من ناحية الطلب من حيث التواصل والتعامل بين مؤسسات الأعمال وبين المصارف ومؤسسات التمويل المالي، حيث تعتمد المؤسسات على اتخاذ قرارات مالية قصيرة المدى تعتمد على التعامل النقدي.

بينت التركيبة السكانية العمرية للمؤسسات تركزاً قوياً في الفئات العمرية ما بين 25 إلى 55 عاماً. لذلك، سيوجد سوقاً واسعاً لاي برنامج تمويل يتم تطويره مستقبلاً. يحتاج ذلك إلى حملة تسويقية يتم فيها شرح مزايا ومتطلبات التمويل لكل فئة عمرية وقطاع.

يوضح الجدول (7-2 B) اللاحق، نوع التمويل حسب حجم المؤسسات ويمكن استنتاج التالي:

- أفادت شريحة من المستجيبين بأنهم حصلوا أو خططوا للحصول على تمويل إما من خلال قروض من العائلة والأصدقاء (33.7%) أو قروض مصرفية (30.7%) أو مدخرات شخصية (12.3%).
- بلغت نسبة المؤسسات التي حصلت بالفعل أو خططت للحصول على تمويل ائتماني من البنوك أو القروض الصغيرة حوالي 39% وتصل هذه النسبة إلى 54% للذكور و38% للإناث.
- يبين الجدول (7-2 C) أن الغالبية العظمى من المؤسسات حصلت على تمويلها محلياً (من العراق).

الجدول رقم (7-2 B): نوع التمويل المحصّل حسب حجم المؤسسات

نوع التمويل	مجموع العدد	%	صغرى		صغيرة		متوسطة	
			العدد	%	العدد	%	العدد	%
قرض من العائلة / الأصدقاء	351	33.7	318	33.6	28	35.5	5	33.4
قرض مصرفي	320	30.7	300	31.7	18	22.8	2	13.3
مدخرات شخصية	128	12.3	114	12	12	15.2	2	13.3
قرض صغير من المنظمات غير الحكومية أو منظمات تمويل صغيرة	82	7.9	72	7.6	9	11.4	1	6.7
بيع الأصول (الممتلكات، السيارة ...)	51	4.9	43	4.6	5	6.3	3	20.0
تبرعات من أفراد / دينيين / سياسيين / منظمات غير حكومية ...	47	4.5	43	4.5	2	2.5	2	13.3
تسهيلات من المصدرين	23	2.2	22	2.3	1	1.3	-	0.0
الاستثمار من الشركاء	11	1.1	9	0.9	2	2.5	-	0.0
أخرى	29	2.7	27	2.8	2	2.5	-	0.0
المجموع	**1042**	**100**	**948**	**100**	**79**	**100**	**15**	**100**

الجدول رقم (7-2 C): مصادر التمويل

مصدر التمويل	مجموع العدد	%	صغرى		صغيرة		متوسطة	
			العدد	%	العدد	%	العدد	%
محلي	325	99.4	292	99.4	28	100	5	100
خارجي	1	0.3	1	0.3	-	-	-	-
مشترك	1	0.3	1	0.3	-	-	-	-
المجموع	**327**	**100**	**294**	**100**	**28**	**100**	**5**	**100**

3-7 أصول المؤسسات

لم يكن لدى غالبية المؤسسات (77%) أي أصول عند قيامها بتأسيس أعمالها وتتناقص هذه النسبة حسب حجم المؤسسة، كما هو موضح في الجداول رقم (7-3 A) و (7-3 B).

وأظهر المسح أنه كلما ازداد حجم المؤسسة كلما توافرت الاصول. وفيما يعود لتوافر أوراق الملكية، ترتفع هذه من حوالي 47% للمؤسسات الصغرى إلى 55% للمؤسسات الصغيرة لتصل إلى 67% للمؤسسات المتوسطة كما هو موضح في الجدول (7-3 B).

تبين أن 48% من المؤسسات لديها أوراق رسمية تثبت ملكيتها للأصول. وكانت نسبة توافر سندات الأصول في المحافظات كما يلي: بغداد 58%، البصرة 33%، ونينوى 38%. كما أتى هذا المعدل 49% للذكور و39% للإناث، و68% للمؤسسات المسجلة و42% لغير المسجلة.

الجدول رقم (7-3 A): وجود الأصول لبدء الأعمال التجارية

توافر الأصول	مجموع العدد	%	صغرى		صغيرة		متوسطة	
			العدد	%	العدد	%	العدد	%
لا يوجد أصول	1557	77.2	1433	78.3	106	68.8	18	56.2
يوجد أصول	460	22.8	398	21.7	48	31.2	14	43.8
المجموع	**2017**	**100**	**1831**	**100**	**154**	**100**	**32**	**100**

الجدول رقم (7-B 3): توفر سندات الملكية للأصول الموجودة

توافر سندات الأصول	مجموع العدد	%	صغرى		صغيرة		متوسطة	
			العدد	%	العدد	%	العدد	%
لا توجد سندات أصول	239	52	212	53.3	24	45.3	3	33.4
توجد سندات أصول	221	48	186	46.7	24	54.7	11	66.6
المجموع	**460**	**100**	**398**	**100**	**48**	**100**	**14**	**100**

التمويل المكتسب بعد بدء العمل

لقد أفادت 62% من المؤسسات أنها لم تخطط للحصول على تمويل بعد بدء أعمالها. حيث أن نتيجة المسح قد بيّنت أن أعلى نسبة للمؤسسات هي في قطاع الخدمات يليها قطاع التجارة، نستنتج ان المؤسسات الصناعية ذات الطابع الانتاجي ليس لديها خطط للحصول على تمويل ويمكن ان يعود سبب ذلك على الأرجح لمنافسة البضائع الاجنبية واعتماد السوق المحلي على البضاعة المستوردة، مما يوضح عدم وجود رغبة في التصنيع. ويكون التركيز على نشاطات وخدمات التجارة والتوزيع أو الوظائف اللوجستية. ولم يلحظ المسح في هذا الصدد طلب أي تمويل لاقتناء الأصول الثابتة، ولكن لتسهيل منافذ التوزيع والبيع (أي الموقع، والاتصالات، والمبيعات وما إلى ذلك).

يوضح الجدول (7-C 3) حالة التمويل لمختلف أحجام المؤسسات بعد بدء العمل، كما يظهر الجدول (7-D 3) حجم التمويل المحصل. يتبين من هذه النتائج أن متوسط نسبة الحصول على التمويل كانت 8.5%، حيث ترتفع من 8.3% للمؤسسات الصغرى إلى 11% للمؤسسات الصغيرة و12.5% للمؤسسات المتوسطة. وقد تبين أنه لا يوجد تفاوتاً ملحوظاً في المتغيرات الأخرى.

وبلغت نسبة المؤسسات التي حاولت الحصول على تمويل ولم تنجح 30%، جاءت أسباب ذلك في الجدول (7-E 3). وكانت أهم أسباب عدم الحصول على التمويل صعوبة العثور على ممول وتكلفة التمويل من حيث معدل الفائدة وتوفير الضمانات (أكثر من 55% من المستجيبين).

الجدول رقم (7-C 3): التمويل المكتسب بعد بدء العمل

التمويل المكتسب	مجموع العدد	%	صغرى		صغيرة		متوسطة	
			العدد	%	العدد	%	العدد	%
لا لم أكن أرغب في التمويل	1249	62	1126	61.5	102	66.3	21	65.6
خططت ولكن لم أحصل على تمويل	596	29.5	554	30.2	35	22.7	7	21.9
نعم ، حصلت على تمويل	172	8.5	151	8.3	17	11	4	12.5
المجموع	**2017**	**100**	**1831**	**100**	**154**	**100**	**32**	**100**

الجدول رقم (7-D 3): حجم القرض حسب حجم المؤسسات وجنس المالك

حجم القرض (مليون دينار عراقي)	عدد المؤسسات	حجم المؤسسة			الجنس	
		صغرى	صغيرة	متوسطة	ذكر	أنثى
120 - 24	10	7	2	1	9	1
24 - 5	56	48	7	2	55	1
أقل من 5	104	95	9	-	92	12

الجدول رقم (E 3-7): أسباب عدم الحصول على التمويل (متعدد الإجابات)

أسباب عدم الحصول على التمويل	مجموع العدد	%	صغرى		صغيرة		متوسطة	
			العدد	%	العدد	%	العدد	%
لا يمكن العثور على ممول	164	25.2	149	24.8	14	34.1	1	14.3
معدلات فائدة عالية	104	16	96	15.9	8	19.5	-	0
أحتاج إلى تقديم ضمانات	87	13.4	83	13.8	2	4.9	2	28.6
حاولت ولكن لم تتم الموافقة	85	13.1	78	13	7	17.1	-	0
نقص الدعم الحكومي	52	8	47	7.8	4	9.8	1	14.3
ظروف صعبة	41	6.3	37	6.1	2	4.9	2	28.6
إجراءات روتينية معقدة	29	4.5	27	4.5	2	4.9	-	0
المحسوبية	25	3.8	25	4.2	-	0	-	0
أجد صعوبة في سدادها	24	3.7	24	4.0	-	0	-	0
لا أعرف كيف أحصل على التمويل	14	2.2	13	2.2	1	2.4	-	0
بسبب ظروف البلد	13	2	11	1.8	1	2.4	1	14.3
أخرى	12	1.8	12	2	-	0	-	0
المجموع	**650**	**100**	**602**	**100**	**41**	**100**	**7**	**100**

أغراض ومصادر التمويل

يوضح الجدولين (F 3-7) و (G 3-7) أغراض ومصادر التمويل. جاءت أهم أغراض التمويل (أكثر من حوالي 70%) لتوسيع الأعمال وتحديث المعدات. أما أهم مصادر التمويل فجاءت بين قرض من العائلة/ الأصدقاء أو مدخرات شخصية (أكثر من 70%) وقروض من المصارف (11%).

الجدول رقم (F 3-7): الغرض من التمويل المخطط (متعدد الإجابات)

الغرض من التمويل المخطط	مجموع العدد	%	صغرى		صغيرة		متوسطة	
			العدد	%	العدد	%	العدد	%
لتوسيع الأعمال التجارية	531	47.7	490	48.5	33	37.6	8	57.2
لتحديث وترقية المعدات	241	21.7	211	21.1	26	28	4	28.6
لتقديم منتجات / خدمة جديدة	79	7	71	7	8	8.6	-	0
لتسديد الديون/ المصاريف غير المسددة	74	6.7	66	6.5	7	7.5	1	7.1
لزيادة المخزون	69	6.1	63	6.2	5	5.3	1	7.1
لتحسين التدفق النقدي لعملك	43	3.8	40	4	3	3.3	-	0
تحسين التسويق	28	2.5	26	2.5	2	2.1	-	0
لنقل الأعمال إلى موقع جديد	28	2.5	25	2.4	3	3.3	-	0
لتعيين وتوظيف موظفين جدد	19	1.7	15	1.5	4	4.3	-	0
للذهاب إلى العالم الرقمي (التجارة الإلكترونية، التطور التكنولوجي،...)	3	0.3	3	0.3	-	-	-	0
المجموع	**1115**	**100**	**1010**	**100**	**91**	**100**	**14**	**100**

الجدول رقم (7-3 G): مصادر التمويل (متعدد الإجابات)

مصادر التمويل	مجموع العدد	%	صغرى		صغيرة		متوسطة	
			العدد	%	العدد	%	العدد	%
قرض من العائلة / الأصدقاء	104	57.5	93	58.9	9	47.4	2	50
مدخرات شخصية	25	13.8	22	13.9	3	15.8	-	0.0
قرض مصرفي	20	11	16	10.1	4	21.1	0	0.0
قرض صغير من المنظمات غير الحكومية أو منظمات التمويل الأصغر	15	8.3	11	7	2	10.5	2	50
الاستثمار من الشركاء	7	3.9	7	4.4	0	0	0	0
الاستثمار من الأسرة / الأصدقاء	5	2.8	4	2.5	1	5.3	-	0
بيع الأصول (الممتلكات، السيارة ...)	2	1.1	2	1.3	-	0	-	0
اخرى	3	1.7	3	1.9	-	0	-	0
المجموع	**181**	**100**	**158**	**100**	**19**	**100**	**4**	**100**

من أسباب تدني نسبة الحصول على قرض مصرفي الاجراءات الروتينية المعقدة والفوائد العالية.

يوضح الجدول (7-3 H) التالي النشاطات التجارية التي نجحت في الحصول على تمويل حسب النشاط والموقع. تمثل هذه الفئات أكبر عدد من الاجابات التي تم تسجيلها (بإجمالي 79%).

الجدول رقم (7-3 H): التمويل بعد بدء الأعمال (إجمالي 172 مؤسسة)

المحافظة	عدد المؤسسات التي حصلت على تمويل	التجارة	النقل	الزراعة وصيد الأسماك	السيارات
بغداد	98	31	23	25	2
البصرة	34	16	2	4	4
نينوى	40	13	9	3	3
المجموع	**172**	**60**	**34**	**32**	**9**
النسبة المئوية من إجمالي الحاصلين على تمويل	**%79**	**35%**	**20%**	**19%**	**5%**

بلغت نسبة المؤسسات التي نجحت بالحصول على تمويل بعد تأسيس أعمالها 40% من المؤسسات التي حصلت على تمويل أولي. يشير ذلك إلى أن المؤسسات إما تمكنت من الاستمرار دون الحاجة إلى تمويل إضافي، أو أن جاذبية المؤسسات نحو القروض تتناقص بمرور الوقت، مما يجعلها أقل تفضيلًا كاستثمارات.

ومن المفارقات أن هناك سبباً آخر لانخفاض معدلات النجاح في الحصول على قروض وهو أن المؤسسات بعد أن بدأت نشاطاً تجارياً كانت تقدر أنها بحاجة إلى أموال أكثر مما كانت عليه عند إنشاء المؤسسة. على سبيل المثال، أرادت غالبية المؤسسات الناشئة التي حصلت على تمويل بنجاح أقل من 5 مليون دينار عراقي (61%)، لكن غالبية المؤسسات أرادت ما بين 5 مليون دينار عراقي إلى 24 مليون دينار عراقي (880 من أصل 1495). يمكن أن يعزى هذا إما إلى التوسع في احتياجات العمل الناجحة للغاية أو عدم تقدير احتياجات العمل بدقة.

من جهة أخرى تحتاج أي سياسة أو برنامج يتعامل مع المؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة إلى إيجاد طريقة لنقل المعرفة التجارية والفهم المالي إلى السوق، لبناء علاقة معرفية بينها وبين القطاع المالي. وهذا من شأنه أن يسهل التعامل بفعالية أعلى بين مؤسسات الأعمال من جهة وبين المصارف ومؤسسات التمويل من جهة ثانية.

4-7 احتياجات التمويل - المتطلبات المستقبلية

أفاد 75% من المستجيبين أنهم إما يحتاجون حالياً إلى تمويل أو سوف يحتاجون إليه في المستقبل كما هو موضح في الجدول (4-7 A)، وكانت الحاجة إلى التمويل في محافظة نينوى الأعلى (83%). ولا يوجد تفاوتاً ملحوظاً على مستوى النوع الاجتماعي او حالة تسجيل المؤسسات او شرائح العمر.

يوضح الجدول (4-7 B) الغرض من التمويل حيث أشار أغلبية المستجيبين إلى الحاجة لتوسعة أعمالهم وتحديث وترقية المعدات وتقديم منتجات أو خدمات جديدة. ولا يوجد تفاوت ملحوظ في ذلك بين المحافظات أو على مستوى المتغيرات الأخرى.

الجدول رقم (4-7 A): متطلبات التمويل الحالية والمخطط لها

الحاجة للتمويل	مجموع العدد	%	صغرى		صغيرة		متوسطة	
			العدد	%	العدد	%	العدد	%
نعم	1,523	75	1380	75	122	79	21	66
لا	494	25	451	25	32	21	11	34
المجموع	**2017**	**100**	**1831**	**100**	**154**	**100**	**32**	**100**

الجدول رقم (4-7 B): الغرض من التمويل المخطط

الغرض من التمويل	مجموع العدد	%	صغرى		صغيرة		متوسطة	
			العدد	%	العدد	%	العدد	%
لتوسيع الأعمال التجارية	1004	43	914	43.5	75	35%	15	58%
لتحديث وترقية المعدات	455	19.4	385	18.3	63	29%	7	27%
لتقديم منتجات / خدمة جديدة	173	7.4	154	7.3	17	8%	2	8%
لسداد الفواتير / المصاريف غير المسددة	149	6.4	136	6.5	13	6%	-	0
لزيادة المخزون	134	5.7	119	5.7	14	7%	1	4%
لتحسين التدفق النقدي لعملك	124	5.3	115	5.5	9	4%	-	0
لنقل الأعمال إلى موقع جديد	65	2.8	58	2.8	7	3%	-	0
للقيام بالتسويق / تحسين التسويق	58	2.5	55	2.6	3	1%	-	0
لتعيين وتوظيف موظفين جدد	47	2	38	1.8	9	4%	-	0
لبدء مشروع خاص	44	1.9	43	2	1	0%	-	0
للوظيفة: شراء سيارة	36	1.5	36	1.7	-		-	0
أغراض أخرى	51	2.1	46	2.3	4	2%	1	4%
المجموع	**2340**	**-**	**2100**	**-**	**216**	**-**	**27**	**-**

تمّ الإفصاح عن حجم التمويل المتوقع للاحتياجات كما هو موضح في الجدول رقم (4-7 C) والشكل رقم (4-7 C).

الجدول رقم (4-7 C): توزيع المؤسسات حسب فئة احتياجات التمويل

حجم التمويل (مليون دينار عراقي)	عدد المؤسسات	بغداد	البصرة	نينوى
أكثر من 1,200	1	1	-	-
120 - 1,200	15	9	4	2
24 - 119	251	150	46	55
5 to 23	880	451	192	237
أقل من 5	346	156	56	134
المجموع	**1493**	**767**	**298**	**428**

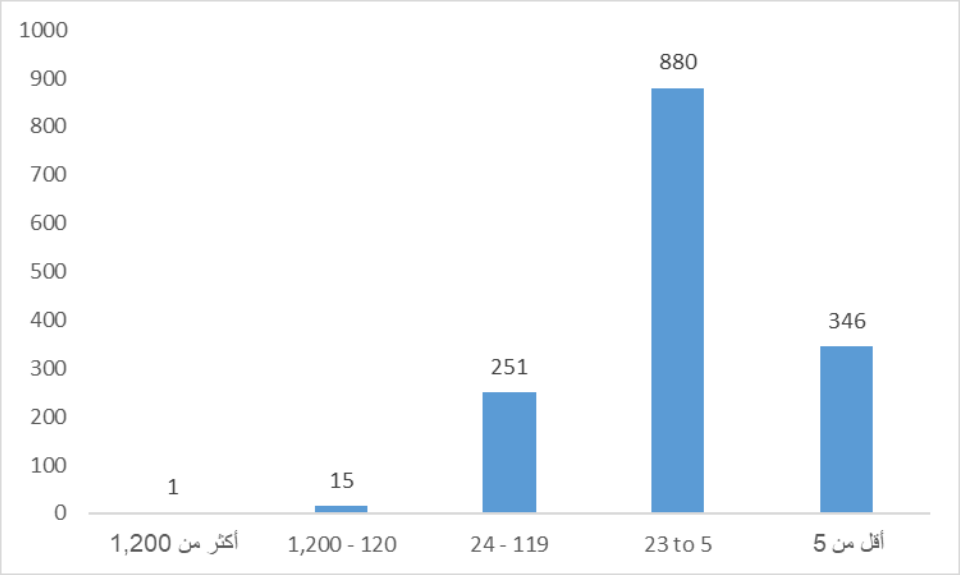

الشكل رقم (7-4 A): توزيع المؤسسات حسب فئة احتياجات التمويل

عندما سُئل المستجيبون عن احتياجاتهم من التمويل في حال كان متوفراً، توزعت الاجابات كما هو موضح في الجدول (7-4 D). ويوضح الشكل (7-4 B) احتياجات التمويل بحسب العيّنات العائدة للمحافظات الثلاث.

الجدول رقم (7-4 D): توقعات حجم متطلبات التمويل المستقبلية

حجم متطلبات التمويل (مليون دينار عراقي)	عدد المؤسسات	نوع المؤسسة			الجنس	
		صغرى	صغيرة	متوسطة	ذكر	أنثى
أكثر من 1,200	1	-	-	1	1	-
1,200 - 120	15	11	2	2	15	-
119 - 24	251	198	46	7	243	8
23 to 5	880	821	55	4	844	36
أقل من 5	346	321	24	1	317	29

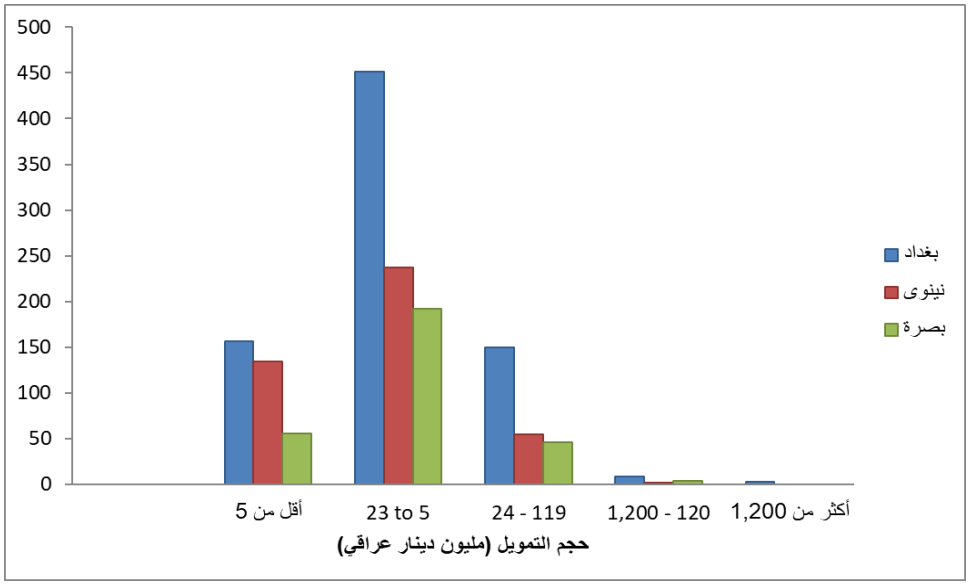

الشكل (7-4 B): توزيع المؤسسات حسب فئة احتياجات التمويل وحسب المحافظة

أما بخصوص مصادر التمويل فكانت النسبة الأكبر (70%) ترغب في الحصول على قروض مصرفية أو قروض صغيرة من المنظمات غير الحكومية أو منظمات التمويل الاصغر، و18% عبر قروض من العائلة/ الاصدقاء أو تبرعات (الجدول 7-4 E).

الجدول رقم (7-4 E): مصادر التمويل المخطط (متعدد الإجابات)

مصدر التمويل	مجموع العدد	%	صغرى		صغيرة		متوسطة	
			العدد	%	العدد	%	العدد	%
قرض مصرفي	1012	54	912	53.7	86	57.3	14	56
قرض صغير من المنظمات غير الحكومية أو منظمات التمويل الأصغر	311	16.6	276	16.2	30	20	5	20
قرض من العائلة / الأصدقاء	199	10.6	186	10.9	12	8	1	4
تبرعات من أفراد خارج العائلة	141	7.5	132	7.8	8	5.3	1	4
مدخرات شخصية	52	2.8	45	2.6	5	3.3	2	8
قروض بدون فوائد	31	1.7	28	1.6	2	1.3	1	4
بيع الأصول (الممتلكات، السيارة. ..)	22	1.2	20	1.2	2	1.3	-	0
من صاحب العمل / من المؤسسة / من عملي	17	0.9	15	0.9	2	1.3	-	0
مصادر أخرى	89	5	85	5	3	2	1	4
المجموع	**1874**	**100**	**1699**	**100**	**150**	**100**	**25**	**100**

5-7 صعوبة الحصول على التمويل

طُلب من المستجيبين في المؤسسات تقييم مستوى صعوبة الحصول على تمويل، فبيّن 62% منهم أن هناك صعوبة للحصول على تمويل بينما أشار 29.5% منهم أنه "صعب إلى حد ما" وأجاب 8.5% إنه "ليس لديهم صعوبة"، (الجدول 7-5 A).

أما على مستوى المحافظات فلوحظ عدم وجود تفاوت ملحوظ في الحصول على قروض وتعتقد النساء أنهن يواجهن صعوبة أكثر من الرجال في الحصول على قروض وبينت النتائج عدم وجود علاقة بين العمر والاقتراض.

وكانت أسباب صعوبة الحصول على التمويل كما هو موضح في الجدول (7-5 B) كما يلي:

- عدم وجود دعم حكومي: معدل عام 26%
- عدم وجود ضمانات: معدل عام 24%
- معدلات فائدة مرتفعة: معدل عام 19%
- تجنب المخاطر من قبل الممول 8%
- أخرى 23%

وجاءت تفاصيل الأسباب الثلاثة الأولى كما يلي:

الاسباب	المحافظات	النوع الاجتماعي
عدم وجود ضمانات	الاعلى في البصرة	الاعلى عند النساء
عدم وجود دعم حكومي	الاعلى في نينوى	الاعلى عند الذكور
معدلات فائدة مرتفعة	الاعلى في البصرة	لا فرق

أما الجدول (C 5-7) فيوضح أسباب عدم منح التمويل المطلوب.

الجدول رقم (A 5-7): تصور أصحاب الأعمال لمستوى صعوبة الحصول على التمويل

مستوى الصعوبة	مجموع العدد	%	صغرى		صغيرة		متوسطة	
			العدد	%	العدد	%	العدد	%
صعب جداً	1,251	62	1,137	62.1	95	61.7	19	59.4
صعب نوعاً ما	595	29.5	547	29.9	40	26	8	25
لا يوجد صعوبة	171	8.5	147	8	19	12.3	5	15.6
المجموع	**2017**	**100**	**1831**	**100**	**154**	**100**	**32**	**100**

الجدول رقم (B 5-7): أسباب صعوبة الحصول على التمويل (متعدد الاجابات)

أسباب صعوبة الوصول إلى التمويل	مجموع العدد	%	صغرى		صغيرة		متوسطة	
			العدد	%	العدد	%	العدد	%
نقص الدعم الحكومي	625	26.2	569	26	49	29.5	7	20.6
نقص الضمانات	584	24.4	545	24.9	28	16.9	11	32.4
أسعار الفائدة المرتفعة / العائد المطلوب	449	18.8	415	19	30	18.1	4	11.8
تجنب المخاطر من قبل الممول	181	7.6	158	7.2	16	9.6	7	20.6
سجل ضعيف/ متطلبات صعبة	76	3.2	69	3.2	7	4.2	-	0
ليس لدي اتصالات (معارف)	64	2.7	61	2.8	2	1.2	1	2.9
إجراءات معقدة	54	2.3	47	2.1	7	4.2	-	0
عدم جود تمويل	54	2.3	46	2.1	8	4.8	-	0
صعوبة في السداد	52	2.2	50	2.3	2	1.2	-	0
الوضع في العراق لا يسمح / الوضع الاقتصادي والمالي	44	1.8	39	1.8	4	2.4	1	2.9
دخل محدود / أصول قليلة	33	1.4	30	1.4	3	1.8	-	0
الفساد / الرشاوى	24	1	22	1	2	1.2	-	0
صعوبة في الحصول على التمويل	22	0.9	21	1	-	0	1	2.9
فقط الشركات الكبيرة هي التي تتمتع بامتياز	20	0.8	18	0.8	1	0.6	1	2.9
تقدمت بطلب سابق ولم أتلق أي تمويل	9	0.4	8	0.4	1	0.6	-	0
فترة محدودة	8	0.3	8	0.4	-	0	-	0
عمري لا يسمح	4	0.2	4	0.2	-	0	-	0
أخرى	86	3.6	79	3.6	6	3.6	1	2.9
المجموع	**2389**	**100**	**2189**	**100**	**166**	**100**	**34**	**100**

الجدول رقم (7-5 C): أسباب عدم منح التمويل المطلوب (متعدد الاجابات)

أسباب عدم منح التمويل المطلوب	مجموع العدد	%	صغرى		صغيرة		متوسطة	
			العدد	%	العدد	%	العدد	%
عدم وجود ضمانات	345	44.3	325	45.1	15	30	5	62.5
تجنب المخاطر من قبل الممول	89	11.4	82	11.4	6	12	1	12.5
الأداء المالي السابق ضعيف	50	6.4	46	6.4	4	8	-	0
نقص الدعم الحكومي	45	5.8	37	5.1	8	16	-	0
لا أحد يقدم التمويل	41	5.3	37	5.1	3	6	1	12.5
ليس لدي معارف	37	4.8	36	4.9	1	2	-	-
الفائدة مرتفعة للغاية	35	4.5	33	4.6	2	4	-	0
صعوبة في السداد	22	2.8	21	2.9	1	2	-	0
إجراءات معقدة/ متطلبات صعبة	22	2.8	17	2.4	5	10	-	0
صعوبة في الحصول على التمويل	14	1.8	13	1.8	-	0	1	12.5
الوضع في العراق لا يسمح	9	1.1	9	1.2	-	-	-	-
أخرى	70	9	65	9.0	5	10	-	0
المجموع	**779**	**100**	**721**	**100**	**50**	**100**	**8**	**100**

يشكل ما يلي أنواع مختلفة من المبادرات الحكومية والتي ترغب المؤسسات أن يتم تنفيذها (مراجعة الجزء 14 "نظرة مستقبلية للأعمال التجارية"، الجدول رقم 14-1 B).

- 36% قروض مالية.
- 18% تطوير البنية التحتية.
- 12% حماية أفضل.
- 7% مواد أولية.
- 5% تسهيل الإجراءات الرسمية.
- 3% تخصيص مواقع مخصصة لممارسة الأعمال التجارية.
- 19% أخرى.

عندما تم الاستفسار عن كيف يعتقدون أنهم قد يحصلوا على التمويل إذا احتاجوا إليه "اليوم"؟ أجاب النصف عن حاجتهم إلى قروض مصرفية (الجدول 7-5 D).

الجدول رقم (7-5 D): تصور أصحاب الأعمال للتمويل المتاح حالياً (متعدد الإجابات)

المصادر الحالية للتمويل المتاح	مجموع العدد	%	صغرى		صغيرة		متوسطة	
			العدد	%	العدد	%	العدد	%
قرض مصرفي	1198	52%	1088	52.0%	93	53.8%	17	48.6%
قرض من العائلة / الأصدقاء	438	19.0%	399	19.1%	32	18.5%	7	20.0%
قرض صغير من المنظمات غير الحكومية أو منظمات التمويل الأصغر	326	14.2%	299	14.3%	25	14.5%	2	5.7%
تبرعات من أفراد	128	5.6%	122	5.8%	4	2.3%	2	5.7%
لا تحتاج إلى تمويل	38	1.7%	34	1.6%	3	1.7%	1	2.9%
مدخرات شخصية	19	0.8%	16	0.8%	3	1.7%	-	
الاستثمار من الشركاء	17	0.7%	15	0.7%	1	0.6%	1	2.9%
صناديق الاستثمار / رأس المال الاستثماري	12	0.5%	9	0.4%	2	1.2%	1	2.9%
بطاقات الائتمان	12	0.5%	11	0.5%	-		1	2.9%
لا أعرف	92	4.0%	84	4.0%	6	3.5%	2	5.7%
أخرى	20	0.9%	15	0.7%	4	2.3%	1	2.9%
المجموع	**2300**	**100%**	**2092**	**100%**	**173**	**100%**	**35**	**100%**

7-6 إيرادات المؤسسات

توضح الجداول (7-6 A، و7-6 B، و7-6 C) تفاصيل عن إيرادات المؤسسات بمختلف أحجامها والنوع الاجتماعي للمالك وذلك للسنوات 2017، 2018 و2019.

الجدول رقم (7-6 A): نسبة الإيرادات حسب حجم المؤسسات وجنس المالك، 2017

شريحة الإيرادات (مليون دينار)	المجموع	صغرى	صغيرة	متوسطة	ذكر	أنثى
		العدد	العدد	العدد	العدد	العدد
6 أو أقل	815	732	74	9	774	41
6 إلى 20	202	177	22	3	195	7
21 إلى 35	23	14	6	3	21	2
36 إلى 50	7	5	1	1	7	-
51 إلى 66	1	-	1	-	1	-
مجموع المستجيبين	**1048**	**928**	**104**	**16**	**998**	**50**
غير متاح	646	610	27	9	609	37
المجموع	**1694**	**1538**	**131**	**25**	**1607**	**87**

الجدول رقم (7-B 6): نسبة الإيرادات حسب النوع والجنس، 2018

شريحة الإيرادات (مليون دينار)	المجموع	صغرى	صغيرة	متوسطة	ذكر	أنثى
		العدد	العدد	العدد	العدد	العدد
6 أو أقل	952	864	78	10	900	52
6 إلى 20	242	216	21	5	234	8
21 إلى 35	33	19	11	3	32	1
36 إلى 50	12	9	2	1	11	1
51 إلى 66	2	1	1	-	2	-
مجموع المستجيبين	**1241**	**1109**	**113**	**19**	**1179**	**62**
غير متاح	481	426	48	8	462	19
المجموع	**1722**	**1534**	**161**	**27**	**1641**	**81**

الجدول رقم (7-C 6): نسبة الإيرادات حسب النوع والجنس، 2019

شريحة الإيرادات (مليون دينار)	المجموع	صغرى	صغيرة	متوسطة	ذكر	أنثى
		العدد	العدد	العدد	العدد	العدد
6 أو أقل	1091	1004	78	9	1029	62
6 إلى 20	227	189	28	10	217	10
21 إلى 35	38	25	11	2	38	-
36 إلى 50	10	8	1	1	9	1
51 إلى 66	5	3	1	1	5	-
مجموع المستجيبين	**1371**	**1229**	**119**	**23**	**1298**	**73**
غير متاح	536	474	52	10	514	22
المجموع	**1907**	**1703**	**171**	**33**	**1812**	**95**

ويتبين أن غالبية المؤسسات إيراداتها محدودة، إذ أنها لم تتجاوز 6 مليون دينار في السنوات المذكورة. هذه الإيرادات المتواضعة للمؤسسات توضح جانباً من الصعوبة في الحصول على قروض وتعزز تأمين الضمانات اللازمة والتدفقات النقدية التي تؤمن سداد القروض وفوائدها.

ويضيف ذلك المزيد من العبء على السياسات/ البرامج المالية التي سيتم تصميمها خصيصاً للمؤسسات، ليس فقط من حيث المزايا المالية ولكن أيضاً من حيث تخطيط الأعمال والتخطيط المالي وفهم نظام القروض.

7-7 تكاليف تشغيل المؤسسات

يوضح الشكل رقم (A 7-7) نسبة بنود النفقات من التكلفة التشغيلية للمؤسسات.

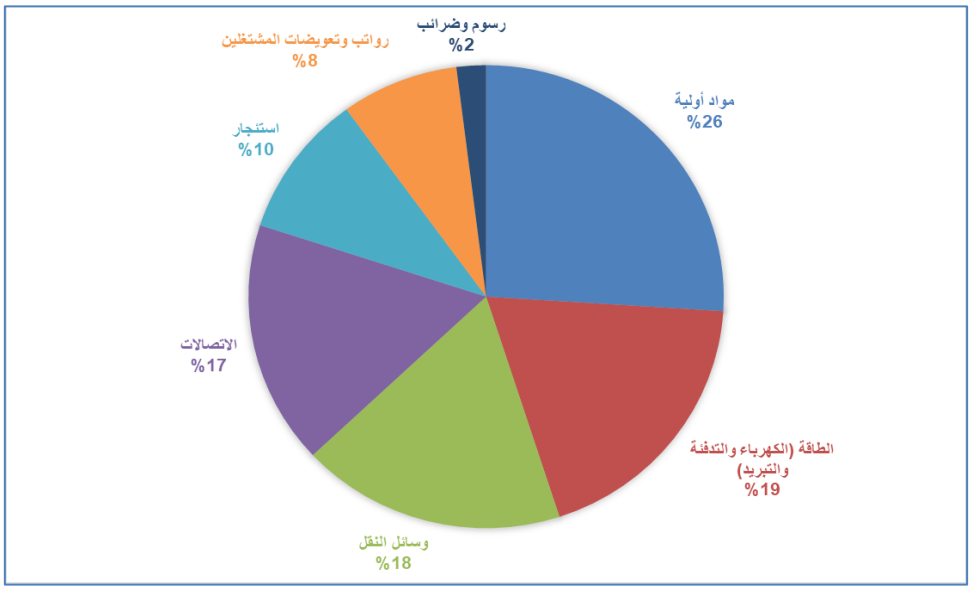

الشكل رقم (A 7-7): توزيع التكلفة التشغيلية للمؤسسات

يوضح الشكل رقم (A 7-7) ان الجزء الاكبر من نفقات التشغيل كان على المواد الاولية بنسبة 26% تلته تكاليف الطاقة بنسبة 19% في حين ان الرسوم والضرائب لا تشكل أكثر من 2% من نفقاتها.

8-7 توفر السجلات المحاسبية وديمومتها

غالبية المؤسسات لا تحتفظ بسجلات محاسبية (74%)، والسبب الرئيسي الذي أعطي لذلك هو أن عملها لا يتطلب ذلك (91%)، وبالتالي ليست هناك حاجة للاحتفاظ بالسجلات (الجدولين رقم A 8-7، وB 8-7).

الجدول رقم (A 8-7): توفر السجلات المحاسبية وديمومتها

لديها سجل	مجموع العدد	%	صغرى		صغيرة		متوسطة	
			العدد	%	العدد	%	العدد	%
لا	1499	74	1402	77	84	55	13	41
نعم	518	26	429	23	70	45	19	59
المجموع	**2017**	**100**	**1831**	**100**	**154**	**100**	**32**	**100**

الجدول رقم (B 8-7): أسباب عدم توفر السجلات

الاسباب	مجموع العدد	%	صغرى		صغيرة		متوسطة	
			العدد	%	العدد	%	العدد	%
العمل لا يتطلب / ليست هناك حاجة	1368	91.3	1277	91.1	78	92.9	13	100
لا أعرف كيف	75	5	71	5.1	4	4.8	-	0
تكلفة إضافية	50	3.3	48	3.4	2	2.4	-	0
أخرى	6	0.4	6	0.4	-	0	-	0
المجموع	**1499**	**100**	**1402**	**100**	**84**	**100**	**13**	**100**

9-7 التأمين

أظهر المسح أن الغالبية العظمى بنسبة 98% ليس لديها أي نوع من التأمين ونلاحظ أن هنالك علاقة طردية بين التأمين وحجم المؤسسة وكلما ازداد عدد العاملين كلما ارتفعت رغبة المؤسسة بالاشتراك بالتأمين بأتنواعه المختلفة (الجدول 7-9 A).

الجدول رقم (7-9 A): نوع التغطية التأمينية التي تحتفظ بها المؤسسات

العناصر	مجموع العدد	%	صغرى		صغيرة		متوسطة	
			العدد	%	العدد	%	العدد	%
ليس لديك أي تأمين	1967	97.5	1798	98.2	147	95.5	22	68.8
تأمين الملكية	20	1	14	0.8	2	1.3	4	12.5
تأمين طبي للموظفين	14	0.7	9	0.5	2	1.3	3	9.4
تأمين تعويض العمال	9	0.4	5	0.3	1	0.6	3	9.4
تأمين المركبة	7	0.3	5	0.3	2	1.3	-	0
المجموع	**2017**	**100**	**1831**	**100**	**154**	**100**	**32**	**100**

8- التوظيف والموارد البشرية

أثّر عدم استقرار سوق العمل وارتفاع نسب البطالة بشكل مستمر سلباً على جميع مفاصل الحياة الاجتماعية والاقتصادية، حيث لا يقتصر تأثيرها على القوى العاملة فقط بل يشمل فئات عديدة من المجتمع من خلال ارتباطهم بعملية الإنتاج، أضافه إلى الهدر الكبير من الطاقات البشرية التي لا تشارك في أي مبادرة للتنمية في البلاد.

يقدم هذا القسم نتائج المسح الميداني حول توزع الموظفين في المؤسسات حسب النوع والفئات العمرية والنشاطات الاقتصادية، تحديد الصعوبات والعوائق التي تواجه تلك المؤسسات، وتقييم واقع المؤسسات في العراق وسبل دعمها، وذلك من خلال المواضيع التالية:

- تصنيف المؤسسات ومستوى التوظيف
- التوزيع العمري للمشتغلين
- نشاطات الأعمال
- أنواع المهن في المؤسسات
- المهن الوظيفية المطلوبة
- تدريب المشتغلين
- تنظيم المؤسسات وإدارتها

8-1 تصنيف المؤسسات ومستوى التوظيف

بلغ إجمالي عدد المستجيبين في العينة 2017 مستجيب، وتركزت العينة على الشكل التالي، 1915 مستجيباً (95%) ذكور، و102 مستجيبة (5%) إناث.

تشكل المؤسسات غير المسجلة غالبية العينة، 1679 مؤسسة (83.1%)، بينما تشكل المؤسسات المسجلة لدى جهة رسمية واحدة على الأقل 338 مؤسسة (16.8%). تم توزيع البيانات على النحو التالي (الجداول 8-1 A) والشكل رقم (8-1 A).

الجدول رقم (8-1 A): حالة تسجيل المؤسسات

حجم المؤسسة	المجموع		مؤسسة مسجلة		مؤسسة غير مسجلة	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%
صغرى	1831	90.7	277	15.1	1554	84.8
صغيرة	154	7.6	46	29.8	108	70.2
متوسطة	32	1.7	15	46.8	17	53.2
المجموع	2017	100	338	16.7	1679	83.3

بلغ إجمالي عدد المشتغلين في العيّنة 3886 مشتغلاً، منهم 3738 مشتغلاً من الذكور (96.2%) و148 مشتغلة (3.8%).

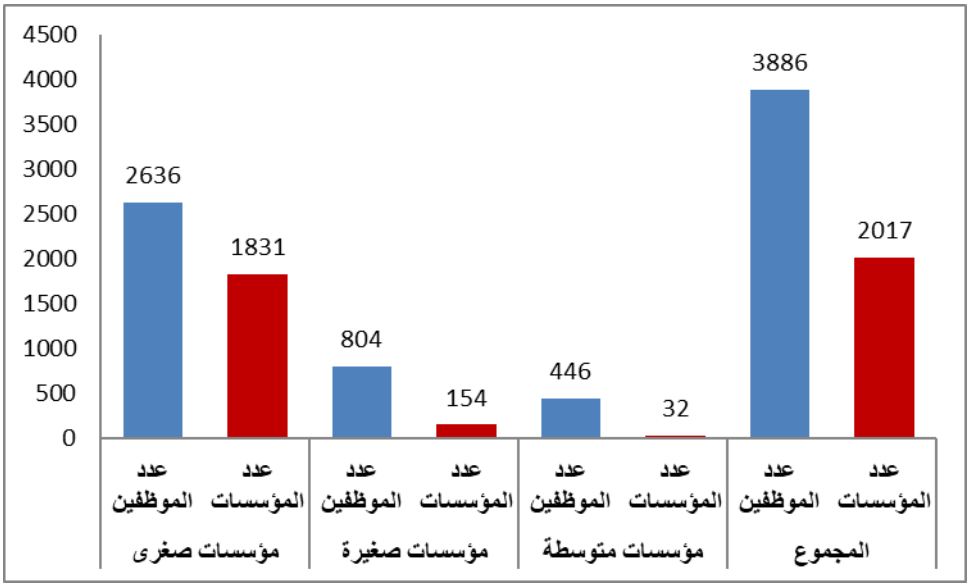

الشكل رقم (8-1 A): توزع المؤسسات والموظفين حسب حجم المؤسسة

بالمقارنة بين الدراسة الحالية ومسح منظمة العمل الدولية لعام 2011، فإن النتائج لم تختلف اختلافاً كبيراً حول النوع الاجتماعي. وتم توزع البيانات على النحو التالي (الجدول رقم 8-1 B).

الجدول رقم (8-1 B): جدول مقارنة الدراسة الحالية ومسح منظمة العمل الدولية لعام 2011

التوظيف في المؤسسات حسب الجنس					
المسح	المجموع	ذكور		إناث	
		عدد المستجيبين	%	عدد المستجيبات	%
مسح المؤسسات (بغداد ونينوى والبصرة) (2020 -2021)	2017	1915	94.9	102	5.1
مسح منظمة العمل (2011 - 2012)	4533	4388	96.8	145	3.2

المصدر: ILO - CCC (2011, 2012)

بيّن المسح أن غالبية المشتغلين تركزوا في المؤسسات الصغرى بعدد 2637 موظفاً بنسبة (67.8%)، موزعين على النحو التالي (الجداول رقم 8-1 C، 8-1 D، 8-1 E):

الجدول رقم (8-1 C): عدد المشتغلين في المؤسسات الصغرى

عدد المشتغلين	المجموع	ذكور		إناث	
		أصحاب المؤسسات	مجموع عدد المشتغلين	أصحاب المؤسسات	مجموع عدد المشتغلات
1	1240	1168	1168	72	72
2	758	360	720	19	38
3	639	206	618	7	21
المجموع	2637	1734	2506	98	131

الجدول رقم (8-1 D): عدد المشتغلين في المؤسسات الصغيرة

عدد المشتغلين	المجموع	ذكور		إناث	
		أصحاب المؤسسات	مجموع عدد المشتغلين	أصحاب المؤسسات	مجموع عدد المشتغلات
4	232	55	220	3	12
5	220	43	215	1	5
6	156	26	156		
7	105	15	105		
8	64	8	64		
9	27	3	27		
المجموع	804	150	787	4	17

الجدول رقم (8-1 E): عدد المشتغلين في المؤسسات المتوسطة

عدد المشتغلين	المجموع	ذكور		إناث	
		أصحاب المؤسسات	مجموع عدد المشتغلين	أصحاب المؤسسات	مجموع عدد المشتغلات
10	90	9	90	0	0
11	66	6	66	0	0
12	60	5	60	0	0
13	26	2	26	0	0
14	14	1	14	0	0
15	30	2	30	0	0
17	17	1	17	0	0
20	60	3	60	0	0
25	25	1	25	0	0
28	28	1	28	0	0
29	29	1	29	0	0
المجموع	445	32	445	0	0

تتركز القوى العاملة الرئيسية في العينة في المؤسسات غير المسجلة (المؤسسات الصغرى التي تتكون من موظف واحد (المالك))، وتتوزع النتائج على الشكل التالي (الجدول رقم 8-1 F).

الجدول رقم (8-1 F): إجمالي عدد الموظفين حسب حالة المؤسسة القانونية

عدد المشتغلون	حالة المؤسسة القانونية			
	مؤسسات مسجلة		مؤسسات غير مسجلة	
	العدد	%	العدد	%
1	165	48.8	1074	6
2	70	20.7	309	18.4
3	42	12.4	171	10.2
4	14	4.1	44	2.6
5	16	4.7	28	1.7
6	7	2.1	19	1.1
7	4	1.2	11	0.7
8	4	1.2	4	0.2
9	1	0.3	2	0.1
10	4	1.2	5	0.3
11	1	0.3	5	0.3
12	-	-	5	0.3
13	2	0.6	-	-
14	1	0.3	-	-
15	2	0.6	-	-
17	1	0.3	-	-
20	1	0.3	2	0.1
25	1	0.3	-	-
28	1	0.3	-	-
29	1	0.3	-	64.0
المجموع	338	100	1679	100

توزيع المشتغلين على السنوات (2017 - 2018 - 2019)

أظهر المسح أن أعداد القوى العاملة في المؤسسات في السنتين 2018 و2019 كانت أعلى من سنة 2020. وكان لجائحة كورونا (Covid-19) تأثيراً حاداً على سوق العمل في سنة 2020، حيث سجلت معدلات التوظيف انخفاضاً بنسبة **(22.6%-)**. وكانت النتائج على النحو التالي (الجداول رقم 8-1 G، و 8-1 H، والشكل رقم 8-1 B).

(يحتوي القسم (13) في التقرير تفاصيل جائحة لجائحة كورونا (Covid-19))

الجدول رقم (G 1-8): عدد المشتغلين (2017، 2018، 2019، 2020)

2017	2018	2019	2020
مجموع عدد المشتغلين	مجموع عدد المشتغلين	مجموع عدد المشتغلين	مجموع عدد المشتغلين
3819	4465	5024	3886

الجدول رقم (H 1-8): نسبة التغير خلال السنوات الأربع الماضية

نسبة التغيير خلال السنوات الأربع الماضية		
نسبة التغيير 2017 - 2018	نسبة التغيير 2018 - 2019	نسبة التغيير 2019 - 2020
%17	%12.5	%-22.6

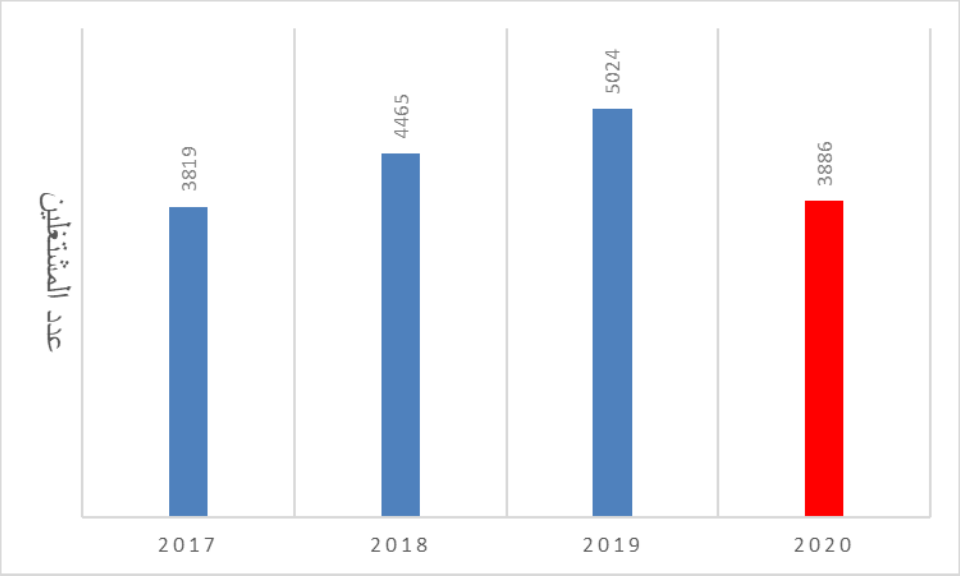

الشكل رقم (B 1-8): عدد الموظفين (2017، 2018، 2019، 2020)

نسبة التغير في أعداد المشتغلين سنة 2019

بين المسح أن الغالبية العظمى للمؤسسات احتفظت بمشتغليها ولم تقم بتسريح أي مشتغل. في حين (12%) من المؤسسات صرفت مشتغلاً واحداً فقط. تجدر الإشارة إلى أن إجمالي عدد المشتغلين الذين تم صرفهم في عام 2019 هو 759 مشتغلاً، أي بحدود (20%) من قوة العمل الحالية لكامل العينة (الجدول 8-1 I).

الجدول رقم (8-1 I): المشتغلون المسرّحون في العام 2019

عدد المشتغلين المسرّحين	المجموع		العدد الكلي للمشتغلين المسرّحين
	المؤسسات	النسبة المئوية لعدد المشتغلين المسرّحين	
0	1394	79.2	0
1	210	11.9	210
2	76	4.3	152
3	42	2.4	126
4	12	0.7	48
5	7	0.4	35
6	3	0.2	18
7	3	0.2	21
8	1	0.1	8
9	1	0.1	9
10	5	0.3	50
11	1	0.	11
12	2	0.1	24
18	1	0.1	18
29	1	0.1	29
المجموع	1759	100	759

توظيف المشتغلون (سنة 2019)

بيَّن المسح أن غالبية المؤسسات (80%) لم تعين أي مشتغل في سنة 2019، يليها (11.5%) قامت بتعيين مشتغلاً واحد فقط. وتجدر الإشارة إلى أن إجمالي عدد المشتغلين المعينين في عينة المسح لعام 2019 كان 735 مشتغلاً (الجدول رقم 8-1 J).

الجدول رقم (8-1 J): المشتغلون المعينون في العام 2019

عدد المشتغلون المعينين	المجموع		عدد الموظفين المعينين
	العدد	النسبة المئوية لعدد الموظفين المعينين	
0	1408	80	0
1	203	11.5	203
2	70	4.0	140
3	35	2.0	105
4	16	0.9	64
5	8	0.5	40
6	3	0.2	18
7	7	0.4	49
9	2	0.1	18
10	4	0.2	40
11	1	0.1	11
18	1	0.1	18
29	1	0.1	29
المجموع	1759	100	735

مستوى التعليم للمشتغلين في المؤسسات

بالنسبة لمستوى التعليم للمشتغلين في المؤسسات، تركزت الاجابات على النحو التالي:

- حوالي (32%) من المؤسسات لدى مشتغليها تعليم ثانوي/ متوسط، وأفادت (25%) منها أن لدى مشتغليها تعليم ابتدائي. تجدر الاشارة إلى أن (23%) من المؤسسات ليس لدى مشتغليهم أي تعليم رسمي، وأن النسبة الاكبر من المشتغلين الحائزين على شهادات جامعية هم في المؤسسات المتوسطة الحجم (24%) (الجدول 8-1 K).

الجدول رقم (8-1 K): المستوى العلمي للمشتغلين

المستوى العلمي	المجموع		صغرى		صغيرة		متوسطة	
	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%
بدون شهادة	281	23	201	23.4	70	22	10	19
الابتدائية	303	25	223	26.2	75	24	5	9
متوسطة وثانوية	396	32	280	32.6	98	31	18	33
تقني	43	4	25	3	11	4	7	13
جامعي	192	16	124	14.4	55	18	13	24
مراكز تدريب	9	1	4	0.4	4	1	1	2
المجموع	1224	100	857	100	313	100	54	100

8-2 التوزيع العمري للمشتغلين

تعتبر الفئة العمرية الرئيسية للمشتغلين في المؤسسات المعنية صغيرة السن نسبياً، وهي موزعة النحو التالي (الجدول 8-2 A والجدول 8-2 B):

- 327 مستجيب هم من الفئة العمرية بين 15 إلى 24 عاماً، بنسبة (16.2%)
- 1025 مستجيب هم من الفئة العمرية بين 25 إلى 44 عاماً، وهي تمثل نصف المشتغلين في العينة
- 575 مستجيب هم من الفئة العمرية بين 45 إلى 64 عاماً، بنسبة (28.5%)
- 90 مستجيب هم من الفئة العمرية بين 65 وأكثر، بنسبة (4.5%)

الجدول رقم (8-2 A): توزع الفئات العمرية للمستجيبين للاستبيان والمشتغلين في المؤسسات

حجم المؤسسة	الفئات العمرية							
	بين 15 إلى 24 عاماً		بين 25 إلى 44 عاماً		بين 45 إلى 64 عاماً		بين 65 وأكثر	
صغرى	305	93.2%	931	90.8%	518	90%	77	85.5%
	16.7%		50.8%		28.3%		4.2%	
صغيرة	19	5.8%	76	7.4%	47	8.3%	12	13.3%
	12.3%		49.4%		30.5%		7.8%	
متوسطة	3	1%	18	1.8%	10	1.7%	1	1.2%
	9.4%		56.3%		31.3%		3.1%	
المجموع	327	100%	1025	100%	575	100%	90	100%

الجدول رقم (B 2-8): عدد المشتغلين حسب الفئات العمرية في عينة المسح

عدد المشتغلين	عدد المستجيبين	إجمالي عدد المشتغلين	بين 15 إلى 24 عاماً	بين 25 إلى 44 عاماً	بين 45 إلى 64 عاماً	بين 65 أو أكثر
1	1239	1239	188	624	375	52
			57.5%	60.9%	65.2%	57.8%
2	379	759	68	202	90	19
			20.8%	19.7%	15.7%	21.1%
3	213	639	49	105	53	6
			15.0%	10.2%	9.2%	6.7%
4	58	232	9	30	16	3
			2.8%	2.9%	2.8%	3.3%
5	44	220	5	18	16	5
			1.5%	1.8%	2.8%	5.6%
6	26	156	4	15	6	1
			1.2%	1.5%	1.0%	1.1%
7	15	105	-	8	5	2
			-	0.8%	0.9%	2.2%
8	8	64	1	3	3	1
			0.3%	0.3%	0.5%	1.1%
9	3	27	-	2	1	-
			-	0.2%	0.2%	-
10	9	90	-	5	4	-
			-	0.5%	0.7%	-
11	6	66	-	3	3	-
			-	0.3%	0.5%	-
12	5	60	1	2	1	1
			0.3%	0.2%	0.2%	1.1%
13	2	26	-	-	2	-
			-	-	0.3%	-
14	1	14	-	1	-	-
			-	0.1%	-	-
15	2	30	-	2	-	-
			-	0.2%	-	-
17	1	17	-	1	-	-
			-	0.1%	-	-
20	3	60	1	2	-	-
			0.3%	0.2%	-	-
25	1	25	1	-	-	-
			0.3%	-	-	-
28	1	28	-	1	-	-
			-	0.1%	-	-
29	1	29	-	1	-	-
			-	0.1%	-	-
المجموع	2017	3886	327	1025	575	90
			100%	100%	100%	100%

3-8 نشاطات الأعمال

توزعت نشاطات الأعمال في عينة البحث (2017 مستجيب) بين النشاطات الخدمية، والتجارية، والإنتاجية وكانت نتائجها على النحو التالي (الجدول رقم 8-3 A).

الجدول رقم (8-3 A): توزيع المؤسسات حسب نشاطات الاعمال

نشاطات الاعمال	المجموع		المؤسسات الصغرى		المؤسسات الصغيرة		المؤسسات المتوسطة	
تجارة الجملة والمفرد	567	28.1%	541	29.5%	20	13.0%	6	18.8%
النقل والتخزين	451	22.4%	448	24.4%	2	1.3%	1	3.1%
أعمال البناء والتشييد	257	12.7%	206	11.3%	44	28.6%	7	21.9%
الزراعة وصيد الأسماك	187	9.3%	134	7.4%	46	29.9%	7	21.9%
المهن الحرفية	115	5.7%	99	5.5%	14	9.1%	2	6.3%
تقني فني	90	4.5%	88	4.8%	1	0.6%	1	3.1%
خدمات الفنادق والمطاعم والمقاهي	99	4.9%	84	4.5%	12	7.8%	3	9.4%
تصليح السيارات والدراجات النارية وأعمال الصيانة (تعدل على الكل)	60	3.0%	57	3.2%	3	1.9%	-	-
التزويد بالطاقة – أصحاب المولدات الكهربائية (المؤسسات الصغيرة)	52	2.6%	49	2.7%	3	1.9%	-	-
إمدادات المياه والصرف الصحي وإدارة النفايات ونشاطات المعالجة	31	1.5%	29	1.5%	2	1.3%	-	-
أخرى	108	5.30%	96	5.20%	7	4.50%	5	15.6%
المجموع	**2017**	**100.0%**	**1831**	**100%**	**154**	**100%**	**32**	**100%**

وتوزعت البيانات المفصلة حسب حجم المؤسسة وعدد المشتغلين فيها على النحو التالي (الجدول 8-3 B).

الجدول رقم (B 3-8): البيانات المفصلة لتوزع القوى العاملة حسب حجم المؤسسة وحسب نشاطات الاعمال

نشاطات الاعمال	المجموع		بغداد			نينوى			البصرة		
	العدد	%	صغرى	صغيرة	متوسطة	صغرى	صغيرة	متوسطة	صغرى	صغيرة	متوسطة
تجارة الجملة والمفرد	567	28.1	288	9	2	117	6	2	136	5	2
النقل والتخزين	451	22.4	280	-	-	89	2		79	-	1
أعمال البناء والتشييد	257	12.7	113	19	5	45	21	2	49	2	1
الزراعة وصيد الأسماك	187	9.3	83	27	7	43	15		8	4	-
المهن الحرفية	115	5.7	46	2	-	30	6	1	24	6	-
خدمات الفنادق والمطاعم والمقاهي	99	4.9	47	3	1	24	4	1	13	5	1
تقني فني	90	4.5	47	-	-	19	1		22	-	1
تصليح السيارات والدراجات النارية وأعمال الصيانة	60	3.0	13	1	-	30	1	-	14	1	-
التزويد بالطاقة – أصحاب المولدات الكهربائية (المؤسسات الصغيرة)	52	2.6	26	1	-	18	2	-	5	-	-
إمدادات المياه والصرف الصحي وإدارة النفايات ونشاطات المعالجة	31	1.5	18	1	-	8	1	-	3	-	-
أخرى	108	5.3	54	4	3	26	3	0	16	0	2
المجموع	2017	100	1015	67	18	449	62	6	369	23	8

4-8 أنواع المهن في المؤسسات

قدم 723 مستجيباً 988 إجابة حول أنواع المهن الموجودة في مؤسساتهم (الجدول 4-8 A والجدول 4-8 B)، وتركزت الاجابات على النحو التالي:

- العمال المهرة وغير المهرة (للقطاعات الفنية / الصناعية)، 363 مستجيب، (36.7%)
- مبيعات 178 مستجيب، (18%)
- إدارة 113 مستجيب، (11.4%)
- أخرى 157 مستجيب، (15.9%)

تجدر الاشارة أن **"الموارد البشرية"** هي المهن الوظيفية الاقل انتشاراً حيث سجلت **7 إجابات فقط (0.7%)**، وتعكس هذه النتيجة هيمنة المؤسسات الصغرى في عينة المسح (والتي لا يتوفر لديها تنظيم أو تخطيط إداري).

وضمن هذا السياق كانت أيضاً "المحاسبة" و "تكنولوجيا المعلومات" من المناصب الوظيفية الاقل انتشاراً وكانت نتائجهما على النحو التالي:

- المحاسبة 33 إجابة (3.3%)
- تكنولوجيا المعلومات 12 إجابة (1.2%)

وتعكس هذه النتائج ضعف التخطيط المالي والادارة المالية للمؤسسات وعدم احتياجها في أعمالها لتكنولوجيا عالية أو لضعف درايتها بأهميتها.

وتركزت المهن الوظيفية حسب نشاط المؤسسة (الجدول رقم 4-8 B)، على النحو التالي:

نشاط المؤسسة	نوع المهن	المجموع	عدد الاجابات	%
أعمال البناء والتشييد	العمال المهرة وغير المهرة (للقطاعات المهنية / الصناعية)	363	115	31.6
تجارة الجملة والمفرد	مبيعات	186	133	74.7
	تسويق		53	29.7

وبقيت وظائف الموارد البشرية، والمحاسبة وتكنولوجيا المعلومات من المناصب الوظيفية الاقل تواجداً في المؤسسات المشمولة بعينة المسح.

الجدول رقم (A 4-8): نوع المهن الوظيفية حسب حجم المؤسسة وحالتها القانونية وحسب المحافظة وجنس الموظفين (متعدد الاجابات)

نوع المهنة	المجموع	حجم المؤسسة			المحافظة			الجنس		حالة المؤسسة القانونية	
		صغرى	صغيرة	متوسطة	بغداد	نينوى	البصرة	ذكر	أنثى	مسجلة	غير مسجلة
العمال المهرة وغير المهرة (للقطاعات الفنية / الصناعية)	363	252	96	15	168	134	61	359	4	86	277
	36.7%	37.7%	37.9%	22.7%	38.5%	37.6%	31.1%	37.8%	10.5%	29.8%	39.6%
مبيعات	178	147	24	7	62	55	61	164	14	44	134
	18.0%	22.0%	9.5%	10.6%	14.2%	15.4%	31.1%	17.3%	36.8%	15.2%	19.2%
إدارة	113	59	42	12	77	28	8	111	2	44	69
	11.4%	8.8%	16.6%	18.2%	17.7%	7.9%	4.1%	11.7%	5.3%	15.2%	9.9%
تسويق	78	54	16	8	18	40	20	73	5	27	51
	7.9%	8.1%	6.3%	12.1%	4.1%	11.2%	10.2%	7.7%	13.2%	9.3%	7.3%
محاسبة	33	9	16	8	8	17	8	32	1	18	15
	3.3%	1.3%	6.3%	12.1%	1.8%	4.8%	4.1%	3.4%	2.6%	6.2%	2.1%
طاقم متخصص (المصممون، مشغلو الآلات، المحررون ...)	28	21	4	3	8	9	11	27	1	13	15
	2.8%	3.1%	1.6%	4.5%	1.8%	2.5%	5.6%	2.8%	2.6%	4.5%	2.1%
موظفو الدعم (سكرتير، سائق، موظف مكتب ...)	19	10	6	3	11	4	4	17	2	13	6
	1.9%	1.5%	2.4%	4.5%	2.5%	1.1%	2.0%	1.8%	5.3%	4.5%	0.9%
تكنولوجيا المعلومات	12	8	2	2	4	5	3	12	-	4	8
	1.2%	1.2%	0.8%	3.0%	0.9%	1.4%	1.5%	1.3%	-	1.4%	1.1%
الموارد البشرية	7	-	4	3	3	1	3	6	1	5	2
	0.7%	-	1.6%	4.5%	0.7%	0.3%	1.5%	0.6%	2.6%	1.7%	0.3%
أخرى	157	109	43	5	77	63	17	149	8	35	122
	15.9%	16.3%	17.0%	7.6%	17.7%	17.7%	8.7%	15.7%	21.1%	12.1%	17.5%
المجموع	988	669	253	66	436	356	196	950	38	289	699
	100.0%	100.0%	100.0%	100.0%	100.0%	100.0%	100.0%	100.0%	100.0%	100.0%	100.0%

الجدول رقم (8-4 B): نوع المهن الوظيفية في المؤسسات حسب نشاطات الاعمال (متعدد الاجابات)

نشاط الأعمال / الوظيفة	مجموع المشتغلين	تقني فني	الزراعة وصيد الأسماك	المهن الحرفية	التزويد بالطاقة – أصحاب المولدات الكهربائية (المؤسسات الصغيرة)	إمدادات المياه والصرف الصحي وإدارة النفايات ونشاطات المعالجة	اعمال البناء والتشييد	تجارة الجملة والمفرد	النقل والتخزين	خدمات الفنادق والمطاعم والمقاهي	تصليح السيارات والدراجات النارية وأعمال الصيانة	أخرى
العمـــال المهـــرة وغيـــر المهـــرة (للقطاعات الفنية / الصناعية)	363	23	50	43	13	9	115	27	8	30	26	19
	36.7%	60.5%	33.3%	55.1%	46.4%	90.0%	73.2%	9.0%	20.5%	34.9%	63.4%	30.6%
مبيعات	178	2	6	6	2	-	1	133	2	19	2	5
	18.0%	5.3%	4.0%	7.7%	7.1%	-	0.6%	44.5%	5.1%	22.1%	4.9%	8.1%
إدارة	113	3	30	10	1	1	7	32	4	11	5	9
	11.4%	7.9%	20.0%	12.8%	3.6%	10.0%	4.5%	10.7%	10.3%	12.8%	12.2%	14.5%
تسويق	78	-	9	4	-	-	1	53	-	6	1	4
	7.9%	-	6.0%	5.1%	-	-	0.6%	17.7%	-	7.0%	2.4%	6.5%
محاسبة	33	-	-	1	1	-	1	14	1	8	2	5
	3.3%	-	-	1.3%	3.6%	-	0.6%	4.7%	2.6%	9.3%	4.9%	8.1%
طاقم متخصص (المصممون ، مشغلو الآلات ، المحررون ...)	28	3	1	9	5	-	1	5	-	1	1	2
	2.8%	7.9%	0.7%	11.5%	17.9%	-	0.6%	1.7%	-	1.2%	2.4%	3.2%
تكنولوجيا المعلومات	12	1	-	-	-	-	1	5	-	1	1	3
	1.2%	2.6%	-	-	-	-	0.6%	1.7%	-	1.2%	2.4%	4.8%
موظفو الدعم (سكرتير، سائق، موظف مكتب ...)	19	-	1	1	-	-	1	2	7	1	-	6
	1.9%	-	0.7%	1.3%	-	-	0.6%	0.7%	17.9%	1.2%	-	9.7%
الموارد البشرية	7	-	-	-	-	-	1	3	-	-	-	3
	0.7%	-	-	-	-	-	0.6%	1.0%	-	-	-	4.8%
أخرى	157	6	53	4	6	-	28	25	17	9	3	6
	15.9%	15.8%	35.3%	5.1%	21.4%	-	17.8%	8.4%	43.6%	10.5%	7.3%	9.7%
المجموع	100.0%	100.0%	100.0%	100.0%	100.0%	100.0%	100.0%	100.0%	100.0%	100.0%	100.0%	100.0%
	988	38	150	78	28	10	157	299	39	86	41	62

5-8 الوظائف الضرورية المطلوبة للمؤسسات ومصادرها التوظيفية

أوضح المسح أن نسبة مهمة من الاجابات (42.1%)، أفادت أنه "لا توجد وظيفة شاغرة صعب العثور عليها"، وذلك بسبب طبيعة عمل معظم المؤسسات التي لا تحتاج لتقنيات وتخصصات عالية لتنفيذ أعمالها (الجدول 8-5 A).

تجدر الإشارة إلى أن 599 إجابة (28.4%) أفادت أنه من الصعب العثور على "العمال المهرة وغير المهرة (للقطاعات الفنية / الصناعية)".

على مستوى المحافظة، كان الطلب على "العمال المهرة وغير المهرة (للقطاعات الفنية/ الصناعية) أعلى في محافظتيْ البصرة ونينوى، وكانت الاجابات على النحو التالي:

- محافظة بغداد (24.4%)
- محافظة نينوى (34%)
- محافظة البصرة (38.7%)

وكانت "الموارد البشرية" و"المحاسبة" و"تكنولوجيا المعلومات" أقل المهن الوظيفية طلباً ضمن عينة الدراسة وكانت النتيجة على النحو التالي:

- الموارد البشرية (0.2%)
- تكنولوجيا المعلومات (1.7%)
- المحاسبة (1.8%)

على مستوى النشاط التجاري، فقد أوضح أصحاب الأعمال الذين يمارسون أعمال البناء، 140 إجابة (53.4%) وتجارة الجملة، 131 إجابة (22.1%) أنهم يجدون صعوبة في العثور على الايدي العاملة الماهرة (الجدول رقم 8-5 B).

الجدول رقم (A 5-8): المهن الوظيفية الضرورية للمؤسسات حسب حجم المؤسسة (متعدد الاجابات)

المهن الوظيفية الضرورية / الاساس	المجموع	حجم المؤسسة		
		المؤسسات الصغرى	المؤسسات الصغيرة	المؤسسات المتوسطة
	2107	1908	176	23
لا توجد مهنة يصعب العثور عليه	888	818	60	10
	42.1%	42.9%	34.1%	43.5%
العمال المهرة وغير المهرة (للقطاعات الفنية / الصناعية)	599	513	78	8
	28.4%	26.9%	44.3%	34.8%
طاقم متخصص (المصممون، مشغلو الآلات، المحررون ...)	99	84	11	4
	4.7%	4.4%	6.3%	17.4%
موظفو الدعم (سكرتير، سائق، موظف مكتب ...)	91	90	1	-
	4.3%	4.7%	0.6%	-
مبيعات	81	73	7	1
	3.8%	3.8%	4.0%	4.3%
إدارة	63	59	4	-
	3.0%	3.1%	2.3%	-
تسويق	38	34	4	-
	1.8%	1.8%	2.3%	-
محاسبة	36	33	3	-
	1.7%	1.7%	1.7%	-
تكنولوجيا المعلومات	34	33	1	-
	1.6%	1.7%	0.6%	-
لا يتطلب عملي موظفين (سائق أجرة)	23	23	-	-
	1.1%	1.2%	-	-
راعي ، مزارع ، جزار	20	14	6	-
	0.9%	0.7%	3.4%	-
من الصعب إيجاد موظفين مؤهلين من جميع المناصب الوظيفية	16	16	-	-
	0.8%	0.8%	-	-
الموارد البشرية	5	4	1	-
	0.2%	0.2%	0.6%	-
أخرى (مهن أخرى، لا جواب، لا أعلم)	114	114	-	-
	5.4%	6%	-	-
المجموع	2107	1908	176	23
	100.0%	100.0%	100.0%	100.0%

ملاحظة: السؤال متعدد الإجابات، حيث قدم 2017 مستجيب 2107 إجابة.

الجدول رقم (8-5 B): المهن الوظيفية الضرورية حسب نشاطات المؤسسات (متعدد الاجابات)

المهن الوظيفية الضرورية	المجموع	تقني فني	الزراعة وصيد الأسماك	المهن الحرفية	التزويد بالطاقة – أصحاب المولدات الكهربائية (المؤسسات الصغيرة)	إمدادات المياه والصرف الصحي وإدارة النفايات ونشاطات المعالجة	اعمال بناء والتشييد	تجارة الجملة والمفرد	النقل والتخزين	خدمات الفنادق و المطاعم والمقاهي	تصليح السيارات والدراجات النارية وأعمال الصيانة	أخرى
لا يوجد منصب يصعب العثور عليه	888	27	121	41	21	12	83	259	211	44	16	53
	42.1%	28.4%	63.4%	34.5%	33.9%	35.3%	31.7%	43.6%	45.4%	43.1%	25.4%	44.2%
العمال المهرة وغير المهرة (للقطاعات الفنية / الصناعية)	599	41	31	52	22	13	140	131	92	28	30	19
	28.4%	43.2%	16.2%	43.7%	35.5%	38.2%	53.4%	22.1%	19.8%	27.5%	47.6%	15.8%
طاقم متخصص (المصممون، مشغلو الآلات، المحررون ...)	99	6	9	11	6	2	12	18	9	8	8	10
	4.7%	6.3%	4.7%	9.2%	9.7%	5.9%	4.6%	3.0%	1.9%	7.8%	12.7%	8.3%
موظفو الدعم (سكرتير، سائق، موظف مكتب ...)	91	1	6	1	1	1	-	3	73	-	1	4
	4.3%	1.1%	3.1%	0.8%	1.6%	2.9%	-	0.5%	15.7%	-	1.6%	3.3%
مبيعات	81	1	2	1	1	1	-	61	5	2	1	6
	3.8%	1.1%	1.0%	0.8%	1.6%	2.9%	-	10.3%	1.1%	2.0%	1.6%	5%
إدارة	63	3	-	2	2	-	6	20	20	2	-	8
	3.0%	3.2%	-	1.7%	3.2%	-	2.3%	3.4%	4.3%	2.0%	-	6.7%
تسويق	38	-	2	-	1	1	-	28	1	4	-	1
	1.8%	-	1.0%	-	1.6%	2.9%	-	4.7%	0.2%	3.9%	-	0.8%
محاسبة	36	2	-	1	2	1	1	20	2	2	-	5
	1.7%	2.1%	-	0.8%	3.2%	2.9%	0.4%	3.4%	0.4%	2.0%	-	4.2%
تكنولوجيا المعلومات	34	6	-	1	2	1	2	8	5	-	2	7
	1.6%	6.3%	-	0.8%	3.2%	2.9%	0.8%	1.3%	1.1%	-	3.2%	5.8%
لا يتطلب عملي مشتغلين (سائق أجرة)	23	1	3	1	-	-	-	9	4	3	2	-
	1.1%	1.1%	1.6%	0.8%	-	-	-	1.5%	0.9%	2.9%	3.2%	-
راعي ، مزارع ، جزار	20	-	14	-	-	-	1	1	-	4	-	-
	0.9%	-	7.3%	-	-	-	0.4%	0.2%	-	3.9%	-	-

الجدول رقم (B 5-8): المهن الوظيفية الضرورية حسب نشاطات المؤسسات (متعدد الاجابات) – تابع...

المهن الوظيفية الضرورية	المجموع	تقني فني	الزراعة وصيد الأسماك	المهن الحرفية	التزويد بالطاقة – أصحاب المولدات الكهربائية (المؤسسات الصغيرة)	إمدادات المياه والصرف الصحي وإدارة النفايات ونشاطات المعالجة	اعمال بناء والتشييد	تجارة الجملة والمفرد	النقل والتخزين	خدمات الفنادق والمطاعم والمقاهي	تصليح السيارات والدراجات النارية وأعمال الصيانة	أخرى
من الصعب إيجاد موظفين مؤهلين من جميع المناصب الوظيفية	16	1	1	-	-	-	2	6	5	-	-	1
	0.8%	1.1%	0.5%	-	-	-	0.8%	1.0%	1.1%	-	-	0.8%
الموارد البشرية	5	-	-	-	1	1	-	-	2	-	1	-
	0.2%	-	-	-	1.6%	2.9%	-	-	0.4%	-	1.6%	-
أخرى (مهن أخرى، لا جواب، لا أعلم)	114	6	2	8	3	1	15	30	36	5	2	6
	5.4%	6.4%	1 %	6.7%	4.80%	2.90%	5.7%	5.1%	7.8%	4.9%	3.2%	5.1%
المجموع	2107	95	191	119	62	34	262	594	465	102	63	120
	100%	100%	100%	100%	100%	100%	100%	100%	100%	100%	100%	100%

ملاحظة: السؤال متعدد الإجابات، حيث قدم 2017 مستجيب 2107 إجابات.

مصادر وقنوات التوظيف

قدم 778 مستجيباً 806 إجابات عن مصادر وقنوات التوظيف الضرورية لمؤسساتهم (الجدول 8-5 C). وبينت النتائج أن أكثرية الاجابات (77.5%) فضلت "المعارف والعلاقات الشخصية" كمصدر أساسي للتوظيف، وتوزعت النتائج حسب حجم المؤسسة على النحو التالي:

- المؤسسات الصغرى 488 إجابة
- المؤسسات الصغيرة 121 إجابة
- المؤسسات المتوسطة 16 إجابة

"المعارف والعلاقات الشخصية" هي طريقة غير رسمية (غير محترفة) للتوظيف، ولا يترتب عنها أي تكلفة مادية على المؤسسات، وتعد مصدر للوصول إلى عمالة محلية ماهرة وتعمل في نفس النشاط التجاري للمؤسسة المعنية ومستعدة للعمل على مهام متعددة ولساعات طويلة إذا لزم الأمر. بينما تتضمن الأساليب الرسمية للتوظيف تكلفة ووقتاً إضافياً على المؤسسات، وهما تحديان رئيسيان بشكل خاص على المؤسسات الصغرى والصغيرة غير المسجلة لدى الجهات الرسمية.

وكانت "مراكز التوظيف" و "معاهد تدريب" الاقل اختياراً من المستجيبين، حيث كانت نتائجهما على بالتتابع 1% و 0.2%.

- مراكز التوظيف، 7 إجابات (0.9%)
- معاهد تدريب، إجابتان (0.2%)

تستخلص نتائج المسح وجود خلل وضعف لدور مراكز التوظيف ومعاهد التدريب في توفير الأيدي العاملة.

الجدول رقم (8-5 C): مصادر وقنوات التوظيف حسب رأي أصحاب المؤسسات (متعدد الاجابات)

مصادر وقنوات التوظيف	العدد	%
المعارف والعلاقات الشخصية	**625**	**77.5%**
حضور طالبي العمل	**56**	**6.9%**
الإعلان (الصحف) ووسائل التواصل الاجتماعي	**39**	**4.8%**
من الجوار/ نفس المنطقة	**34**	**4.2%**
لا يتطلب عملي مشتغلين	**24**	**3.0%**
التوظيف من مؤسسات أخرى	**8**	**1.0%**
مراكز توظيف	**7**	**0.9%**
معاهد تدريب	**2**	**0.2%**
أخرى	**11**	**1.3%**
العدد الكلي للإجابات	**806**	**100%**

ملاحظة: السؤال متعدد الإجابات، حيث قدم 778 مستجيباً 806 إجابات.

6-8 تدريب المشتغلين

في ما يتعلق بمجالات التدريب اللازمة لتحسين مهارات وتطوير قدرات المشتغلين، قدم 778 مستجيباً من إجمالي العيّنة الكلي (2017 مستجيباً) 913 إجابة (الجدول 6-8 A).

وركزت غالبية الاجابات على وجود ضرورة لتطوير المهارات المهنية العملية للمشتغلين، 450 إجابة (49.3%)، يليها ضرورة لتطوير أصول التعامل في العمل، 253 إجابة (32.5%).

تهيمن المؤسسات الصغرى والصغيرة على عينة المسح وهي تحتاج لأيدي عاملة ماهرة لتنفيذ أعمالها، وبالتالي فإن تطوير "المهارات المهنية العملية" للمشتغلين في مجال نشاط المؤسسات التي يعمل بها المشتغل/ المؤسسة أمر ضروري ومهم لاستدامة ولاستمرارية العمل. إضافة لذلك فإن تطوير مهارات "أصول التعامل في العمل" خاصة في مجال خدمة العملاء والمبيعات مهم جداً لنجاح المهام اليومية للمشتغلين في المؤسسة.

الجدول رقم (6-8 A): المهارات التي يحتاج المشتغلون إلى تطويرها

المهارات اللازمة	المجموع		المؤسسات الصغرى		المؤسسات الصغيرة		المؤسسات المتوسطة	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%
المهارات المهنية العملية	450	49.3%	320	46.2%	115	59.6%	15	53.6%
أسلوب التعامل في العمل	253	27.7%	208	30.1%	44	22.8%	1	3.6%
المعرفة النظرية	127	13.9%	101	14.6%	21	10.9%	5	17.9%
مهارات التواصل والتعامل الاجتماعي	45	4.9%	33	4.8%	9	4.7%	3	10.7%
استخدام الحاسوب وتكنولوجيا المعلومات ووسائل التواصل الاجتماعي	27	3.0%	23	3.3%	2	1.0%	2	7.1%
إتقان اللغة (الاجنبية) والكتابة	11	1.2%	7	1.0%	2	1.0%	2	7.1%
المجموع	913	100%	692	100%	193	100%	28	100%

ملاحظة: السؤال متعدد الإجابات، حيث قدم 778 مستجيباً 913 إجابة.

تجدر الإشارة إلى أن جميع المؤسسات في مختلف النشاطات التجارية التي شملها المسح حددت "المهارات المهنية العملية" باعتبارها أكثر المجالات الضرورية لتدريب موظفيها يليها "أصول التعامل في العمل" وتركزت النتائج على النحو التالي (الجدول 6-8 B).

الجدول رقم (8-6 B): الاحتياجات التدريبية للموظفين حسب نشاطات الاعمال

الاحتياجات التدريبية	المجموع	تقني فني	الزراعة وصيد الأسماك	المهن الحرفية	التزويد بالطاقة – أصحاب المولدات الكهربائية (المؤسسات الصغيرة)	إمدادات المياه والصرف الصحي وإدارة النفايات ونشاطات المعالجة	اعمال بناء والتشييد	تجارة الجملة والمفرد	النقل والتخزين	خدمات الفنادق والمطاعم والمقاهي	تصليح السيارات والدراجات النارية وأعمال الصيانة	أخرى
المهارات المهنية العملية	450	23	84	42	18	7	108	69	19	29	26	25
	49.3%	59.0%	71.2%	68.9%	60.0%	46.7%	63.9%	27.3%	40.4%	40.8%	61.9%	36.8%
أسلوب التعامل في العمل	253	6	16	13	6	5	39	105	12	26	8	17
	27.7%	15.4%	13.6%	21.3%	20.0%	33.3%	23.1%	41.5%	25.5%	36.6%	19.0%	25.0%
المعرفة النظرية	127	7	16	4	4	3	17	43	11	11	4	7
	13.9%	17.9%	13.6%	6.6%	13.3%	20.0%	10.1%	17.0%	23.4%	15.5%	9.5%	10.3%
مهارات التواصل والتعامل الاجتماعي	45	1	1	2	2	-	3	18	4	5	2	7
	4.9%	2.6%	0.8%	3.3%	6.7%	-	1.8%	7.1%	8.5%	7.0%	4.8%	10.3%
استخدام الحاسوب وتكنولوجيا المعلومات ووسائل التواصل الاجتماعي	27	2	1	-	-	-	1	13	1	-	2	7
	3.0%	5.1%	0.8%	-	-	-	0.6%	5.1%	2.1%	-	4.8%	10.3%
استخدام الحاسوب وتكنولوجيا المعلومات ووسائل التواصل الاجتماعي	11	-	-	-	-	-	1	5	-	-	-	5
	1.2%	-	-	-	-	-	0.6%	2.0%	-	-	-	7.4%
المجموع	913	39	118	61	30	15	169	253	47	71	42	68
	100%	100%	100%	100%	100%	100%	100%	100%	100%	100%	100%	100%

ملاحظة: السؤال متعدد الإجابات، حيث قدم 778 مستجيباً 913 إجابة.

البرامج التدريبية التي تقدم لموظفي المؤسسات المتوسطة

تم توجيه السؤال الخاص بالتدريب للمؤسسات المتوسطة والتي لديها بين 10 إلى 29 موظف. ومن أصل عدد المؤسسات المتوسطة المشمولة في العينة وهي 32 مؤسسة قدمت 23 مؤسسة إجاباتها عن الاسئلة الخاصة بالتدريب.

البرامج التدريبية المقدمة للموظفين

في ما يتعلق بالبرامج التدريبية المقدمة، تركزت الاجابات على النحو التالي:

- 6 إجابات أشارت أن المؤسسة تقدم برامج تدريبية لموظفيها
- 17 إجابة أشارت أن المؤسسة لا تقدم أي برامج تدريبية لموظفيها

على الرغم من إدراك المؤسسات لأهمية تدريب الموظفين لتطوير مهاراتهم وقدراتهم ، فإن غالبية المؤسسات في العينة لم تقدم لموظفيها أية برامج تدريبية. ويمكن أن يكون سبب ذلك، عدم قدرة المؤسسة على تحمل تكلفة البرامج التدريبية أو أن المؤسسة ترى في البرامج التدريبية عبء مالي عليها ولا تنعكس بشكل فوري على عائداتها المالية.

المعرفة بالتعليم الفني والمهني ونظام التدريب (TVET)

في ما يتعلق بالمعرفة بالتعليم الفني والمهني ونظام التدريب (TVET) تم طرح السؤال للمؤسسات المتوسطة فقط، وتركزت الاجابات على النحو التالي:

- التعليم المهني معروف جيدا 8 إجابات
- التعليم المهني غير معروف 8 إجابات
- تعرف عنها ولكن ليس بشكل كامل، 4 إجابات
- سمعت عنها ولكن لا تعرف ما يكفي، 3 إجابات

7-8 تنظيم المؤسسات وإدارتها

التنظيم الإداري

أفاد غالبية المستجيبين (**15 مستجيب) بعدم وجود مخطط تنظيمي لمؤسساتهم**. 8 مستجيبين فقط أفادوا بوجود مخطط تنظيمي في مؤسساتهم. على الرغم من أن المستجيبين يعملون في المؤسسات المتوسطة (والمسجلة لدى الجهات الرسمية) إلا أنها لا تزال تفتقر إلى التخطيط التنظيمي. قد يعود السبب لكون المؤسسة شركة عائلية.

الوصف الوظيفي

سئل المستجيبون عن توافر وصف وظيفي لموظفيهم، وكانت النتيجة على النحو التالي:

- لا يوجد وصف وظيفي 14 مستجيب
- يوجد وصف وظيفي 9 مستجيبين

وتشير النتيجة إلى ضعف تركيز المؤسسات على إدارة الموارد البشرية.

9- الابتكار والتكنولوجيا

يعطي هذا القسم فكرة عن الوسائل التكنولوجية المستخدمة من قبل المؤسسات ومدى استخدامها من خلال العناصر التالية:

- القنوات التكنولوجية المستخدمة وتواتر استخدامها
- التجارة الإلكترونية.
- الابتكار التكنولوجي.
- الاعتماد على التكنولوجيا.

9-1 تواتر استخدام التكنولوجيا الرقمية

أظهر المسح تدني مستوى استخدام التكنولوجيا من قبل المؤسسات. توضح الجداول (9-1 A و 9-1 B) الصورة الضبابية لهذا الاستخدام، وهي باختصار كما يلي:

- بحدود 76% من اجمالي المؤسسات في عينة البحث لا تستخدم "الانترنت" في تعاملاتها التجارية.
- ما يقارب 72% من اجمالي المؤسسات لم تستخدم "وسائل التواصل الاجتماعي" لتلبية احتياجات أعمالهم.
- حوالي 94% من المؤسسات لا تستخدم "التجارة الإلكترونية" أو "موقع الكتروني".
- اعتمدت المؤسسات في عينة البحث بشكل رئيسي على "الهواتف المحمولة" في تعاملاتها التجارية. حيث اعتمدت 40% من المؤسسات على الهواتف المحمولة في إنجاز أعمالها اليومية، ترتفع هذه النسبة إلى 68% عند إضافة الاستخدام المتقطع "من وقت لآخر" في حين يكون استخدامه "نادرا أو بلا استخدام" لدى 32% من المؤسسات (الجداول 9-1 C و 9-1 D).

ويلاحظ أن نسبة الاستخدام ترتفع مع زيادة حجم المؤسسات. أما على مستوى المحافظات كانت البصرة الأعلى استخداماً للإنترنت والتواصل الاجتماعي يليها نينوى. وكانت نينوى الأعلى في استخدام الهاتف المحمول يليها البصرة. أما بالنسبة للتجارة الالكترونية فكانت بغداد أعلى بقليل، وتساوت جميع المحافظات بمعدل استخدام المواقع الالكترونية (الجدول 9-1 E).

الجدول رقم (9-1 A): تواتر استخدام الانترنت من قبل المؤسسات

طبيعة الاستخدام	العدد الكلي	%	المؤسسات الصغرى		المؤسسات الصغيرة		المؤسسات المتوسطة	
			العدد	%	العدد	%	العدد	%
على أساس يومي	190	9.4	163	8.9	19	12.3	8	25
من وقت لآخر	190	9.4	173	9.4	15	9.7	2	6.3
نادراً	110	5.5	97	5.3	10	6.5	3	9.4
لا أستخدمه على الاطلاق	1527	75.7	1398	76.4	110	71.4	19	59.4
المجموع	**2017**	**100**	**1831**	**100**	**154**	**100**	**32**	**100**

الجدول رقم (9-1 B): تواتر استخدام وسائل التواصل الاجتماعي من قبل المؤسسات

طبيعة الاستخدام	العدد الكلي	%	المؤسسات الصغرى		المؤسسات الصغيرة		المؤسسات المتوسطة	
			العدد	%	العدد	%	العدد	%
على أساس يومي	194	9.6	161	8.8	23	14.9	10	31.3
من وقت لآخر	261	12.9	228	12.5	30	19.5	3	9.4
نادرا	119	5.9	107	5.8	9	5.8	3	9.4
لا أستخدمه على الاطلاق	1443	71.5	1335	72.9	92	59.7	16	50
المجموع	**2017**	**100**	**1831**	**100**	**154**	**100**	**32**	**100**

الجدول رقم (9-1 C): تواتر استخدام التجارة الالكترونية من قبل المؤسسات

طبيعة الاستخدام	العدد الكلي	%	المؤسسات الصغرى		المؤسسات الصغيرة		المؤسسات المتوسطة	
			العدد	%	العدد	%	العدد	%
على أساس يومي	39	1.9	35	1.9	3	1.9	1	3.1
من وقت لآخر	38	1.9	35	1.9	1	0.6	2	6.3
نادرا	41	2.0	38	2.1	3	1.9	-	0
لا أستخدمه على الاطلاق	1899	94.1	1723	94.1	147	95.5	29	90.6
المجموع	**2017**	**100**	**1831**	**100**	**154**	**100**	**32**	**100**

الجدول رقم (9-1 D): تواتر استخدام الهواتف المحمولة من قبل المؤسسات

طبيعة الاستخدام	العدد الكلي	%	المؤسسات الصغرى		المؤسسات الصغيرة		المؤسسات المتوسطة	
			العدد	%	العدد	%	العدد	%
على أساس يومي	807	40	717	39.2	69	44.8	21	65.6
من وقت لآخر	568	28.2	511	27.9	51	33.1	6	18.8
نادرا	159	7.9	151	8.2	7	4.5	1	3.1
لا أستخدمه على الاطلاق	483	23.9	452	24.7	27	17.5	4	12.5
المجموع	**2017**	**100**	**1831**	**100**	**154**	**100**	**32**	**100**

الجدول رقم (9-1 E): تواتر استخدام المواقع الالكترونية من قبل المؤسسات

طبيعة الاستخدام	العدد الكلي	%	المؤسسات الصغرى		المؤسسات الصغيرة		المؤسسات المتوسطة	
			العدد	%	العدد	%	العدد	%
على أساس يومي	40	2	33	1.8	5	3.2	2	6.3
من وقت لآخر	25	1.2	20	1.1	3	1.9	2	6.3
نادرا	44	2.2	42	2.3	1	0.6	1	3.1
لا أستخدمه على الاطلاق	1908	94.6	1736	94.8	145	94.2	27	84.4
المجموع	**2017**	**100**	**1831**	**100**	**154**	**100**	**32**	**100**

من الواضح أن المفهوم العام لدى المؤسسات ليس ناضجاً تماماً في استخدام التكنولوجيا والتقنيات التي تعتبرها ذات صلة بأعمالها. وأشارت 1461 من الاجابات في عيّنة المسح إلى أنه إما لا يحتاجون إليه، أو أنه ليس له قيمة مضافة لأعمالهم، أو أنهم لا يعرفون كيفية استخدام التكنولوجيا (الجدول 9-1 F).

إن أهم الأسباب الرئيسية التي أدت إلى انخفاض وتيرة استخدام القنوات الرقمية لدى المؤسسات، ما عدا الهواتف المحمولة (ويمثلون 80% من المستجيبين) هي التالية:

- 63.2% من المؤسسات لا تحتاج إلى قنوات رقمية في عملياتها التسويقية
- 10.6% من المؤسسات تواجه صعوبة في استخدام القنوات الرقمية

رقم (9-1 F): أسباب ضعف استخدام القنوات الرقمية من قبل المؤسسات (متعدد الإجابات)

التواتر	العدد الكلي	%	المؤسسات الصغرى		المؤسسات الصغيرة		المؤسسات المتوسطة	
			العدد	%	العدد	%	العدد	%
عملي لا يتطلب دعاية وإعلان	1284	63.2	1157	62.8	108	69.2	19	57.6
صعوبة الاستخدام	215	10.6	207	11.2	6	3.8	2	6.1
هاتفي قديم	150	7.4	136	7.4	12	7.7	2	6.1
أنا لا أحب استخدامها	65	3.2	59	3.2	4	2.6	2	6.1
ليس لدي وقت	49	2.4	44	2.4	4	2.6	1	3.0
لا توجد تغطية انترنت	38	1.9	32	1.7	5	3.2	1	3.0
أخرى (حدد)	231	11.4	208	11.3	17	10.9	6	18.2
المجموع	**2032**	**100**	**1843**	**100**	**156**	**100**	**33**	**100**

9-2 التجارة الالكترونية

إن استخدام الانترنت والتجارة الالكترونية منخفض للغاية (فقط 77 مؤسسة من 2017 تستخدم التجارة الالكترونية)، حيث تستخدم 9.4% من المؤسسات فقط الانترنت بشكل يومي و3.8% من المؤسسات تعمل في التجارة الالكترونية مباشرة من حيث الابتكار.

أشارت 77 مؤسسة إلى استخدامها لوسائل التجارة الالكترونية في انجاز أعمالها، منها 40 مؤسسة لديها منصاتها الالكترونية (Portal) الخاصة (21 مسجلة لدى الجهات المعنية، 56 غير مسجلة لدى الجهات الرسمية) وتركزت الاجابات على النحو التالي، 70 مؤسسة صغرى، 4 مؤسسات صغيرة، و3 مؤسسات متوسطة (70 ذكور، 56 إناث).

اعتمدت 25% مؤسسة (من إجمالي 533 مستجيب) فقط على الابتكارات الجديدة و19% على تقنيات المنتجات الجديدة.

من الملاحظ أن نسبة الإيرادات العائدة لاستخدام التجارة الالكترونية تزيد مع زيادة حجم المؤسسة، وعلى مستوى المحافظات كانت البصرة الأعلى بهذا الشأن.

الجدول رقم (9-2 A): التجارة الالكترونية - مستخدمي المنصات الالكترونية

نوع المنصة	العدد الكلي	%	المؤسسات الصغرى		المؤسسات الصغيرة		المؤسسات المتوسطة	
			العدد	%	العدد	%	العدد	%
نعم، المنصة الخاصة بي	28	61.5	24	35	3	75	1	33.3
نعم، منصة مستقلة	49	38.5	46	65	1	25	2	66.7
المجموع	**77**	**100**	**70**	**100**	**4**	**100**	**3**	**100**

الجدول رقم (9-2 B): النسبة المئوية للإيرادات من استخدام التجارة الالكترونية

النسبة المئوية	العدد الكلي	%	المؤسسات الصغرى		المؤسسات الصغيرة		المؤسسات المتوسطة	
			العدد	%	العدد	%	العدد	%
100 - 75	5	6.5	5	7.14	-	0	-	0
75 - 50	8	10.4	7	10	-	0	1	33.3
50 - 25	20	26	16	22.86	2	50	2	66.7
25 - 10	24	31.2	22	31.43	2	50	-	0
أقل من 10%	10	13	10	14.29	-	0	-	0
لا شيء	10	13	10	14.29	-	0	-	0
المجموع	**77**	**100**	**70**	**100**	**4**	**100**	**3**	**100**

3-9 استخدام التكنولوجيا

استجابت 533 مؤسسة لأسئلة الابتكار والتكنولوجيا، ولدرجة اعتمادها على التكنولوجيا الحديثة، وتوزعت النتائج على النحو التالي:

- 133 مؤسسة تعتمد على الابتكارات الحديثة
- 100 مؤسسة تعتمد على التكنولوجيا الحديثة
- 167 مؤسسة تعتمد على البحث والتطوير

وتوزعت نشاطات الاعمال للمؤسسات التي استجابت للأسئلة على النحو التالي:

- تجارة الجملة والمفرد
- اعمال بناء
- فني
- العمل الحرفي
- النقل والتخزين

توضح الجداول من (9-3 A) إلى (9-3 F) مدى اعتماد المؤسسات على التكنولوجيا الرقمية والبحوث وتحليل السوق والابتكارات وعلى البحث والتطوير.

أظهرت نتائج الاستبيان ضعف اعتماد المؤسسات على الابتكار والتكنولوجيا في أعمالها، خاصة عند مقارنتها بعدد العينة الكلي، يعتمد فقط 533 مستجيب من إجمالي العينة الكلي (2017) على الابتكار والتكنولوجيا في أعمالهم. كما أفاد 100 مستجيباً (من إجمالي 533) أي (19%) فقط باعتمادهم على الابتكار والتكنولوجيا في أعمالهم "تعتمد في كثير من الأحيان"، وعند مقارنتهم بالعدد الكلي للعينة تنخفض النسبة لتصبح فقط (4.9%). وفي ما يخص الابتكارات الجديدة أفاد 133 مستجيباً (25%) (من

إجمالي 533 مستجيباً) بأنهم يعتمدون عليها في كثير من الاحيان، وعند مقارنتهم بالعدد الكلي للعينة (2017 مستجيب) تنخفض النسبة أيضاً بشكل كبير لتصبح فقط (6.5%).

يزيد الاعتماد على التكنولوجيا والبحوث والابتكار إجمالاً مع زيادة حجم المؤسسة، مع التحفظ هنا حول عدد الإجابات للمؤسسات التي كان عددها في العينة محدوداً. أما على مستوى المحافظات فلا يوجد تفاوتاً ملحوظاً.

الجدول رقم (9-3 A): مستوى استخدام التكنولوجيا الرقمية في المؤسسات

المستوى	العدد الكلي	%	المؤسسات الصغرى		المؤسسات الصغيرة		المؤسسات المتوسطة	
			العدد	%	العدد	%	العدد	%
متقدم جدا	61	11.4	46	10	11	19	4	28.6
متقدم قليلاً	92	17.3	80	17.4	11	19	1	7.1
على قدم المساواة	241	45.2	209	45.3	27	46.6	5	35.7
متأخر قليلاً	76	14.3	67	14.5	6	10.3	3	21.4
متأخرا كثيرا	63	11.8	59	12.8	3	5.2	1	7.1
المجموع	**533**	**100**	**461**	**100**	**58**	**100**	**14**	**100**

الجدول رقم (9-3 B):اعتماد المؤسسات على التكنولوجيا الرقمية

مستوى الاعتماد	العدد الكلي	%	المؤسسات الصغرى		المؤسسات الصغيرة		المؤسسات المتوسطة	
			العدد	%	العدد	%	العدد	%
لا تعتمد على الإطلاق	208	39	188	40.8	17	29.3	3	21.4
نادرا ما تعتمد	98	18.4	84	18.2	11	19	3	21.4
تعتمد أحيانا	127	23.8	108	23.4	15	25.9	4	28.6
تعتمد في كثير من الأحيان	100	18.8	81	17.6	15	25.9	4	28.6
المجموع	**533**	**100**	**461**	**100**	**58**	**100**	**14**	**100**

الجدول رقم (9-3 C): اعتماد المؤسسات على البحوث وتحليل البيانات

مستوى الاعتماد	العدد الكلي	%	المؤسسات الصغرى		المؤسسات الصغيرة		المؤسسات المتوسطة	
			العدد	%	العدد	%	العدد	%
لا تعتمد على الإطلاق	309	58	277	60.1	23	39.7	9	64.3
نادرا ما تعتمد	87	16.3	75	16.3	11	19	1	7.1
تعتمد أحيانا	83	15.6	68	14.8	13	22.4	2	14.3
تعتمد في كثير من الأحيان	54	10.1	41	8.9	11	19	2	14.3
المجموع	**533**	**100**	**461**	**100**	**58**	**100**	**14**	**100**

الجدول رقم (9-3 D): اعتماد المؤسسات على بيانات ونتائج تحليل المنافسين

مستوى الاعتماد	العدد الكلي	%	المؤسسات الصغرى		المؤسسات الصغيرة		المؤسسات المتوسطة	
			العدد	%	العدد	%	العدد	%
لا تعتمد على الإطلاق	253	47.5	225	48.8	23	39.7	5	35.7
نادرا ما تعتمد	84	15.8	73	15.8	11	19	-	0
تعتمد أحيانا	126	23.6	103	22.3	16	27.6	7	50
تعتمد في كثير من الأحيان	70	13.1	60	13	8	13.8	2	14.3
المجموع	**533**	**100**	**461**	**100**	**58**	**100**	**14**	**100**

الجدول رقم (9-3 E): الاعتماد على الابتكارات الجديدة

مستوى الاعتماد	العدد الكلي	%	المؤسسات الصغرى		المؤسسات الصغيرة		المؤسسات المتوسطة	
			العدد	%	العدد	%	العدد	%
لا تعتمد على الإطلاق	168	31.5	154	33.4	11	19	3	21.4
نادرا ما تعتمد	69	12.9	60	13	8	13.8	1	7.1
تعتمد أحيانا	163	30.6	137	29.7	19	32.8	7	50
تعتمد في كثير من الأحيان	133	25	110	23.9	20	34.5	3	21.4
المجموع	**533**	**100**	**461**	**100**	**58**	**100**	**14**	**100**

الجدول رقم (9-3 F): الاعتماد على البحث والتطوير

مستوى الاعتماد	العدد الكلي	%	المؤسسات الصغرى		المؤسسات الصغيرة		المؤسسات المتوسطة	
			العدد	%	العدد	%	العدد	%
لا تعتمد على الإطلاق	173	32.5	156	33.8	13	22.4	4	28.6
نادرا ما تعتمد	58	10.9	48	10.4	8	13.8	2	14.3
تعتمد أحيانا	135	25.3	112	24.3	19	32.8	4	28.6
تعتمد في كثير من الأحيان	167	31.3	145	31.5	18	31	4	28.6
المجموع	**533**	**100**	**461**	**100**	**58**	**100**	**14**	**100**

إن مستوى وعي المؤسسات في مجال التكنولوجيا والابتكار هو حالياً محدود ما عدا استخدام الهواتف المحمولة. لذلك، ستكون هذه نقطة البداية لتمكين المؤسسات من خلال فرص استخدام تطبيقات الهواتف الذكية، حيث ستكون هذه الطريقة الأسرع والأكثر تأثيراً للتواصل مع القطاع وتمكينه. وستكون التطبيقات التي تغطي مجالات مثل التمويل والمبيعات ودعم هذه المؤسسات أفضل أساس يمكن البدء به، بعدها يمكن تطويرها من خلال استخدام التقنيات والابتكارات الأخرى.

10- المؤسسات والعولمة

يحتوي هذا القسم على نتائج المسح ذات العلاقة بتعامل المؤسسات مع الأسواق والمبيعات وفرص التصدير.

وقد تبيّن من المسح أن المؤسسات تعتمد بشكل شبه كامل على سوق المبيعات المحلي العراقي، حيث لا ينظر أصحاب هذه المؤسسات إلى سوق التصدير على أنه أولوية أو ضرورة، والغالبية العظمى من المؤسسات ليس لديها خططاً للتصدير، ويشير هذا إلى أن معظم هذه المؤسسات تعتمد على السوق المباشر في منطقتهم كنقطة بيع.

ويتطلب ذلك إنشاء قنوات تسمح للمؤسسات الربط بين الأسواق المحتملة كأولوية استراتيجية، حيث لن يتمكن هذا القطاع من النمو والتطور وإضفاء الطابع الرسمي إلا من خلال الإيرادات المستدامة وتوقعات زيادة الإيرادات.

10-1 توزيع نسبة المبيعات ومناطقها

توضح الجداول رقم (10-1 A إلى 10-1 D) أن 99% من مبيعات المؤسسات الصغرى والمتوسطة تمت في السوق المحلية، وأن 95% من المؤسسات ليس لديها خططاً لتصدير منتجاتها أو خدماتها خارج العراق. ولا يوجد أي تفاوت في هذه النتائج على مستوى المحافظات أو أي من المتغيرات الأخرى للبحث.

الجدول رقم (10-1 A): نسبة مبيعات المؤسسات داخل العراق

نسبة المبيعات	العدد الكلي	%	المؤسسات الصغرى		المؤسسات الصغيرة		المؤسسات المتوسطة	
			العدد	%	العدد	%	العدد	%
100%	1996	98.96	1811	98.9%	154	100	31	96.9
98%	1	0.05	1	0.1	-	-	-	0
84%	1	0.05	1	0.1	-	-	-	0
50%	2	0.1	1	0.1	-	-	1	3.1
40%	2	0.1	2	0.1	-	-	-	0
30%	7	0.35	7	0.4	-	-	-	0
20%	6	0.3	6	0.3	-	-	-	0
0%	2	0.1	2	0.1	-	-	-	0
المجموع	**2017**	**100**	**1831**	**100**	154	**100**	**32**	**100**

(**ملاحظة**: نسبة 1.1% من المؤسات الصغرى تصدر منتجاتها خارج العراق وهم ضمن نشاط الاعمال الحرفية).

الجدول رقم (10-1 B): عمليات التصدير لدى المؤسسات

عمليات التصدير	العدد الكلي	%	المؤسسات الصغرى		المؤسسات الصغيرة		المؤسسات المتوسطة	
			العدد	%	العدد	%	العدد	%
لا أخطط للتصدير	1907	94.54	1743	96.25	138	86.91	26	83.87
كان لدي خطط لكن لم تنفذ	50	2.51	40	2.21	8	5.19	2	6.45
لدي خطط	39	1.95	28	1.55	8	5.19	3	9.68
المجموع	**1996**	**100%**	**1811**	**100**	**154**	**100**	**31**	**100**

ملاحظة: لم تقدم 21 مؤسسة إجابات عن عمليات التصدير لديها

الجدول رقم (10-1 C): نسبة مبيعات المؤسسات إلى الدول المجاورة

نسبة المبيعات	العدد الكلي	%	المؤسسات الصغرى		المؤسسات الصغيرة		المؤسسات المتوسطة	
			العدد	%	العدد	%	العدد	%
0%	1998	99.06	1812	98.96	154	100	32	100
20%	3	0.15	3	0.16	-	0	-	0
30%	3	0.15	3	0.16	-	0	-	0
40%	7	0.35	7	0.38	-	0	-	0
50%	2	0.1	2	0.11	-	0	-	0
100%	1	0.05	1	0.05	-	0	-	0
المجموع	**2017**	**100**	**1831**	**100**	**154**	**100**	**32**	**100**

الجدول رقم (10-1 D): نسبة مبيعات المؤسسات إلى الدول الاجنبية (غير المجاورة)

نسبة المبيعات	العدد الكلي	%	المؤسسات الصغرى		المؤسسات الصغيرة		المؤسسات المتوسطة	
			العدد	%	العدد	%	العدد	%
0%	2002	99.3%	1816	99.2%	154	100	32	100
20%	1	0.0%	1	0.1%	-	0	-	0
30%	5	0.2%	5	0.3%	-	0	-	0
40%	4	0.2%	4	0.2%	-	0	-	0
50%	4	0.2%	4	0.2%	-	0	-	0
100%	1	0.0%	1	0.1%	-	0	-	0
المجموع	**2017**	**100**	**1831**	**100**	**154**	**100**	**32**	**100**

2-10 عمليات التصدير

يبين الجدولين (10-2 A و 10-2 B) الأسباب التي تمنع المؤسسات من التصدير وكانت كما يلي:

- 43% من المستجيبين أفادوا بأن منتجاتهم أو خدماتهم غير مسموح بتصديرها، ولا يوجد فرق ملحوظ بين المحافظات بهذا الشأن.
- 27% من المستجيبين أفادوا بأنه ليس لديهم خطط للتصدير، وأتت هذه النسبة 35% في محافظة البصرة و 32% في بغداد و 15% في نينوى.
- 6% من المستجيبين أفادوا بأنهم يفتقرون إلى الإمكانات المالية للتصدير، وأتت هذه النسبة 11% في محافظة نينوى و 6% في البصرى و 4.5% في بغداد.
- 97% من المستجيبين أفادوا بأنه لا توجد لديهم علاقات تجارية مع شركات أو موردين غير عراقيين، ولا يوجد تفاوت في ذلك بين المحافظات أو على مستوى المتغيرات الأخرى.

في ما يلي قائمة بالمنتجات المحظور تصديرها[1]:

أ. التصنيع والمعادن

- مخلفات المعادن
- مخلفات البطاريات المستهلكة
- مخلفات المعادن
- الكاؤولين
- البنتونايت
- خام الحديد
- ملح
- البوكسايت
- الطين الفلنتي
- رمل الفلسبار

ب. المنتجات الزراعية

- رز العنبر
- المنتجات الحيوانية عدا الجلود
- الأسماك والدواجن
- الأغنام والماعز
- الأبقار والجاموس والإبل
- الخيول العربية

الجدول رقم (10-2 A): الاسباب التي تمنع المؤسسات من التصدير (متعدد الاجابات)

السبب	العدد الكلي	%	المؤسسات الصغرى		المؤسسات الصغيرة		المؤسسات المتوسطة	
			العدد	%	العدد	%	العدد	%
نوع الخدمات والمنتجات غير قابلة للتصدير	894	42.9	810	42.8	68	41.4	16	50
لم أفكر بالتصدير	561	26.9	526	27.8	31	18.9	4	12.4
يُباع المنتج محلياً بالكامل (لا يوجد ما يكفي للتصدير)	186	8.9	159	8.4	22	13.4	5	15.6
السوق المحلي يكفي لعملي	182	8.7	160	8.5	29	11.6	3	9.4
يتطلب تمويل	133	6.4	120	6.4	11	6.7	2	6.3
لا أعرف كيف	89	4.3	83	4.4	6	3.7	-	0
الحكومة لا تدعم منتجي	23	1.1	15	0.8	6	3.7	2	6.3
مهاراتي اللغوية لا تسمح لي	10	0.5	10	0.5	-	0	-	0
قمت بالتصدير في الماضي وكان لدي تجربة سيئة	1	0	1	0.1	-	0	-	0
أخرى	6	0.3	5	0.3	1	0.6	-	0
المجموع	**2,085**	**100**	**1889**	**100**	**164**	**100**	**32**	**100**

(1) المصدر: جمهورية العراق – وزارة المالية/ الهيئة العامة للكمارك (تشرين الثاني 2015)

الجدول رقم (B 2-10): العلاقات التجارية مع الشركات أو المورّدين غير العراقيين

نوع العلاقة	العدد الكلي	%	المؤسسات الصغرى		المؤسسات الصغيرة		المؤسسات المتوسطة	
			العدد	%	العدد	%	العدد	%
لا، ليس لدي أي علاقة	1950	96.7	1774	96.9	149	96.8	27	84.4
استيراد السلع / الخدمات	36	1.8	30	1.6	3	1.9	3	9.4
شراء المواد الخام	15	0.7	14	0.8	-	0	1	3.1
البرمجيات والتكنولوجيا	4	0.2	4	0.2	-	0	-	0
استضافة مواقع الويب ورسائل البريد الإلكتروني وما شابه ذلك	2	0.1	2	0.1	-	0	-	0
أخرى	10	0.5	7	0.4	2	1.3	1	3.1
المجموع	**2017**	**100%**	**1831**	**100**	**154**	**100**	**32**	**100**

أفاد "مرصد التعقيد الاقتصادي"[1] أن اقتصاد العراق في العام 2019 كان في المرتبة 48 في العالم من حيث الناتج المحلي الإجمالي (بالقيمة الحالية للدولار الأمريكي)، وفي المرتبة 40 بالنسبة لإجمالي الصادرات، وفي المرتبة 52 بالنسبة لإجمالي الواردات، وفي المرتبة 100 من حيث نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (بالقيمة الحالية للدولار الأمريكي)، وفي المرتبة 97 في ما يخص الاقتصادات الاكثر تعقيداً وفقاً لمؤشر التعقيد الاقتصادي (ECI). ويعتبر العراق من أقل المصدّرين تنوعاً في العالم. في عام 2018، فقط 4.1% من صادرات العراق كانت عبارة عن مواد غير نفطية.

أهم الصادرات: النفط الخام (73.8 مليار دولار)، البترول المكرر (4.29 مليار دولار)، الذهب (2.4 مليار دولار)، الفواكه (358 مليون دولار)، والفحم النفطي (357 مليون دولار).

أهم الواردات: البترول المكرر (3.86 مليار دولار)، معدات البث (3.25 مليار دولار)، السيارات (2.52 مليار دولار)، المجوهرات (2.51 مليار دولار)، التبغ (1.28 مليار دولار).

(1) المصدر: Observatory of Economic Complexity (OEC) 2020

11- الشبكات والشراكات والتكتلات المحلية

يحتوي هذا القسم على نتائج البحث المتعلقة بالشراكات والتكتلات المهنية التي من شأنها تعزيز الوصول إلى معلومات السوق، تطوير الأعمال، تطوير التكنولوجيا والتجديد الابتكار في الصناعات والخدمات المختلفة.

على الرغم من وجود نشاط إجمالي منخفض نسبيًا في هذا المجال، فقد أظهرت البيانات بعض الأسس الإيجابية التي يمكن البناء عليها في الخطط الاستراتيجية المستقبلية.

أظهرت نتائج المسح الخاصة في هذا المجال، على وجه التحديد، ما يلي: صرّحت 68 مؤسسة بوجود تعاون بينها وبين "مقدمي الخدمات" و50 مؤسسة أخرى بوجود تعاون بينها وبين مؤسسات في نفس المجال، كما أفادت 12 مؤسسة صغيرة ومتوسطة الحجم بوجود تعاون بينها وبين مراكز البحوث الأخرى.

يُظهر وجود هذه الشبكات والشراكات والتكتلات المحلية أن هناك بيئة أعمال إيجابية محتملة يمكن إنشاءها بشكل استراتيجي من خلال "خدمات تطوير الأعمال" للمؤسسات. وفي ما يلي تظهر القيمة التي حددتها المؤسسات الحالية من كونها جزءً من هذه "الشبكات والشراكات والتكتلات".

أ) التسويق / الترويج.
ب) زيادة المعرفة
ج) زيادة المبيعات

القطاعات التي تم تحديدها على أنها الأكثر استفادة من الشبكات والشراكات:

1- التجارة.
2- النقل والتخزين.
3- الزراعة والثروة السمكية.
4- خدمات الفنادق والمطاعم والمقاهي
5- العمل الحرفي.

إن ظهور شبكات وتكتلات مهنية عراقية للمؤسسات من شأنه أن يفيد هذه المؤسسات من خلال التخطيط على نطاق من ثلاثة مستويات في المبادرات المستقبلية، كما يلي:

المستوى	الشبكات	التكتلات
1- الناشئ	تبادل البضائع / الخدمات ضمن منطقة جغرافية صغيرة	التقارب مع المؤسسة ذات المصالح التجارية المشتركة
2- المؤسس	التعاون المنظم من خلال جهة رسمية	التبادل المنظم للمعلومات من أجل تبادل المزايا / المنافع
3- الناضج	التعاون وتبادل المعرفة لتلبية الاحتياجات المشتركة للشبكة	التعاون والتخطيط لمتطلبات التكتلات المستقبلية

1-11 الشبكات والشراكات

سئل أصحاب المؤسسات تحديد ما إذا كانت أعمالها جزءً من تكتل محلي أم لا، حيث افاد 86% بعدم ارتباطهم بأية شبكات وشراكات، أما النسبة المتبقية فكانت على النحو التالي الجدول رقم (11-1 A):

- مجمعات مناطقية: النسبة الإجمالية 5%، بغداد 2.5%، البصرة 6.7%، نينوى 8.7%
- منطقة صناعية أو منطقة اقتصادية: النسبة الإجمالية 3.6%، بغداد 3.5%، البصرة 2%، نينوى 5%.

الجدول رقم (11-1 A): نوع الشبكات والشراكات (متعدد الاجابات)

نوع الشبكات والشراكات	المجموع		المؤسسات الصغرى		المؤسسات الصغيرة		المؤسسات المتوسطة	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%
عدم وجود شبكات وشراكات	1759	86.1	1606	86.5	127	82.5	26	78.8
مجمعات مناطقية	99	4.8	89	4.8	8	5.2	2	6.1
منطقة صناعية أو منطقة اقتصادية	72	3.5	64	3.4	5	3.2	3	9.1
جمعية أو نقابة في قطاع عملك	66	3.2	54	2.9	11	7.1	1	3
منصة علاقات	41	2	38	2	2	1.3	1	3
أخرى	6	0.3	5	0.3	1	0.6	0	0
المجموع	**2043**	**100**	**1856**	**100**	**154**	**100**	**33**	**100**

2-11 الامتيازات التي تستفيد منها المؤسسات من الشبكات والتكتلات المحلية

تم تحديد الامتيازات التي تستفيد منها المؤسسات من الشبكات والتكتلات المحلية على النحو التالي (الجدول 11-2 A):

- **تسويق / ترويج**: النسبة الإجمالية 25%، وكانت نينوى الأعلى نسبة يليها بغداد ثم البصرة.
- **زيادة المعرفة**: النسبة الإجمالية 15%، وكانت نينوى الأعلى نسبة يليها بغداد ثم البصرة.
- **عدم وجود شبكات وشراكات**: النسبة الإجمالية 33%، وكانت البصرة الأعلى نسبة يليها بغداد ثم نينوى.

الجدول رقم (11-2 A): الامتيازات التي تستفيد منها المؤسسات من الشبكات والتكتلات المحلية

الامتيازات	المجموع		المؤسسات الصغرى		المؤسسات الصغيرة		المؤسسات المتوسطة	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%
عدم وجود امتيازات	104	32.7	92	33.5	12	37.5	-	0
تسويق / ترويج	78	24.5	71	25.8	5	15.6	2	18.2
زيادة المعرفة	48	15.1	37	13.5	7	21.9	4	36.4
اتصالات المبيعات	24	7.5	20	7.3	2	6.3	2	18.2
الوصول إلى التمويل	19	6	16	5.8	2	6.3	1	9.1
رفع قيمة الصناعة	15	4.7	13	4.7	1	3.1	1	9.1
المراكز اللوجستية	9	2.8	7	2.5	1	3.1	1	9.1
أخرى	21	6.6	19	7	2	6.2	0	0
المجموع	**318**	**100**	**275**	**100**	**32**	**100**	**11**	**100**

- ويتبين من الجدول (11-2 B) الذي يوفر بيانات الامتيازات حسب نوع النشاط أن المؤسسات الأكثر استفادة من الامتيازات هي في النشاطات التالية: التجارة والنقل، والتخزين، والزراعة، وصيد الأسماك، كذلك تتركز الامتيازات في التسويق/ الترويج والمبيعات وزيادة المعرفة.

الجدول رقم (11-2 B): امتيازات المؤسسات من التكتلات المحلية والشبكات ونشاطها التجاري

الامتيازات	المجموع	تقني فني	الزراعة وصيد الأسماك	المهن الحرفية	التزويد بالطاقة – أصحاب المولدات الكهربائية (المؤسسات الصغيرة)	اعمال بناء والتشييد	تجارة الجملة والمفرد	النقل والتخزين	خدمات الفنادق والمطاعم والمقاهي	تصليح السيارات والدراجات النارية وأعمال الصيانة	أخرى
اتصالات المبيعات	42	1	5	-	-	1	8	4	1	-	22
رفع قيمة الصناعة	30	-	2	1	1	1	2	2	2	3	16
زيادة المعرفة	88	1	8	3	2	5	12	8	3	1	45
تسويق / ترويج	148	1	10	3	-	5	33	11	6	3	76
الوصول إلى التمويل	36	1	4	2	1	1	7	2	-	-	18
الشبكات	10	-	-	2	-	1	-	1	1	-	5
المرافق اللوجستية	18	-	-	1	1	-	1	6	-	-	9
المجموع	**372**	**4**	**29**	**12**	**5**	**14**	**63**	**34**	**13**	**7**	191

3-11 التعاون والتنسيق بين المؤسسات والجهات ذات العلاقة

تركزت إجابات المستجيبين حول التعاون والتنسيق مع الجهات ذات العلاقة على النحو التالي الجدول (A 3-11):

- **لا يوجد تعاون**: النسبة الاجمالية 48%، وكانت البصرة الأعلى نسبة يليها بغداد ثم نينوى.
- **مقدمو الخدمة**: النسبة الاجمالية 25%، وكانت نينوى الأعلى نسبة يليها بغداد ثم البصرة.
- **الشركات المنافسة**: النسبة الإجمالية 18%، وكانت بغداد الأعلى نسبة يليها نينوى ثم البصرة.

الجدول رقم (A 3-11): التعاون والتنسيق بين المؤسسات والجهات ذات العلاقة

التعاون والتنسيق	المجموع		المؤسسات الصغرى		المؤسسات الصغيرة		المؤسسات المتوسطة	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%
لا يوجد تعاون مع أي جهة	131	48.2	122	51.9	8	26.7	1	14.3
مقدّمي الخدمة	68	25	54	23.0	10	33.3	4	57.1
الشركات المنافسة	50	18.4	40	17.0	9	30	1	14.3
جامعة	5	1.8	4	1.7	1	3.3	0	0
مؤسسات تطوير التكنولوجيا	5	1.8	4	1.7	0	0	1	14.3
مراكز بحوث	2	0.7	2	0.9	0	0	0	0
أخرى	11	4	9	3.8	2	6.7	0	0
المجموع	**272**	**100**	**235**	**100**	**30**	**100**	**7**	**100**

يوضح الجدول رقم (B 3-11): التعاون والتنسيق بين المؤسسات والجهات ذات العلاقة حسب النشاط التجاري

- تركز أعلى مستوى تعاون وتنسيق في النشاطات التالية: التجارة، والنقل والتخزين، والزراعة، وصيد الاسماك.
- كذلك التعاون هو في الغالب مع مقدمي الخدمات والمؤسسات المماثلة.

الجدول رقم (B 3-11): النسب المئوية للتعاون والتنسيق بين المؤسسات والجهات ذات العلاقة حسب النشاط التجاري

التعاون والتنسيق	فني	الزراعة وصيد الأسماك	العمل الحرفي	الإمداد بالكهرباء والغاز	اعمال بناء	تجارة الجملة والمفرد	النقل والتخزين	نشاطات خدمات الإقامة والطعام	تصليح السيارات والدراجات النارية وأعمال الصيانة	أخرى
الشركات المنافسة	50	59	42	33	34	46	27	33	25	50
جامعة	-	-	8	-	11	3	4	-	-	-
مراكز بحوث	-	12	-	-	-	-	-	-	-	-
مؤسسات تطوير التكنولوجيا	50	-	-	-	11	3	-	-	-	-
مقدموا الخدمة	-	29	50	67	44	48	69	67	75	50
المجموع	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**

12- النساء ورائدات الأعمال

تم توجيه أسئلة هذا القسم إلى النساء فقط وكان عددهن 102 من إجمالي العينة البالغة 2017 وتتوزع مؤسساتهن كما يلي:

- مؤسسات صغرى 98
- مؤسسات صغيرة 4

تعتبر مساهمةالنساء في سوق العمل من القطاع الخاص قليلة مقارنة بالرجال وتكون أغلب مؤسساتهن غير مسجلة (مسجلة 6، وغير مسجلة 96). وكان ذلك واضحاً في مسح منظمة العمل الدولية - مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع (UNOPS) لعام 2011 الذي شمل 4000 مؤسسة صغرى وصغيرة ومتوسطة، حيث كانت نسبة المؤسسات المملوكة من قبل النساء في العينة 3% فقط، كذلك أظهر المسح التكميلي الذي أجري على عينة من 533 مؤسسة سنة 2012 أن نسبة المؤسسات المملوكة من قبل النساء في العينة 5.6% فقط.

يُظهر المسح الحالي لعام 2020 أن النساء ما زلن يمثلن أقلية في ملكية المؤسسات بنسبة 5.1%.

12-1 خصائص الأعمال المملوكة للنساء

صعوبة تأسيس الأعمال

أفادت 60% من المستجيبات أن مستوى الصعوبة التي تواجههنّ عند تأسيس مشروع جديد هو أعلى بالمقارنة مع المشاريع التي يملكها ذكور. ولا يوجد تفاوتاً كبيراً على مستوى المحافظات الثلاث. وكانت النتيجة على النحو الموضح في الجدول (12-1 A) أدناه:

الجدول رقم (12-1 A): مستوى الصعوبة التي تواجهها رائدات الأعمال عند بدء أي مشروع جديد

مستوى الصعوبة	العدد
أصعب	61
أسهل	23
مماثل	18
المجموع	102

12-2 توزيع المؤسسات حسب النشاط

يوضح الجدول (12-2 A) رأي المستجيبات بخصوص صعوبة ممارسة الأعمال بالمقارنة مع تلك التي يملكها الذكور.

تتركز غالبية المستجيبات في المؤسسات غير المسجلة:
- مؤسسات غير مسجلة بعدد 96 مستجيبة نسبتها (94%)
- مؤسسات مسجلة بعدد 6 مستجيبات نسبتها (6%)

الجدول (12-2 A): نسب توزيع المؤسسات حسب النشاط

مستوى الصعوبة	المجموع	تجارة الجملة والمفرد	العمل الحرفي	فني	نشاطات خدمات الإقامة والطعام	أخرى
أصعب	**61**	28	12	5	5	11
	59.8%	57.1%	80.0%	50.0%	50.0%	61.0%
أسهل	**32**	11	3	3	4	11
	22.5%	22.4%	20.0%	30.0%	40.0%	25.0%
مماثل	**41**	10	-	2	1	28
	17.6%	20.4%	-	20.0%	10.0%	50.0%
المجموع	**134**	**49**	**15**	**10**	**10**	**50**
	%100	**%100**	**%100**	**%100**	**%100**	**%100**

12-3 الوظائف التي تفضلها النساء ورائدات الأعمال

في ما يتعلق بطبيعة العمل، تتواجد المرأة بشكل رئيسي في المناصب التالية (الجدول 12-3 A):

الجدول رقم (12-3 A): الوظائف التي تفضلها النساء (متعدد الإجابات)

نوع الوظيفة	العدد	%
العاملات المهرة وغير المهرة (للقطاعات الفنية / الصناعية)	**37**	**36.3**
المبيعات	**18**	**17.6**
التسويق	**13**	**12.7**
الإدارة	**12**	**11.8**
موظفات الدعم (سكرتير، سائق، موظفة مكتب...)	**10**	**9.8**
طاقم متخصص (المصممات، مشغلات الآلات، المحررات...)	**9**	**8.8**
المحاسبة	**8**	**7.8**
وظائف أخرى	**33**	**32.30**
عدد الإجابات	**140**	**100.0%**

تركزت الردود المتعلقة بالوظائف التي تفضلها النساء ورائدات الأعمال بحسب النشاط التجاري كما هو محدد في الجدول (12-3 B).

- العاملات المهرة وغير المهرة (للقطاعات الفنية / الصناعية) - 37 مستجيبة
- المبيعات 18 مستجيبة
- التسويق 13 مستجيبة
- الإدارة 12 مستجيبة

الجدول رقم (12-3 B): الوظائف التي تفضلها النساء ورائدات الأعمال بحسب النشاط التجاري (متعدد الاجابات)

الوظائف	المجموع	فني	العمل الحرفي	تجارة الجملة والمفرد	نشاطات خدمات الإقامة والطعام	أخرى
العاملات المهرة وغير المهرة (للقطاعات الفنية/ الصناعية)	37 26.4%	7	7	17	3	3
المبيعات	18 12.9%	2	1	12	2	1
التسويق	13 9.2%	1	1	9	-	2
الإدارة	12 8.5%	1	1	5	-	5
موظفات الدعم (سكرتير، سائق، موظفة مكتب...)	10 7.1%	2	1	5	1	1
طاقم متخصص (المصممات، مشغلات الآلات، المحررات...)	9 6.4%	1	1	5	-	2
المحاسبة	8 5.7%	-	3	2	-	3
الاعتناء بالمنزل	6 4.23%	-	1	5	-	-
غير ذلك	27 19.1%	1	4	10	5	7
المجموع	140	15	20	70	11	24

12-4 الحصول على تمويل من جهات رسمية (المصارف والمؤسسات المالية الصغيرة)

صرّحت غالبية النساء/ رائدات الأعمال اللواتي شملهن الاستطلاع أن الحصول على تمويل من جهات رسمية (المصارف والمؤسسات المالية الصغيرة) أكثر صعوبة بالنسبة لهن مقارنة بالرجال، 51 مستجيبة (بنسبة 50%)، وقد تركّزن في المؤسسات الصغرى ، 51 مستجيبة (بنسبة 50%).

ومع ذلك، صرحت 32 مستجيبة (31.4%) أنهن متساويات، وصرّحت 19 مشاركة (18.6%) أن الحصول على تمويل من جهات رسمية أسهل مقارنةً مع الرجال (الجدول رقم 12-4 A).

الجدول رقم (12-4 A): حصول رائدات الأعمال على تمويل من جهات رسمية

مستوى الصعوبة	العدد	%
أصعب للنساء من الرجال	51	50
متساوي	32	31.4
أسهل للنساء من الرجال	19	18.6
المجموع	102	100

12-5 سهولة/ صعوبة ممارسة الأعمال التجارية للنساء خلال السنوات الخمس الماضية

في ما يتعلق ببيئة العمل، ذكرت الغالبية أنها أسهل من ذي قبل (47 مستجيبة) (كما هو موضح في الجدول 12-5 A)، كما أظهر الاستبيان أن تركيز المستجيبات هو في المؤسسات الصغرى (45 مستجيبة)
ومع ذلك، ذكر عدد كبير من المستجيبات أن الأمر أكثر صعوبة، 43 مستجيبة (42.2%)، تتركّزن أيضاً في المؤسسات الصغرى ، 41 مستجيبة (41.8%).

الجدول رقم (12-5 A): سهولة / صعوبة ممارسة الأعمال التجارية للمرأة خلال الخمس سنوات الماضية

العناصر	العدد	%
أسهل	47	46.1
أكثر صعوبة	43	42.2
لم يتغير	12	11.8
المجموع	**102**	**100**

12-6 المشاكل التي تواجهها رائدات الأعمال

طُلب من رائدات الأعمال تحديد المشاكل التي تواجهها. فجاءت الإجابات على النحو الموضح في الجدول رقم (12-6 A):

العنصر	المجموع	حجم المؤسسات			المحافظة			وضع الأعمال	
		صغرى	صغيرة	متوسطة	بغداد	نينوى	البصرة	مسجل	غير مسجل
الأمور المالية	40	39	1	-	23	3	14	2	38
	39.2%	39.8%	25.0%	-	35.9%	23.1%	56%	33.3%	39.6%
الاجتماعية (الثقافية / الجنس)	34	32	2	-	24	2	8	3	31
	33.3%	32.7%	50%	-	37.5%	15.4%	32.0%	50.0%	32.3%
التعامل مع العملاء او الزبائن	16	16	-	-	10	-	6	-	16
	15.7%	16.3%	-	-	15.6%	-	24.0%	-	16.7%
تسويق	6	6	-	-	2	-	4	-	6
	5.9%	6.1%	-	-	3.1%	-	16.0%	-	6.3%
التعامل مع التجار والمنتجين	6	6	-	-	3	3	-	-	6
	5.9%	6.1%	-	-	4.7%	23.1%	-	-	6.3%
حدد أخرى	32	30	2	-	21	8	3	2	30
	31.4%	30.5%	50%	-	32.8%	61.6%	12.0%	33.4	31.3%
المجموع	102	98	4	-	64	13	25	6	96
	%100	%100	%100	%100	%100	%100	%100	%100	%100

7-12 المبادرات المقترحة من قبل رائدات الأعمال للحدّ من المشاكل التي تواجههنّ

في ما يتعلق بالمبادرات التي اقترحتها النساء للحدّ من المشاكل والتخفيف من التحديات، جاءت الإجابات الرئيسية على النحو الموضح في الجدول (12-7 A) أدناه:

الجدول رقم (12-7 A): المبادرات المقترحة من قبل سيدات الأعمال لتسهيل ممارسة الأعمال التجارية للمرأة (متعدد الإجابات)

المبادرات المقترحة	
تسهيل عملية الحصول على القروض/ تمويل المشاريع	30.4%
	31
توعية/ تثقيف المجتمع	16.7%
	17
الدعم الحكومي/ المبادرات الحكومية	12.7%
	13
تأمين فرص عمل	8.8%
	9
تأمين الأمن والحماية	6.9%
	7
لا يوجد مشاكل	4.9%
	5
أخرى	26.5
	27
المجموع	109

13- أثر جائحة كورونا (COVID – 19)

أثرت جائحة كورونا تأثيراً عميقاً على الاقتصاد العراقي، حيث أشار المرصد الاقتصادي العراقي إلى انخفاض الناتج المحلي الإجمالي للعراق بنحو 10% في عام 2020، ووصل عجز الموازنة لمستوى غير مسبوق بما يقارب 30% من الناتج المحلي الإجمالي*.

كما أثرت جائحة كورونا على إيرادات معظم القطاعات، وطالت بشكل خاص خدمات الفنادق والمطاعم والمقاهي والنقل والسياحة والتعليم وتجارة الجملة والمفرد (الإطار 13-1).

يلقي هذا الجزء من التقرير الضوء على تأثير جائحة كورونا على شريحة واسعة من المؤسسات في العراق، ويتناول بشكل خاص تأثير الجائحة على المؤسسات، قوة العمل في المؤسسات، الأجور، عناصر المرونة التي تسمح باستمرارية العمل والاقتراحات التي من شأنها تسهيل إنجاز العمل في المنزل.

13-1 أثر جائحة كورونا على مردود أعمال المؤسسات والتشغيل والرواتب

يُظهر المسح أن غالبية العينة واجهت انخفاضاً في مردود أعمالها بسبب جائحة كورونا كما هو موضح في الجدول (13-1 A)، حيث:

- واجهت 98% من المؤسسات انخفاضاً في مردود أعمالها وهذا يسري على جميع عناصر المسح، إذ لا يوجد تفاوتاً في ذلك بين المحافظات أو على مستوى حجم المؤسسة أو النوع الاجتماعي (الجدول 13-1 B) أو حالة تسجيل المؤسسات.

كما تبيّن أن قطاع التجارة وقطاع النقل والتخزين هم الأكثر تأثراً من جائحة كورونا.

الجدول رقم (13-1 A): تأثير جائحة كورونا على مردود الأعمال

التأثير على مردود الأعمال	المجموع		صغرى		صغيرة		متوسطة	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%
زيادة	45	2	41	2	3	2	1	3
انخفاض	1972	98	1790	98	151	98	31	97
المجموع	**2017**	**100%**	**1831**	**100%**	**154**	**100%**	**32**	**100%**

الجدول رقم (13-1 B): تأثير جائحة كورونا على مردود الأعمال بحسب المحافظة والجنس

التأثير على مردود الأعمال	المحافظة						الجنس			
	بغداد		نينوى		البصرة		ذكر		أنثى	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%
زيادة الواردات	26	2.4	5	1.0	14	3.5	43	2.2	2	2.0
انخفاض الواردات	1073	97.6	512	99.0	387	96.5	1872	97.8	100	98.0
المجموع	1099	100	517	100	401	100	1915	100	102	100

* المصدر: البنك الدولي، جائحة كورونا وانخفاض أسعار النفط يدفعان بملايين العراقيين إلى هاوية الفقر.

الإطار (13-1): تأثير جائحة كورونا حسب القطاع في الفترة ما بين شباط وتشرين الأول 2020

تم نشر أحدث البيانات المتاحة حول تأثير جائحة كورونا على مردود الأعمال في دراسة من قبل منظمة الأغذية والزراعة / المنظمة الدولية للهجرة 2020 (الجزء 3 ديسمبر 2020، الصفحة 7). تظهر البيانات أدناه ملخص عن هذه الدراسة.
واجهت المؤسسات في الدراسة انخفاضاً كبيراً في الإيرادات خاصة بعد شهرين وأربعة أشهر من ظهور الجائحة في أواخر شباط. تأثر النشاط الاقتصادي بالقيود المفروضة على الحركة والتغيرات في سلوك الشراء. شهدت المؤسسات انخفاضاً في إيراداتها الشهرية إلى النصف بنهاية حزيران. ومع ذلك، بدأت الإيرادات في الانتعاش بين حزيران ونهاية آب.

شهد قطاع خدمات الفنادق والمطاعم والمقاهي والخدمات الطبية انتعاشاً طفيفاً في الإيرادات بين شباط وآب. ومع ذلك، شهدت القطاعات التسعة الأخرى انخفاضاً في الإيرادات خلال نفس الفترة، حيث سجلت الخدمات أعلى انخفاض (41٪)، تليها الأعمال الأخرى (38٪)، والتصنيع والمنسوجات (32٪).
يوضح الجدول (13.3) تأثير جائحة كورونا حسب القطاع ما بين شباط وتشرين الأول عام 2020".

المصدر: PANEL Study 3: Impact of COVID-19 on MSMEs (Spetember 2020-FAQ/IOM)

تأثير جائحة كورونا بحسب القطاع خلال الفترة ما بين فبراير إلى أكتوبر عام 2020

القطاع	متوسط الدخل الشهري			نسبة التغيير %	
	شباط (قبل جائحة كورونا)	آب	تشرين الأول	شباط حتى آب	آب حتى تشرين الأول
الغذاء والزراعة	$6,633	$3,540	$4,096	-1	39
السيارات	$2,054	$1,346	$1,125	-19	26
النجارة والإنشاءات	$6,552	$3,772	$3,630	-24	28
الكيماويات والمواد	$3,945	$1,986	$2,394	-10	22
التعليم والتكنولوجيا	$10,450	$3,557	$8,071	-28	8
التجارة العامة	$9,134	$3,636	$4,185	-16	33
الضيافة	$3,019	$2,117	$2,414	3	70
التصنيع والنسيج	$10,024	$4,749	$5,650	-32	28
الخدمات الطبية	$1,008	$1,025	$1,150	104	38
الخدمات	$2,954	$1,099	$1,279	-41	31
أخرى	$3,533	$2,258	$2,804	-38	42
المعدل	**$6,084**	**$3,004**	**$3,398**	**-16**	**32**

المصدر: دراسة :PANEL 3 تأثير جائحة كورونا على المؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة (سبتمبر 2020 - منظمة الأغذية والزراعة / المنظمة الدولية للهجرة)

تأثير جائحة كورونا على التوظيف ومدفوعات الرواتب

أفادت شريحة كبيرة من المستجيبين (44%) أنهم وضعوا المشتغلين في حالة إجازة بسبب الجائحة، ولا يوجد تفاوتاً في ذلك بين المؤسسات بحسب حجمها أو بحسب النوع الاجتماعي. أما على مستوى المحافظات، فكانت نينوى هي الأعلى بـ51%.

وجاءت الإجراءات الأخرى المتخذة كما هو موضحاً في الجدولين (13-1 C) و (13-1 D).

- تخفيض ساعات العمل مع رواتب جزئية، وذلك بنسبة 20% من المؤسسات بدون تفاوت ملحوظ بحسب حجمها أو بحسب النوع الاجتماعي. وكانت محافظة نينوى الأعلى بنسبة 27%.
- بقي عدد المشتغلين ورواتبهم على حاله، وذلك بنسبة 19% بدون تفاوت ملحوظ بحسب حجم المؤسسة أو النوع الاجتماعي. ويوجد تفاوتاً ملحوظاً بهذا الشأن بين المحافظات، حيث كانت هذه النسبة 29% في بغداد و18% في البصرة و7% في نينوى.
- تمّ تخفيض الرواتب ولكن مع الاحتفاظ بساعات العمل كما هي، وذلك بنسبة 11% من المؤسسات بدون تفاوت بينها بحسب الحجم أو النوع الاجتماعي. ولكن يظهر التفاوت على مستوى المحافظات حيث كانت النسبة في بغداد ونينوى 9% وفي البصرة 16%.

الجدول رقم (13-1 C): تأثير جائحة كورونا على التوظيف ومدفوعات الرواتب

تأثير على التوظيف ومدفوعات الرواتب	المجموع		الصغرى		الصغيرة		المتوسطة	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%
إجازة إجبارية	345	44	268	45	64	42	13	41
تم تخفيض عدد ساعات العمل مع رواتب جزئية	159	20	127	21	26	17	6	19
إبقاء المشتغلين وراتبهم على حاله	146	19	104	18	36	23	6	19
تخفيض الرواتب مع الاحتفاظ بساعات العمل	83	11	63	11	15	10	5	15
انخفض أعداد المشتغلين	43	6	29	5	12	7	2	6
زيادة أعداد المشتغلين	2	0	1	0	1	1	0	0
المجموع	**778**	**100**	**592**	**100**	**154**	**100**	**32**	**100**

الجدول رقم (13-1 D): تأثير جائحة كورونا على التوظيف ودفع الرواتب حسب المحافظة والجنس

تأثير جائحة كورونا على التوظيف ومدفوعات الرواتب	المحافظة						الجنس			
	بغداد		نينوى		البصرة		ذكر		أنثى	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%
زيادة عدد المشتغلين	1	0.3	1	0.4	0	0	2	0.3	-	-
انخفض عدد المشتغلين	11	3.3	17	6.2	15	8.9	41	5.5	2	6.7
ظل عدد المشتغلين على حالهم وكذلك الرواتب	98	29.2	18	6.6	30	17.9	142	19	4	13.3
تم وضع المشتغلين في إجازة	141	42.0	139	50.7	65	38.7	333	44.5	12	40
تم تخفيض ساعات العمل مع رواتب جزئية	54	16.1	74	27.0	31	18.5	150	20.1	9	30
تم تخفيض الرواتب ولكن مع الاحتفاظ بساعات العمل	31	9.2	25	9.1	27	16.1	80	10.7	3	10
المجموع	1099	100	517	100	168	100	1915	100	102	100

2-13 الإجراءات التي اتخذتها الحكومة

عندما سُئل عما إذا كانت الإجراءات التي اتخذتها الحكومة مناسبة للحد من تأثير جائحة كورونا، أجاب أكثر من النصف أنها كانت مناسبة (الجدول 13-2 A)، بدون تفاوت بحسب حجم المؤسسة أو النوع الاجتماعي. وقد وصلت هذه النسبة إلى 69% في محافظة نينوى.

الجدول رقم (13-2 A): تقييم الإجراءات الحكومية للحد من تأثير جائحة كورونا (سؤال متعدد الإجابات)

تقييم الإجراءات الحكومية	المجموع		بغداد		نينوى		البصرة	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%
موافق	1103	55	526	48	358	69	219	55
غير موافق	914	45	573	52	159	31	182	45
المجموع	2017	100	1099	100	517	100	401	100

تم تقييم الإجراءات التي اتخذها الحكومة لمواجهة جائحة كورونا وقد توزعت الأجوبة كما يلي (الجدول 13-2 B):

- الحفاظ على الصحة العامة: وذلك بنسبة 31% من المؤسسات بدون تفاوت ملحوظ بحسب حجمها أو بحسب النوع الاجتماعي. وكانت محافظة نينوى الأعلى بنسبة 36%.
- المساعدة على منع تفشي الفيروس: وذلك بنسبة 21% من المؤسسات بدون تفاوت ملحوظ بحسب حجمها أو بحسب النوع الاجتماعي. وكانت محافظة نينوى الأعلى بنسبة 31%.
- أثر إغلاق المحلات التجارية وحظر التجول على أعمالنا / وحياتنا: ذلك بنسبة 17% من المؤسسات بدون تفاوت ملحوظ بحسب حجمها أو بحسب النوع الاجتماعي. وكانت محافظة البصرة الأعلى بنسبة 24%.
- لا يوجد دعم للمواطنين (تخصيص رواتب، مساعدات غذائية،...): ذلك بنسبة 12% من المؤسسات بدون تفاوت ملحوظ بحسب حجمها أو بحسب النوع الاجتماعي. وكانت محافظة بغداد الأعلى بنسبة 14%.

الجدول رقم (13-2 B): تقييم أثر آراء المستجيبين حول الاجراءات التي اتخذتها الحكومة حسب المحافظة (متعدد الإجابات)

أثر الاجراءات التي اتخذتها الحكومة	المجموع		بغداد		نينوى		البصرة	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%
الحفاظ على الصحة العامة	654	31.1	310	27.6	196	35.8	148	34.2
المساعدة على منع تفشي الوباء	437	20.8	186	16.5	170	31	81	18.7
أثر إغلاق المتاجر وحظر التجول على أعمالنا / وحياتنا	362	17.2	186	16.5	73	13.3	103	23.8
لا يوجد دعم للمواطنين (تخصيص رواتب، مساعدات غذائية، ...)	258	12.3	159	14.1	51	9.3	48	11.1
عدم كفاية الاجراءات	154	7.3	102	9.1	27	4.9	25	5.8
إهمال الرعاية الصحية / ضعف القطاع الصحي	75	3.6	53	4.7	15	2.7	7	1.6
لم يطبق بشكل صارم الامتثال للوائح وزارة الصحة أو الإرشادات الصحية	89	4.2	66	5.9	8	1.5	15	3.5
توفر المستلزمات الطبية	23	1.1	16	1.4	6	1.1	1	0.2
أخرى	54	2.6	47	4.2	2	0.4	5	1.2
المجموع	**2106**	**100**	**1125**	**100**	**548**	**100**	**435**	**100**

ملاحظة: وفقاً لمسح أجرته المنظمة الدولية للهجرة ومنظمة الأغذية والزراعة ومركز التجارة الدولية (2020)، أعربت المؤسسات عن مجالات المساعدة التالية للتعامل مع أزمة جائحة كورونا؛ حيث يرى ما يقارب النصف أن دعم العاملين وتوفير البرامج المالية هو أفضل سياسة عامة للحد من تأثير جائحة كورونا، يليه تقديم إعانات فيما يخص الإيجارات

(41٪) وتقديم الدعم فيما يخص برامج التوظيف (34٪). وتشمل التدابير الأخرى برامج مثل الحد من عمليات الإغلاق لبعض القطاعات (24٪)، والإعفاءات الضريبية أو الإعفاءات الضريبية المؤقتة (21٪)، وتخفيض الرسوم الجمركية على السلع المستوردة (15٪)، والتحويلات النقدية (7٪).

3-13 اقتراحات المستجيبين للحفاظ على أعمالهم أثناء جائحة كورونا

اقترح غالبية المستجيبين مجموعة من التدابير الحكومية التالية لمساعدة المؤسسات على الحفاظ على أعمالها خلال جائحة كورونا (الجدول 13-3 A).

الجدول رقم (13-3 A): اقتراحات المستجيبين للحفاظ على أعمالهم أثناء جائحة كورونا (متعدد الإجابات)

الاقتراحات	المجموع		بغداد		نينوى		البصرة	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%
تقديم تعويضات الرواتب / توزيع المنح أو المساعدات المالية	815	22.8	443	23.8	239	22.8	133	20.5
فرض معايير الوقاية (الأقنعة، والتباعد الاجتماعي، والقفازات ، والتعقيم ، ...)	415	12	186	10.0	132	12.6	97	14.9
توفير فرص عمل	251	7.0	154	8.3	52	5	45	6.9
توفير العلاج والمستلزمات الطبية (أكسجين، ...)	238	6.6	106	5.7	88	8.4	44	6.8
توزيع المساعدات الغذائية	174	4.8	73	3.9	80	7.7	21	3.2
رفع حظر التجول	149	4.2	40	2.1	56	5.3	53	8.2
إعتماد إجراءات خاصة (حظر التجول الجزئي، توفير مواد التعقيم، توزيع أقنعة الوجه)	476	13.3	170	9.2	217	20.7	89	13.7
توفير القروض	120	3.3	84	4.5	18	1.8	18	2.8
تطوير المشاريع / الإنشاءات / إعادة تطوير البنية التحتية	95	2.7	56	3.0	23	2.1	16	2.5
البرامج التوعوية	80	2.2	44	2.4	15	1.4	21	3.2
دعم المزارعين (توفير البذور والمبيدات والأعلاف والأدوات الزراعية.)	75	2.2	67	3.6	6	0.6	2	0.3
استقرار سعر صرف الدولار / خفض سعر صرف الدولار	59	2	25	1.3	22	2	12	1.8
توفير الأمن	55	1.5	37	2.0	2	0.2	6	0.9
دعم المنتج الوطني / إيقاف الاستيراد	51	1.4	46	2.5	12	1.1	3	0.5
استقرار / تخفيض الأسعار	51	1.4	23	1.2	12	1.1	16	2.5
توفير خدمات الكهرباء	47	1.3	33	1.8	12	1.1	2	0.3
إنشاء المستشفيات	41	1.1	22	1.2	11	1	8	1.2
إغلاق المقاهي / المولات / الأسواق / الحدود / المدارس	40	1.1	28	1.5	9	0.9	3	0.5
إعفاءات أوتخفيض الإيجار	33	1	21	1.1	9	0.9	3	0.5
توفير المنتجات النفطية	28	0.7	12	0.6	10	1	6	0.9
تخفيض الضرائب	20	0.5	17	0.9	1	0.1	2	0.3
فرض رسوم على البضاعة المستوردة	17	0.4	12	0.6	1	0.1	4	0.6
أخرى	233	6.5	165	8.9	22	2.1	46	7.1
المجموع	**3563**	100	**1864**	**100**	**1049**	**100**	**650**	**100**

وكانت النسب الأعلى للتدابير المقترحة التالية:

- تقديم تعويضات الرواتب/ توزيع المنح أو المساعدات المالية: ذلك بنسبة 23% من المؤسسات بدون تفاوت ملحوظ بحسب حجمها أو بحسب النوع الاجتماعي. وكانت محافظة بغداد الأعلى بنسبة 24%.
- فرض معايير الوقاية (الأقنعة، والتباعد الاجتماعي، والقفازات، والتعقيم،...): ذلك بنسبة 12% من المؤسسات بدون تفاوت ملحوظ بحسب حجمها أو بحسب النوع الاجتماعي. وكانت محافظة البصرة الأعلى بنسبة 15%.

4-13 اقتراحات المستجيبين لأهم الأدوات والمستلزمات والبرامج التي من شأنها تسهيل إتمام الأعمال من المنزل

إنجاز العمل في المنزل

شمل المسح الأدوات والبرامج واحتياجات العمل المحتملة التي تسهل إكمال الأعمال من المنزل إذا استمر وضع جائحة كورونا لفترة طويلة. كانت الردود على النحو التالي (الجدول 13-A4):

- لا يمكن العمل من المنزل (سائق تاكسي، مزارع، حلاق ...)وتشكل 66% من العينة
- زيادة الموارد المالية: 13% من العينة
- السماح بمزاولة الأعمال من المنزل (البيع) بنسبة 4% من العينة.

إجمالاً، 67% من المؤسسات قائمة على مهن معينة (مثل سيارات الأجرة والسائقين والمزارعين والحلاقين...) لم تكن قادرة على العمل من المنزل بسبب جائحة كورونا وقدمت 71 مؤسسة فقط إجابة مفادها أنها قادرة على العمل من المنزل.

الجدول رقم (13-4 A): أهم الأدوات والمستلزمات والبرامج التي من شأنها تسهيل إنجاز الأعمال من المنزل (متعدد الإجابات)

لأدوات والمستلزمات والبرامج	المجموع		الصغرى		الصغيرة		المتوسطة	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%
لا يمكن العمل من المنزل (سائق تاكسي ، مزارع ، حلاق...)	1382	66.5%	1250	66.2%	111	%70.7	21	%61.8
زيادة الموارد المالية	271	13.0%	242	12.8%	4	%2.5	-	
اعمل بشكل رئيسي من المنزل	82	3.9%	79	4.2%	2	%1.3	1	%2.9
توفير خدمة الإنترنت	73	3.5%	66	3.5%	6	%3.8	1	%2.9
القدرة على ممارسة الأعمال التجارية من المنزل (البيع)	71	3.4%	65	3.4%	2	%1.3	4	%11.8
اجهزة الهواتف والحواسيب	37	1.80%	34	1.80%	26	16.60%	5	14.70%
تجهيز بالطاقة الكهربائية	21	1.0%	20	1.1%	1	%0.6	-	-
أخرى	80	3.8%	76	4.0%	-	-	1	%2.9
لا أعرف	62	3.0%	56	3.0%	5	%3.2	1	%2.9
المجموع	**2079**	**100**	**1888**	**100**	**157**	**100**	**34**	**100**

تركت الجائحة أثراً عميقاً على المؤسسات وعلى العاملين (من الرجال والنساء) في مختلف مجالات الدخل. وتركز التأثير السلبي على موظفي القطاع الخاص في العراق أكثر من موظفي القطاع الحكومي والعام، لا سيما المشتغلين ذوي الدخل المتدني والعاملين في المؤسسات غير المسجلة وضمن القطاع الاقتصادي غير الرسمي. ومن ضمن هذا السياق تضع الجهات المعنية في العراق خططاً لعملية تعافي الاقتصاد ترتكز على التالي:

1- دعم القطاع الخاص في تحقيق النمو وتقليل الاعتماد على النفط، مع الاستمرار في توفير فرص العمل لعدد كبير من الأسر ذات الدخل المحدود من خلال توسيع نطاق برامج المساعدة الاجتماعية.

2- دعم العمال المعرّضين للخطر من خلال المساعدات النقدية المباشرة.

3- الحدّ من مخاطر تحول المؤسسات الرسمية (المسجلة) إلى القطاع غير الرسمي (غير المسجل)، عبر توفير برامج ضمانات قروض مدعومة من الحكومة، والتحوّل إلى دفع الأجور الكترونياً، وتقديم إعفاءات ضريبية.

14- نظرة مستقبلية للأعمال التجارية

يتناول هذا القسم قياس توقعات المشاركين في المسح في تقييم النظرة المستقبلية لأعمال المؤسسات من خلال القضايا التالية:

- رأي المؤسسات في ما يخص الأعمال في السنة القادمة.
- التحديات التي يمكن أن تواجه المؤسسات في العام المقبل.
- الفرص التي قد يكون لها تأثيراً إيجابياً.

14-1 توقعات العام المقبل

قدم أصحاب الأعمال تصوراتهم للعام المقبل حول كيفية تغير الاقتصاد والوضع الأمني وأعمالهم مقارنة بالمؤسسات الأخرى وذلك كما هو موضح في الجداول (14-1 A، 14-1 B، 14-1 C).

- انقسمت الآراء حول النظرة المستقبلية للاقتصاد وبيئة الأعمال للعام المقبل. اعتبر 55% من المستجيبين أن بيئة الأعمال ستزداد سوءً، بينما صرح 63% أن الاقتصاد بشكل عام سيتراجع، على الرغم من توقع 59% منهم تحسناً في الوضع الأمني.
- ومع ذلك، عندما سُئلوا على وجه التحديد عن توقعات أعمالهم مقارنة بالآخرين، كانت الإجابات كما يلي: اعتبر 27% منهم أن أعمالهم ستتحسن، و38% أنها ستنخفض و35% توقعوا عدم حدوث أي تغيير.
- كما أظهرت إحدى أبرز نقاط الاختلاف بين الجنسين أن الإناث أكثر تفاؤلاً بتحسن "الاقتصاد" و "بيئة الأعمال".
- أفاد 551 من المؤسسات التي ذكرت أنها ترى تحسنا في "بيئة الأعمال" و470 من المؤسسات التي ترى تحسناً في "الاقتصاد". الارتباط الذي يمكن الإشارة إليه هو العلاقة بين مكونات رأي "التحسين" والعوامل الاقتصادية في إطار الجدول (14-1) والذي يعتمد على بعض العوامل التي تم التوصل إليها. وقد تمّ استنتاج عوامل النجاح الرئيسية للتحسينات التي يمكن أن تتحقق كما يلي:

الجدول رقم (14-1): عناصر النجاح الرئيسية للتحسين

الرقم	النسبة المئوية	العوامل الضرورية للتأثير الإيجابي	العوامل الاقتصادية
-1	13.8	توفير مساعدات مالية	الدعم المالي
-2	10.8	توفير فرص عمل أفضل	خلق فرص العمل
-3	9.5	تحسن في الاقتصاد	النمو الاقتصادي
-4	8.0	ثبات واستقرار عملية دفع الرواتب لموظفي القطاع الحكومي	الاستقرار
-5	7.4	استقرار العملة	السياسة المالية
-6	6	انتهاء الجائحة والتعافي منها	سياسة جائحة كورونا
-7	5.8	تقديم الدعم الحكومي	المساعدة الاقتصادية
-8	5.2	تطوير الأعمال أو مشاريع التوسع	سياسة تطوير الأعمال
-9	4.6	تحسن الوضع الامني وإجراءات السلامة	سياسة الأمن والحماية
-10	2.2	دعم المزارعين	المساعدة الاقتصادية
أخرى	25	جميع الإجابات المتبقية	أنواع مختلفة

الجدول رقم (14-1 A): توقعات أصحاب المؤسسات حول بيئة الأعمال المعلمة في قطاعهم في العام المقبل

التوقع	المجموع	%	الصغرى		الصغيرة		المتوسطة		ذكر		أنثى	
			العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%
ينخفض	1,104	54.7	1,009	55.1	81	52.6	14	43.8	1,060	55.4	44	43.1
يبقى كما هو	362	17.9	335	18.3	21	13.6	6	18.8	345	18.0	17	16.7
يتحسن	551	27.3	487	26.6	52	33.8	12	37.5	510	26.6	41	40.2
المجموع	**2017**	**100**	**1831**	**100**	**154**	**100**	**32**	**100**	**1915**	**100**	**102**	**100**

الجدول رقم (14-1 B): توقعات أصحاب المؤسسات حول تطور الاقتصاد في العام المقبل

التوقع	المجموع	%	الصغرى		الصغيرة		المتوسطة		ذكر		أنثى	
			العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%
ينخفض	1,273	63.1	1,157	63.2	98	63.6	18	56.3	1,216	63.5	57	55.9
يبقى كما هو	274	13.6	250	13.7	16	10.4	8	25	264	13.8	10	9.8
يتحسن	470	23.3	424	23.2	40	26	6	18.8	435	22.7	35	34.3
المجموع	**2017**	**100**	**1831**	**100**	**154**	**100**	**32**	**100**	**1915**	**100**	**102**	**100**

الجدول رقم (14-1 C): تصورات أصحاب المؤسسات عن مقارنة أعمالهم بالأعمال الأخرى للسنة القادمة

التوقع	المجموع	%	الصغرى		الصغيرة		المتوسطة		ذكر		أنثى	
			العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%
ينخفض	766	38	712	38.9	41	26.6	13	40.6	726	37.9	40	39.2
يبقى كما هو	710	35.2	648	35.4	52	33.8	10	31.3	679	35.5	31	30.4
يتحسن	541	26.8	471	25.7	61	39.6	9	28.1	510	26.6	31	30.4
المجموع	**2017**	**100**	**1831**	**100**	**154**	**100**	**32**	**100**	**1915**	**100**	**102**	**100**

2-14 التحديات والفرص

توضح الجداول (14-2 A، 14-2 B، 14-2 C) آراء المؤسسات في ما يعود للتحدّيات والفرص ونوع الدعم المطلوب لتنمية المؤسسات. وقد جاءت أهم هذه العوامل كما يلي:

التحديات الرئيسية التي تم تحديدها للعام المقبل:

أهم التحديات	أهم الفرص	أهم عناصر الدعم الحكومي
- جائحة كورونا - الوضع الاقتصادي/ الركود. - ارتفاع في سعر الصرف (أي انخفاض في سعر الدينار). - زيادة في أسعار السلع / تكلفة المعيشة. - نقص السيولة / قضايا أجور القطاع العام. - حظر التجول. - انخفاض في المبيعات. - الوضع الأمني.	- مساعدة مالية أو توفير قروض. - فرص عمل. - تحسن في الوضع الاقتصادي. - استقرار في عملية دفع الرواتب. - استقرار النقد. - نهاية الوباء. - توفير الدعم الحكومي. - تطوير الأعمال.	- قروض مالية. - تطوير البنية التحتية. - تحسين الوضع الامني. - توفير مواد أولية.

الجدول رقم (14-2 A): أهم التحديات التي تعتقد أن عملك قد يواجهها في العام المقبل (متعدد الإجابات)

التحديات	المجموع	%	الصغرى		الصغيرة		المتوسطة	
			العدد	%	العدد	%	العدد	%
الوضع الصحي / جائحة كورونا	315	12.9	296	13.4	17	8.7	2	5
الوضع الاقتصادي / الركود / التدهور	205	8.4	183	8.3	16	8.2	6	15
ارتفاع سعر صرف الدولار	202	8.3	179	8.1	19	9.7	4	10
تراجع الوضع المالي	183	7.5	167	7.6	15	7.7	1	2.6
ارتفاع أسعار السلع/ ارتفاع تكاليف المعيشة	164	6.7	140	6.4	22	11.3	2	5
نقص السيولة / أزمة رواتب الموظفين	144	5.9	132	6	19	4.6	3	7.6
حظر التجول / إغلاق الطرق	142	5.8	128	5.8	11	5.6	3	7.6
انخفاض حجم المبيعات	136	5.6	132	6	2	1	2	5
إغلاق أو ترك الأعمال	108	4.4	99	4.5	8	4.1	1	2.6
تراجع الوضع الأمني	102	4.2	88	4	11	5.6	3	7.5
الدعم الحكومي غير الكافي	72	3	62	2.8	9	4.6	2	2.5
الجفاف	55	2.3	41	1.9	13	6.7	1	2.5
المنافسة في سوق العمل / عدد كبير من المنافسين	51	2.1	48	2.2	3	1.5	-	0
انقطاع الكهرباء	36	1.5	34	1.5	1	0.5	1	2.5
ازدياد الاستيراد من الخارج	34	1.4	26	1.2	6	3.2	2	5
عوامل أخرى	271	9.7	217	9.9	14	7.1	6	14.5
لا توجد تحديات أو صعوبات	251	10.3	230	10.4	19	9.7	2	5
المجموع	**2437**	**100**	**2202**	**100**	**195**	**100**	**40**	**100**

الجدول رقم (B 2-14): رأي أصحاب المؤسسات في الفرص/ العوامل التي قد يكون لها تأثير إيجابي في العام المقبل في حالة حدوثها (متعدد الإجابات)

الفرص	المجموع	%	الصغرى		الصغيرة		المتوسطة	
			العدد	%	العدد	%	العدد	%
المساعدة المالية / الحصول على قروض	349	13.9	327	14.4	17	8.4	5	12.5
توفير فرص عمل	273	10.9	259	11.4	11	5.4	3	7.5
الاستقرار أو تحسن الوضع الاقتصادي	239	9.5	211	9.3	23	11.4	5	12.5
الاستمرار في دفع رواتب القطاع الحكومي	201	8	187	8.3	13	6.5	1	2.5
خفض أو استقرار سعر صرف الدولار	188	7.6	166	7.4	21	10.4	1	2.5
استقرار الوضع الصحي / انتهاء جائحة كورونا	153	6.1	141	6.3	9	4.5	3	7.5
تقديم الدعم الحكومي	147	5.9	132	5.8	12	5.9	3	7.5
تطوير الأعمال / توسيع المشاريع	132	5.3	115	5.2	13	6.5	4	10
تحسين الوضع الأمني / الشعور بالأمان	117	4.7	104	4.6	13	6.5	-	0
دعم المزارعين (توفير الأسمدة والمبيدات ...)	56	2.2	40	1.8	11	5.5	5	12.5
إعادة الإعمار / إعادة بناء البنية التحتية	54	2.1	45	2	8	4	1	2.5
رفع حظر التجول / فتح الأسواق / فتح المدارس	48	1.9	46	2	2	1	-	0
انخفاض أسعار المواد الأساسية	40	1.6	32	1.4	8	4	-	0
منع أو تخفيض الاسترادات	34	1.4	29	1.3	5	2.5	-	0
إنشاء مشاريع الري	34	1.4	23	1	10	5	1	2.5
تقديم التبرعات	30	1.2	29	1.3	1	0.5	-	0
الاستقرار بتجهيز الطاقة الكهربائية	28	1.1	25	1.1	2	1	1	2.5
التعيينات الوظيفية في الدوائر الحكومية	26	1	25	1.1	1	0.5	-	0
زيادة الدخل	23	0.8	21	0.9	1	0.5	1	2.5
دعم المواد الأولية	22	0.8	18	0.8	3	1.6	1	2.5
الانضمام إلى شركات الاستثمار	20	0.8	17	0.7	2	1	1	2.5
زيادة إيرادات الدولة الناتجة من بيع النفط	17	0.7	16	0.7	1	0.5	-	0
انخفاض أسعار الوقود	17	0.7	16	0.7	1	0..5	-	0
أخرى	264	10.5	246	10.5	14	6.9	4	10
المجموع	**2512**	**100**	**2270**	**100**	**202**	**100**	**40**	**100**

الجدول رقم (14-2 C): رأي أصحاب المؤسسات حول نوع الدعم الحكومي المطلوب لتحسين الأعمال (متعدد الإجابات)

نوع الدعم المطلوب	المجموع	%	الصغرى		الصغيرة		المتوسطة	
			العدد	%	العدد	%	العدد	%
المساعدة المالية (أنواع مختلفة من الدعم، مثل المنح والمساعدات وما إلى ذلك، المصرفية وغير المصرفية)	1046	37.5	969	38.4	69	30.8	8	18.2
تطوير البنية التحتية (الكهرباء، المياه، الصرف صحي)	533	19.1	485	19.2	41	18.3	7	15.9
تحسن الوضع الامني	346	12.4	315	12.5	23	10.3	8	18.2
توفير مواد أولية للإنتاج والخدمات	217	7.8	162	6.4	48	21.4	7	15.9
تسهيل الإجراءات الرسمية (الروتينية)	149	5.3	139	5.5	7	3.1	3	6.8
تأمين الرواتب لموظفي القطاع الحكومي	130	4.7	125	5.0	4	1.8	1	2.3
أماكن ثابتة ومناسبة لممارسة الأعمال	100	3.6	86	3.4	12	5.4	2	4.5
توفير فرص العمل	88	3.2	84	3.3	4	1.8	-	-
خفض أو استقرار سعر صرف الدولار	46	1.6	40	1.6	3	1.3	3	6.8
إنشاء مشاريع جديدة / مشاريع ري	28	1.0	18	0.7	6	2.7	4	9.1
حماية المنتج المحلي	16	0.6	14	0.6	2	0.9	-	-
تحسين الوضع الاقتصادي	14	0.5	11	0.4	3	1.3	-	-
خفض أسعار الوقود	9	0.3	9	0.4	-	-	-	-
دعم البطاقة التموينية	9	0.3	8	0.3	1	0.4	-	-
تخفيض الضريبة المفروضة	6	0.2	5	0.2	1	0.4	-	-
توفير الضمان الاجتماعي	5	0.2	5	0.2	-	-	-	-
أخرى	49	1.8	48	1.9	-	-	1	2.3
المجموع	**2791**	**100**	**2523**	**100**	**224**	**100**	**44**	**100**

الجزء ج: رسائل مسح المؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة 2020

15- بيئة تشغيل المؤسسات

15-1 رؤية التنمية الوطنية

تركز رؤية خطة التنمية الوطنية (NDP) 2018-2022 على تحقيق انتعاش اقتصادي قوي من خلال تنفيذ برامج التنمية المستدامة. كما تؤكد هذه الخطة على دور القطاع الخاص كمساهم رئيسي في تطوير قاعدة اقتصادية متنوعة، وتوفير الخطط الحكومية لتطوير وتنفيذ الإصلاحات اللازمة لتحقيق ذلك.

تنص رؤية التنمية الوطنية على أن الحكومة ستمكّن من تحويل الاقتصاد العراقي إلى اقتصاد السوق. وتنص الخطة على أن العراق سيحقق معدل نمو اقتصادي يصل إلى 7% برفع الناتج المحلي الإجمالي من 182.2 تريليون دينار عراقي عام 2015 إلى 292.5 تريليون دينار عراقي عام 2022.

والقصد من ذلك هو التوجه نحو اقتصاد متنوع باستخدام موارد النفط كعامل تمكين، حتى لو استمر في توفير الأساس للنمو والاستقرار على المدى المتوسط.

ستستمر حكومة العراق بدعم من المانحين الدوليين في أداء دور مهم في الإصلاحات التنظيمية والسياسات التمويلية لدعم المؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة لتمكين هذا القطاع من النمو والازدهار وليصبح مساهماً أساسياً في التوظيف وبناء اقتصاد العراق المستدام.

15-2 الاعتبارات الرئيسية

توفر نتائج المسح قاعدة مركزية تساهم في إيجاد البيانات اللازمة لتقديم الدعم المطلوب لتوجهات الإصلاح الاستراتيجي لخطة التنمية الوطنية وكذلك لاستراتيجية تطوير القطاع الخاص (PSDS) في عدة مجالات:

- تحسين المتطلبات القانونية والتنظيمية والإدارية لبدء عمل تجاري واستثمار إقليمي.
- إصلاح إدارة الضرائب.
- تحسينات في أداء الوزارات والهيئات العامة التي تنظم الاقتصاد وتقدم الخدمات للقطاع الخاص والمواطنين بشكل عام.
- تحسين الوصول إلى الخدمات المالية وخدمات تطوير الأعمال.
- تنمية المهارات ورفع مستوى الإنتاجية على صعيد المؤسسات.
- تعزيز تمثيل قطاع الأعمال من خلال الشراكة مع منظمات الأعمال والشبكات.
- تحسين التجارة الداخلية والتجارة الدولية لتبسيط سلسلة التوريد وخفض التكاليف وتسهيل التصدير.
- تحسين جودة المنتجات والخدمات من خلال تشجيع المنافسة الداخلية لتحقيق متطلبات الجودة على مستوى التصدير.

- تحسين سياسات الاستثمار على المستويين المركزي والمحلي من خلال التركيز على القطاعات الاقتصادية التي لها أكبر تأثير على النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل، بدلاً من التركيز على العقارات التجارية (على سبيل المثال، ركزت هيئة استثمار بغداد (BIC) على تطوير مراكز التسوق في السنوات العشر الماضية).

- هناك حاجة إلى الابتعاد عن القطاع العام المتضخم الذي يفرض عبئاً كبيراً على الأجيال القادمة، والتوجه نحو إطار عمل رشيق وفعال لتقديم الخدمات الهادفة لبناء اقتصاد التنمية. تدرك الحكومة أن النظام الحالي غير مستدام حيث أصدرت ورقة بحثية (الورقة البيضاء) في أكتوبر 2020 توضح الرؤية المستقبلية (الإطار 15-2 A). توقفت الحكومة عن التوظيف، ولكن لا تزال هناك فجوة كبيرة في الأداء يجب سدها ويجب القيام بذلك في بيئة ترغب في الوظيفة الحكومية على حساب الوظيفة في القطاع الخاص (الإطار 15-2 B).

الإطار (15-2 A): إصلاح القطاع العام

حددت الحكومة رؤية لإصلاح جذري للاقتصاد العراقي في "ورقة بحثية" إلى المشرعين والفصائل السياسية.

تدعو هذه الدراسة لخفض رواتب القطاع العام والقيام بإصلاحات مالية للدولة حيث من شأنها أن تقوض أنظمة المحسوبية التي استخدمتها النخبة السياسية لترسيخ سلطتها.

يعتمد العراق على صادرات النفط لتمويل 90٪ من إيرادات الدولة. وقد هوت هذه الإيرادات إلى 3.5 مليار دولار في المتوسط شهريًا منذ انهيار أسعار النفط في وقت سابق من عام 2020.

هذا هو نصف الـ 7 مليارات دولار شهريًا اللازمة لدفع النفقات العاجلة. من ذلك، هناك 5 مليارات دولار لرواتب القطاع العام ومعاشات التقاعد، وفقًا لأرقام وزارة المالية. كما يستورد العراق تقريبا كل ما يحتاجه من أغذية وأدوية. مع احتياطيات من العملات الأجنبية تبلغ 53 مليار دولار، يقدر البنك الدولي أن البلاد يمكن أن تحافظ على هذه الواردات لمدة تسعة أشهر أخرى. وتمثل الديون الخارجية 316 مليون دولار أخرى.

كما يدعو البحث أيضاً إلى خفض مدفوعات القطاع العام من 25٪ من الناتج المحلي الإجمالي إلى 12٪، لكنه لا يوضح كيف يتم ذلك. قال المسؤولون إن إحدى الخطوات قد تكون إعادة الضرائب على استحقاقات موظفي الخدمة المدنية التي كانت الإدارات السابقة قد ألغتها.

المصدر: أسوشيتد برس - 23 تشرين أول 2020 بتصرف

- حث الإدارة العامة على الاستجابة لاحتياجات المؤسسات. تكييف أدوات السياسة العامة مع احتياجات المؤسسات وتسهيل مشاركتها في عملية المشتريات العامة.

- تظل بيئة التشغيل هي العائق الرئيسي أمام تنمية المؤسسات (الإطار 15-2 C). يجب تمكين هذه المؤسسات من تحويل التحديات البيئية إلى فرص.

الإطار (15-2 B): تصور التوظيف الحكومي

التصور العام والتوقعات هي أن التوظيف الحكومي آمن، ويوفر الأمان مدى الحياة، حيث يعمل الموظفون ساعات أقل، ويحصلون على المزيد من الامتيازات، ويكتسبون في النهاية العديد من المزايا التي تشمل القروض الحكومية والامتيازات الأخرى.

المصدر: http://annabaa.org/arabic/investigations/14577

- تشجيع ودعم المؤسسات للاستفادة من نمو السوق.

- تقديم الدعم لإنشاء ونمو الشبكات والتكتلات التي يمكن أن توفر للمؤسسات التقنيات والمنتجات والعمليات الجديدة، وتسهل الوصول إلى الخدمات المتقدمة.

- معظم المؤسسات في العراق غير مسجلة وقد امتنعت عن الالتزام بالبيئة القانونية والنظامية الحالية لأنها تعتبر نفسها غير ذات صلة بها. وشمل ذلك تسجيل الأعمال، والتعامل مع الحكومة، وأداء الأعمال، والوصول إلى الائتمان، والوصول إلى الأسواق، والوصول إلى التكنولوجيا والابتكار، والشبكات ومستويات المهارات.

- أكد مسح المؤسسات مشكلة النقص في المهارات التي تتطلب وضع خطط عمل شاملة لتعزيز المهارات التقنية ومهارات العمل ومهارات تنظيم المشاريع لديها.

هنـــاك حاجـــة لتشـــجيع المؤسســـات علـى التسـجيل. عـدم التسـجيل يحـرم المؤسســـات مـــن فـــرص النمـــو والتنمية.

إن عمليـــة التســـجيل ضـــرورية لكيانـات القطـاع الخـاص لأنهـا تـدعم هـذه المؤسسـات فـي الوصـول إلـى التمويـل وتطـوير الأعمـال والعولمـة. لـــذلك هنـــاك حاجـــة إلـــى تـــدخل الحكومـــة لزيـــادة معـــدل تســـجيل المؤسسات.

3-15 تنمية المؤسسات: الرسائل

تقدم الأقسام من 16 إلى 22 لكل مجال من مجالات البحث في المسح ملخصاً للنتائج الرئيسية والتحديات المرتبطة بها والرسائل الرئيسية التي تستجيب لهذه التحدّيات.

الإطار (15-2 C): آراء رجل الأعمال (بتصرف)

ذكر رجل أعمال عراقي في مقابلة أن بيئة الأعمال هي في حالة "تنمر" على القطاع الخاص. بالنسبة للمعاملات التجارية حيث تكون المؤسسة العامة هي المشتري:

- يستغرق الأمر حوالي عام أو عامين لاتخاذ قرار بشأن عقد.
- تقلب الأسعار والتكاليف يعمل دائماً ضد القطاع الخاص.
- بمجرد توقيع خطاب القبول، يستغرق إصدار خطاب الاعتماد وقتاً طويلاً. لا يمكن للمصرف التجاري العراقي أن يصدر الائتمان مباشرة، ولكن يجب أن يمر من خلال مصرف وسيط آخر خارج العراق. هذه ممارسة تستغرق وقتاً طويلاً.
- تعتبر العقود من طرف واحد وهي غير متوازنة وبشروط صعبة. لا شيء يتحرك بدون رشوة.
- المدفوعات تتأخر لشهور.
- الفساد مستشر
- إن العقوبات والرشاوى وتكلفة الوقت، تؤدي غالباً إلى تخفيف الأرباح.

المؤسسات التي تحتاج إلى الاستيراد تمر بتجربة مثيرة للسخط:

- تخليص الشحنات في الميناء: يأخذ وقت 6 أشهر وأكثر مع غرامات التخزين المستحقة.
- تتطلب إجراءات المصرف التجاري العراقي وثائق معقدة تتطلب مصادقة من العميل، وهي عملية قد تستغرق من 4 إلى 6 أسابيع للحصول على أموال بعد إصدار جميع الموافقات على الدفع من قبل العميل والمصرف التجاري العراقي.
- غالباً ما تتأخر استعادة ضمان الأداء أو يتم إلغاؤه، حتى بعد إبرام العقد.
- تعد ثقافة وسلوك موظفي القطاع العام أكبر عائق في النظام (إهمال، لامبالاة، فساد).
- يعمل موظفو القطاع العام 180 يوم في السنة، ووقت العمل الفعلي في اليوم 17 دقيقة بحسب دراسة دولية.
- يعتبر قانون الضرائب من أقدم قوانين الضرائب في العالم. يعتبر موظفو قسم الضرائب الأكثر فساداً.

بالنسبة للتكاليف التشغيلية للإنتاج:

- الممارسات الفاسدة في التعامل مع قراءات عدادات الكهرباء.
- قفزت تكلفة وقود الديزل للمولدات الصناعية من 10 إلى 60 سنت، ويجب أن يوفر أي مشروع جديد محطة الطاقة الكهربائية الخاصة به، مما يجعل المنتجات المحلية غير قادرة على المنافسة.
- انخفض مستوى مهارة الموظف العادي، مع الحاجة إلى تدريب واسع.

16- وصول المؤسسات إلى التمويل - التحديات والرسائل

أظهرت البيانات التي تم جمعها في المسح أن هناك اعتماداً منخفضاً على التمويل من المؤسسات الرسمية. لم يكن هناك فرق كبير بين المؤسسات المسجلة وغير المسجلة في هذا الصدد، ولكن يوجد فرق كبير على مستوى النوع الاجتماعي.

أوضحت نتائج المسح التحديات والقيود حول الوصول إلى التمويل، وأخذت في الاعتبار عند صياغة الرسائل والسياسات والبرامج المستقبلية لمساعدة المؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة في ريادة أعمالها.

16-1 النتائج الرئيسية

أ) استخدام الخدمات المصرفية

هناك 1% من المؤسسات فقط لديها نوع من أنواع الحسابات المصرفية التجارية الرسمية. يعتمد الباقي على المعاملات النقدية والإدارة المالية الشخصية، و توزعت الاجابات حول أسباب عدم استخدام الخدمات المصرفية على النحو التالي:

- 31% نوع العمل لا يتطلب حساباً.
- 27% من المؤسسات لم يكن لديها ما يكفي من المال لفتح حساب مصرفي.
- 25% وجدوا أنه مكلفاً للغاية.

ب) مصادر التمويل الائتماني

حصلت 22% من المؤسسات على تمويل ائتماني، بالمقابل لم تخطط 55% منها للحصول على التمويل. ومن بين المؤسسات التي استجابت لتحديد نوع التمويل المكتسب، أتى توزيع المصادر الرئيسية للتمويل على النحو التالي:

- 46% مصادر شخصية (العائلة والأصدقاء 34%، الادخار الشخصي 12%).
- 39% مصارف (31% قرض مصرفي و8% قروض صغيرة).
- 15% أخرى

التمويل المكتسب بعد بدء العمل: وكانت المصادر الرئيسية للتمويل 71% مصادر شخصية (وكانت مقسمة على النحو التالي، العائلة والأصدقاء 57%، المدخرات الشخصية 14%)، و10% مؤسسات مالية، و11% قرض مصرفي ولم تشكل القروض الصغيرة سوى 8%.

لم يكن لدى غالبية المؤسسات (77%) أية أصول عند قيامها بتأسيس أعمالها. كما أن 62% منها لم تخطط للحصول على تمويل بعد بدء أعمالها و30% حاولت الحصول على تمويل لكنها لم تنجح. كما أفادت نسبة 9% التي حصلت على التمويل بعد بدء أعمالها، الأسباب الرئيسية لاستخدامها لهذا التمويل، ما يقارب النصف ترغب بالتمويل لغرض التوسعة بينما البقية ترغب التمويل لأسباب متعددة منها:

- 7% إدخال منتجات جديدة.
- 7% لتسديد الفواتير/ المصاريف غير المسددة.
- 6% لزيادة المخزون.

ج) معوقات الوصول إلى التمويل المطلوب

أفاد 62% من جميع المؤسسات أنه كان من الصعب للغاية الحصول على تمويل، بينما يعتقد 30% أنه "صعب إلى حد ما" وقال 8% إنهم "ليس لديهم صعوبة". وقد عزى المستجيبون ذلك للأسباب التالية:

- عدم وجود دعم حكومي 26%.
- عدم وجود ضمانات 24%.
- معدلات فائدة مرتفعة 19%.

ذكر المشاركون في المسح الذين قدموا طلبات للحصول على تمويل وتم رفض طلباتهم، بأن الأسباب الرئيسية لرفضهم هي التالية:

- غياب الضمانات 44%.
- الممول يتجنب المخاطرة 11%.
- أداء مالي ضعيف 6%.

2-16 التحديات والرسائل

تبيّن من خلال نتائج المسح وجود عقبات الرئيسية للوصول للتمويل وعلى أساسها تم إعداد الرسائل لمجموعة من الحلول من أجل خلق بيئة أعمال يمكن أن تؤدي إلى تطوير آليات وتعاملات مالية ملائمة.

التحديات الأساسية

- الصعوبات في الحصول على التمويل.
- الاعتماد على التمويل الشخصي والعائلي.
- ضعف خطط التمويل الحكومية.
- نظام مصرفي شديد التحفظ ويفضل التعامل مع القطاع العام
- عجز المؤسسات عن توفير ضمانات، الإقراض الإضافي المشروط.
- الافتقار إلى قدرات التخطيط التجاري والمالي.
- ضعف مهارات المحاسبة والمراجعة

تبقى عملية الحصول على التمويل عاملاً رئيسياً في تنمية ونمو المؤسسات، حيث يعتبر المانع الرئيسي حالياً لتطوير القطاع. أما غالبية المؤسسات فقد فشلت في الحصول على التمويل، أو مع علمها بالصعوبات، لم تحاول ذلك. 1% فقط من جميع المؤسسات التي شملها الاستطلاع لديها حساب مصرفي. ذكرت دراسة للبنك الدولي أن "فريق مشروع الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية قدّر أن أقل من 5% من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القطاع الرسمي قد تلقت قرضاً مصرفياً وأن أقل من 10% منها لديها حساب مصرفي". من بين التجارب الحديثة، خصص المصرف المركزي العراقي (CBI)تريليون دينار عراقي لقروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (800 مليون دولار أمريكي)، ولكن بسبب المتطلبات المعقدة (الضمانات، التاريخ المالي،...) تمكن من صرف 1% فقط من الصندوق.

(المصدر: ILO-CBI 2021)

فجوة التمويل

من مجموع العيّنة البالغ 2017، كان عدد المؤسسات التي تلقت تمويلاً بالفعل 172 (الجدول رقم 16-2). من ناحية أخرى صرح عدد 1495 مؤسسة عن احتياجاتها للتمويل إذا كان التمويل متاحاً. وجاءت نتائج العينة على النحو التالي:

الجدول رقم (16-2): تقدير فجوة التمويل

المقياس	عدد المؤسسات في العينة الفرعية	متوسط المبلغ (مليون دينار عراقي)
القروض الممنوحة	172	11
احتياجات التمويل المبلغ عنها	1495	22.4

وهذا يدل على وجود فجوة تمويل عالية في مجتمع المؤسسات.

الرسائل الرئيسية

لا يزال الافتقار إلى التمويل المطلوب والآليات المالية المناسبة تمثل عقبة رئيسية أمام تنمية المؤسسات حيث يجب معالجة هذا الأمر لتمكينها من الحصول على التمويل الاستثماري أو التمويل اللازم لتطوير مشاريعها وتشغيلها وتحديثها وتوسيعها. الرسائل الرئيسية الفورية المطلوبة هي:

- الشركة العراقية لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (ICEF-SME) والشركة العراقية للضمان المصرفي (ICBG) اللذان تم تطويرهما من قبل الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، كلاهما يعملان مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومع البنوك لدعم قدرة المقترض والمقرض. ينبغي الحفاظ على جهودهما وإنجازاتهما وتعزيزها لتمكين نمو المؤسسات.
- تطوير وتعزيز وتوسيع الأدوات المالية البديلة (القروض ذات الصلة بالقطاع، والقروض الصغيرة، والقروض الميسرة مع حوافز للتجديد عند السداد المبكر، وما إلى ذلك) لخدمة متطلبات تمويل المؤسسات بشكل أفضل. قد تشمل هذه الأدوات القروض الميسرة وتسهيلات المنح وأسعار الفائدة التفضيلية وبرامج ضمان القروض.
- تطوير برنامج لتقديم الخدمات المالية الرقمية (DFS)، أو توفير واستخدام المنتجات والخدمات المالية المسؤولة والميسورة التكلفة من خلال القنوات الرقمية (انظر الجزء هـ: أفضل الممارسات العالمية، القسم 24 "تحسين التمويل الرقمي للمؤسسات").
- بناء قدرات المؤسسات المالية لتقديم المساعدة في تطوير أعمال المؤسسات.
- تقديم دورات تدريبية في مجال محو الأمية المالية للمؤسسات.
- وضع سياسات وبرامج للتمويل المبتكر.
- تبسيط متطلبات وعمليات القروض للمؤسسات.

يجب التعامل مع مبادرات السياسات المالية مع التركيز على تلبية معايير معينة في تمكين نظام تمويل للمؤسسات. ستعتمد مصداقية وجدوى هذه المبادرات بشكل كبير على إشراك والتزام جميع الجهات ذات العلاقة والجهات الفاعلة الرئيسية (في كلا القطاعين العام والخاص). من بينها:

- التأكد من توفر مجمّع تمويلي مخصص لإقراض المؤسسات.
- تنفيذ خطة ضمان ائتمان مناسبة لتسهيل الحصول على التمويل المناسب من قبل المؤسسات.

- تشجيع تطوير مؤسسات للقروض الصغرى مملوكة من قبل القطاع الخاص والتي تتيح توفير تمويل إضافي مع ضمان آليات شفافة وسريعة وغير مكلفة وقابلة للتنفيذ لكل من المقترضين والدائنين.
- إنشاء بيئة مؤسسية وتنظيمية مناسبة للمانحين ومقدمي الخدمات المالية لتقديم منتجات وخدمات مالية مبتكرة التي من شأنها أن تشمل المؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة الحجم "التي لا تتعامل مع البنوك"
- توفير التدريب والدعم الفني لإعداد المؤسسات للوصول إلى التمويل المناسب.
- وضع معايير واضحة للتطبيقات المناسبة بما في ذلك آلية المتابعة المناسبة للطلبات غير الناجحة.
- رفع مستوى الوعي العام بخيارات التمويل المتاحة للمؤسسات.
- الإعلان عن أسعار الفائدة على قروض الأعمال من أجل تعزيز المنافسة والشفافية في المجتمع المالي.
- توفير نظام تنظيمي لتحفيز المؤسسات خاص لكل فئة منها و/ أو لنوع نشاطها. يتم منح كل فئة حوافز محددة في شكل منح أو إعفاءات أو مساعدة خدمات أعمال.
- تشجيع الشراكات الوطنية والإقليمية والدولية مع القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية لتوفير التمويل المطلوب.
- تسهيل إنشاء آلية لتقديم حلول التمويل الإنمائي.

.

17- المؤسسات والعولمة – التحديات والرسائل

يوفر العراق حالياً سوقاً ضيقاً من حيث الطلب وفرص الأعمال، وتعتمد المؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة على الأسواق المحلية. تحتاج هذه المؤسسات أن تكون قادرة للوصول إلى آفاق أوسع محلياً وتطوير الأسواق الدولية، بما يسمح لها توسيع الإنتاج وتحقيق وفرة في حجم المبيعات.

يجب تكريس المزيد من الجهود لتفعيل إمكانات السوق المحلي وتحسين قابلية التصدير للمؤسسات. إن السياسات الداعمة أمراً ضرورياً للعمل في الأسواق الخارجية وكذلك تعتبر خدمات تطوير التجارة حيوية لبناء القدرات في عمليات واستراتيجيات التصدير. نظرًا للقيود المختلفة، لا تتمتع المؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة ولا سيما المؤسسات الناشئة بكفاءات داخلية قوية لوضع خطط السوق وتنفيذها. بالإضافة إلى ذلك، لا يمكنها المشاركة في عمليات المبيعات الواسعة النطاق.

17-1 النتائج الرئيسية

أ) المبيعات / هيكل السوق
تتم 99% من مبيعات المؤسسات في السوق المحلي، حيث يظهر اعتماد كبير على الظروف الاقتصادية المحلية، علاوة على ذلك، 95% من المؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة تفتقر إلى أي خطط لأي شكل من أشكال التصدير.

ب) التصدير
حاولت 2.5% من المؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة التصدير ولكنها لم تنجح. وذكر 2% آخرون أن لديهم خططاً للتصدير.
صرح 43% من المؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة أن منتجاتها غير مسموح بها للتصدير، وصرح 97% أنه ليس لديهم علاقة مباشرة بمؤسسات غير عراقية.

17-2 التحديات والرسائل

سلط المسح الضوء على سوق محليّ يحدّ من إمكانية الوصول والتوسع للمؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة (على الرغم من أن المسح يجب أن يأخذ في الاعتبار تأثير جائحة كورونا- 19).
في ما يلي ملخصاً للتحديات الرئيسية التي تم تحديدها، إلى جانب الرسائل في مجالات محددة تحتاج إلى وضعها في خطة متعددة الجوانب من شأنها تعزيز الوصول إلى الأسواق الإقليمية والعالمية للمؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة.

التحديات الأساسية
- الاقتصار على السوق المحلي.
- ضعف القدرات التسويقية.
- ضعف عملية للتصدير.
- ضعف التعامل مع المؤسسات الدولية.
- ضعف الوعي بأي فرص تجارية ذات صلة.

الرسائل الرئيسية

تبدأ المؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة أعمالها دائماً باستثمارات منخفضة، وبالتالي لا تمتلك ميزانية كافية لعملية التسويق؛ لأن جهود التسويق قد تكون مكلفة، على الرغم من وجود أدوات منخفضة التكلفة، مثل الإنترنت والهواتف الذكية ووسائل التواصل الاجتماعي. تحتاج هذه الأدوات إلى معرفة معينة يجب التعامل بها في إطار خصائص السوق ولوجيستياته.

نظراً لمحدودية الوعي التسويقي، لا تستطيع المؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة اكتساب الوعي أو الاهتمام بالأسواق المستهدفة. بالإضافة إلى ذلك، تعد عملية البحث والتطوير عاملاً آخر غائباً ولكنه ضرورياً لتحديد العملاء الجدد والمنتجات الجديدة والتغيير في المنتجات وفقاً لاحتياجات السوق المستهدف.

إن الاعتماد على السوق المحلي بالإضافة إلى عدم الانخراط في المشاركة في الأسواق الإقليمية والعالمية يخلق فجوة في المعرفة والمهارات مما يؤدي إلى العديد من المشاكل في النمو والتوسع بالنسبة لهذه المؤسسات.

بعض المبادرات الرئيسية التي يجب أخذها بعين الاعتبار هي:

البوابة الرقمية

- تطوير قاعدة بيانات مركزية للمعلومات وبوابة إلكترونية للمؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة، حيث يمكن الوصول إلى جميع البيانات في برنامج "سهل الاستخدام" (خاصة عبر تكنولوجيا الهاتف المحمول)، من خلال ترتيبات موقع الويب والتجارة الإلكترونية لتمكين هذه المؤسسات من الارتباط مباشرة بالمصدرين والمستوردين وتعزيز شبكة التسويق الخاصة بهم.
- توفير معلومات خاصة بالسوق وفرص الوصول للأسواق المحلية والإقليمية والعالمية لكل قطاع.
- توفير المعلومات الخاصة بالسلع ذات الصلة على بوابة معلومات المؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة.
- تأسيس مركز للبحوث والمعلومات لتسهيل تجميع كافة متطلبات المؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة.
- توافر معلومات الأسواق الخارجية للمؤسسات للوصول إلى الأسواق الدولية.

المعارض التجارية

- تنظيم المعارض التجارية السنوية التي تقام في المدن الكبرى ومراكز الأسواق.
- دعم المؤسسات للمشاركة في المعارض التجارية. بما في ذلك الدعم الفني للمصدرين من خلال دعم مشاركتهم في المعارض التجارية.
- تسهيل الحكومة للبعثات الترويجية لإتاحة الفرصة أمام المؤسسات لتسويق منتجاتها والبحث عن أفكار تجارية جديدة وتأسيس شراكات تجارية.
- إعداد برنامج استثمار دولي تقوده الحكومة يستهدف القطاعات الأكثر جاذبية للشركات العالمية للاستثمار فيها. ويمكن أن تكون هذه المبادرة إجراءً محدداً للاستثمار الأجنبي المباشر في العراق، يساهم في توفير التسهيلات المحتملة للقطاعات الجديدة أو الناشئة التي سيتم استكشافها من خلال خلق الحوافز والبرامج الدولية المؤاتية.

مواقع التسويق

- منافذ للتسويق في المواقع ذات الكثافة السكانية العالية لمساعدة المؤسسات على تسويق منتجاتها.
- الأسواق المفتوحة مع البنية التحتية المناسبة لتسهيل وصول المنتجات إلى الأسواق ووصول المستهلك.

الحوافز

- دعم تطوير المنتجات وتحسين الجودة والتغليف والعلامات التجارية وشبكات السوق للمؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة للمنافسة محلياً ودولياً.
- الربط مع تجارة الجملة بالنسبة للمؤسسات لضمان الأسواق.
- استكشاف وإنشاء حوافز للمؤسسات لتشجيع وتعزيز التصدير والمشاركة في التجارة الإقليمية أو الدولية. على سبيل المثال، من خلال إنشاء روابط مع المؤسسات المحلية والدولية في نفس القطاعات التي قد تستفيد من التكامل مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في سلاسل التوريد الخاصة بها (يمكن أن يبدأ ذلك محليًا ويتطور إلى المستويات الإقليمية).

18- التوظيف والموارد البشرية – التحديات والرسائل

تعتبر المؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة محركاً اقتصاديا رئيسياً لتعزيز النمو في العراق، نظراً لمساهمتها في توليد الدخل، وإيجاد فرص عمل، والمساهمة في الناتج المحلي الإجمالي. يعرض هذا القسم حول التوظيف والموارد البشرية أهم النتائج المتعلقة بحجم العمل والقوى العاملة، توزع القوى العاملة حسب النشاطات الاقتصادية ومصادر وقنوات التوظيف وتدريب الموظفين.

أظهرت البيانات التي تم جمعها أن المؤسسات غير المسجلة تهيمن على قطاع المؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة، ودلت على وجود اختلالاً كبيراً بين أعداد المشتغلين الذكور وبين أعداد المشتغلات الاناث، وعلى ضعف عملية التوظيف، ونظام إدارة الموارد البشرية (HRM)، وخطط التدريب المحدودة.

استناداً إلى نتائج المسح في قسم التوظيف والموارد البشرية، تم تحديد التحديات التالية، التي ينبغي أن تؤخذ في عين الاعتبار لأي رسائل وسياسات أو برامج مستقبلية.

18-1 النتائج الرئيسية

تشمل النتائج العناصر الرئيسية التالية:
- تصنيف المؤسسات وعملية التوظيف
- نوع الموظفين
- المستوى التعليمي للموظفين
- عمر الموظف
- المنصب الوظيفي
- مصادر التوظيف
- تدريب العاملين

أ) تصنيف المؤسسات وعملية التوظيف
- بلغ إجمالي عدد المشتغلين في المؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة التي شملها المسح 3886 موظفاً، وبلغ عدد الذكور 3738 موظفاً (96.2%) والإناث 148 موظفاً بنسبة إجمالية (3.8%).
- تشكل المؤسسات غير المسجلة غالبية العينة بواقع 1679 مؤسسة، بنسبة 83.1%، بينما تشكل المؤسسات المسجلة 338 مؤسسة بنسبة إجمالية 16.8%.

ب) المستوى التعليمي لموظفي المؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة
- أفاد (23%) من المستجيبين (281 مستجيب) أن موظفيهم ليس لديهم تعليم رسمي.
- أفاد 396 مستجيب (32%) أن لدى موظفيهم تعليم ثانوي / متوسط، في حين ذكر 303 مستجيب (25%) أن موظفيهم لديهم تعليم ابتدائي.

ت) عمر الموظفين
كانت نسبة الفئات العمرية الرئيسية للمشتغلين موزعة على النحو التالي:
- 1025 مستجيباً (50.8%) تتراوح أعمارهم بين 25 و 44 سنة
- 575 مستجيباً (28.5%) تتراوح أعمارهم بين 45 و 64 سنة
- 327 مستجيباً (16.2%) تتراوح أعمارهم بين 15 و 24 سنة

ث) المناصب الوظيفية
أظهر المسح أن موظفي الموارد البشرية (HR) أقل الوظائف المتاحة في العينة التي شملها المسح، فقط 7 مستجيبين حوالي (1%)؛ في حين سادت العمالة الماهرة وغير الماهرة (في القطاعات المهنية) بـ 363 استجابة (36.7%).

ج) مصادر التوظيف
بيَّن المسح أن الغالبية، 625 إجابة (77%) فضلت المعارف الشخصية كمصدر للتوظيف.

يفضل معظم المستجيبين التوظيف عبر المعارف الشخصية، حيث ليس لها أي تكلفة على المؤسسات كما إنها قناة للحصول على أفراد محليين ذات الصلة بالمهام المطلوبة وكونهم مستعدين للعمل لساعات طويلة إذا لزم الأمر.

ح) تدريب الموظفين
- أفاد نصف المستجيبين أن هناك حاجة إلى مهارات مهنية عملية: 450 مستجيب (49.3%).
- أفاد 17 مشاركاً أن المؤسسة لا تقدم أي نوع من التدريب.

على الرغم من تحديد وفهم الحاجة إلى التدريب لتطوير وتحسين معرفة ومهارات الموظفين، فإن غالبية المؤسسات في العينة لم تقدم أي برامج تدريبية؛ ويمكن أن يعود ذلك لعدم قدرتها على تحمل تكلفة التدريب.

2-18 التحديات والرسائل

حدد المسح التحديات الرئيسية التي تواجه التوظيف والقوى العاملة وتهدف الرسائل إلى تقديم حلول من أجل خلق بيئة عمل يمكن أن تؤدي إلى تعزيز عملية التوظيف في القطاع الخاص.

التحديات الأساسية

سوق القوى العاملة غير الرسمي
يميل أصحاب المؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة إلى اعتماد عقود العمل الحر، أو عدم تسجيل الموظفين، أو اللجوء إلى وسائل أخرى لخفض تكاليفهم الثابتة. أدى ضعف الحوافز المقدمة من الجهات الحكومية للمؤسسات لخلق فرص عمل رسمية إلى استمرار اعتماد المؤسسات على سوق العمل غير الرسمي.

ضعف نظام إدارة الموارد البشرية
- ليس لدى غالبية المؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة ميزانية لوظيفة "الموارد البشرية"، لذلك يتم التوظيف والاختيار في الغالب من قبل المالك أو المدير.
- تولي المؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة اهتماماً أقل بإدارة الموارد البشرية (HRM) حيث تركز أكثر على العمليات التجارية اليومية.

ندرة العمالة الماهرة وتكلفتها
- يعتبر تحديد المرشح المناسب للوظائف الشاغرة تحدي اساسي للمؤسسات لعدة اسباب أهمها:

- يضيف ارتفاع أجور العمالة الماهرة عبء على المؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة خاصة عند وجود صعوبات في الحصول على تمويل من المصارف والمؤسسات المالية وضعف الحوافز المقدمة من الجهات الحكومية.
- تسرب العمالة الماهرة للمؤسسات الكبيرة القادرة على دفع رواتب جيدة مقارنة مع رواتب المؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة.
- ليس لدى معظم المؤسسات إجراءات واضحة لعملية التوظيف حيث تعتمد على إجراء مقابلات سريعة لا تستطيع من خلالها تحديد المرشح المناسب للوظيفة.

بناء القدرات (التدريب وتنمية المهارات)

لا تمتلك المؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة الميزانية الكافية لتدريب موظفيها ورفع مهاراتهم مما يؤدي في النهاية إلى صرفهم واستبدالهم.

الرسائل الرئيسية

يعتبر ضعف الحوافز الحكومية المقدمة للمؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة، وضعف نظام إدارة الموارد البشرية (HRM) وبناء القدرات، من المعوقات الرئيسية لنشاطات هذه المؤسسات. ومن الضروري معالجة هذه الأمور لتمكين استدامة المؤسسات ونموها. في ما يلي الرسائل الرئيسية:

خلق بيئة مناسبة للمؤسسات لإضفاء الطابع الرسمي

ينبغي على الجهات الحكومية تقديم حوافز لخفض التكلفة على المؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة لتصبح رسمية، وتسهل انتقالها من الاقتصاد الموازي إلى الاقتصاد الرسمي من خلال:

- تطوير بيئة وأطر عمل قانونية محابية لعمل المؤسسات وتقديم حوافز ضريبية وتطوير البنية التحتية لتسهيل نشاطات المؤسسات وتخفيف التكلفة التشغيلية عليها.
- تقديم حوافز ضريبية ومادية في حال تسجيل المؤسسات لدى الجهات الرسمية. اعتماد إجراءات ضريبية مبسطة وتوفير الضمان الاجتماعي.
- تطوير آليات تنسيق فعالة قوية بين الجهات ذات العلاقة في القطاعين العام والخاص من أجل دعم المؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة.
- دور المنظمات غير الحكومية / الجمعيات: يمكن للجمعيات والغرف التجارية للمؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة أن تؤدّي دوراً مهماً في تسهيل تسجيل المؤسسات غير الرسمية، كما يمكنهم تقديم المعلومات الضرورية لتسجيل المؤسسات والمساعدة في تسجيل الاقرار الضريبي وتسهيل استيفاء المتطلبات التنظيمية.
- تقديم الخدمات الإلكترونية الحكومية (بوابة أو منصة الكترونية للمؤسسات)، لتشمل خدمات التسجيل والإجراءات الإدارية الالكترونية للمؤسسات (التسجيل والاقرار الضريبي وما إلى ذلك)، وتقليل الازدواجية بين الجهات المختلفة من خلال تحسين التنسيق بينها.

التوظيف

- تحتاج وزارة العمل والشؤون الاجتماعية إلى اعتماد سياسات تساهم في جذب العمالة الماهرة وتسهل عملية وصول المؤسسات إليها وتوظيفها.
- تعزيز معايير المهارات لزيادة تنافسية قوة العمل العراقية.

- إطلاق برنامج للبحث عن وظائف تلبي احتياجات السوق، والتنسيق مع المؤسسات التعليمية لتقديم مناهج تعليمية تتماشى مع التوجهات الاقتصادية في العراق وحاجة المؤسسات وتقديم خدمات مطابقة للأفراد الباحثين عن عمل وللمؤسسات الباحثة عن موظفين.

بناء القدرات

- تحتاج الهيئات الحكومية ذات العلاقة أن توسّع برامج التعليم الفني/ المهني لتفي باحتياجات السوق، ومواءمة برامج التعليم الفني مع متطلبات القدرات الجديدة، كما وتشجيع غرف التجارة، حاضنات الأعمال، الجامعات ومراكز التدريب على زيادة قدرتها الاستيعابية مع الحصول على شهادات اعتماد للبرامج ذات التأثير المرتفع.
- مساعدة المؤسسات على رفع قدرات ومهارات رأس مالها البشري من خلال توفير حوافز مناسبة لبرامج تدريب مستهدفة، والتأكد من كفاءة مقدّمي خدمات التدريب.
- مساعدة المؤسسات على تنظيم جلسات تدريبية حول مهارات محددة، تساعد في تطوير برامج تدريب تفصيلية.

تغيير تصور الموارد البشرية في المؤسسات

- تحتاج المؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة إلى اللجوء إلى مؤسسات خارجية للمساعدة في إدارة الموارد المالية والقانونية والتوظيف والموارد البشرية والامتثال والخدمات الأخرى. مع نمو حجمهم، يصبح الاستثمار في الموارد البشرية أمراً بالغ الأهمية لأن الممارسات والعمليات غير المحترفة لا يمكن أن تدعمهم على المدى الطويل.

19- الابتكار والتكنولوجيا - التحديات والرسائل

يهدف الابتكار والقدرة التنافسية التكنولوجية للمؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة إلى تطوير وإنشاء نماذج أعمال ومؤسسات جديدة من خلال الوصول إلى تقنيات مبتكرة ميسورة التكلفة وفعالة من حيث التكلفة ومتاحة لجميع المؤسسات. يختلف "معدل الاستخدام" الحالي في العراق للتقنيات بشكل كبير. جميع القنوات التي تم فحصها في الاستطلاع كانت "غير مستغلة بشكل كافٍ"، وكان الاعتماد الأكبر للأعمال على الهاتف المحمول (40%).

أشارت 77 مؤسسة إلى استخدامها لوسائل التجارة الإلكترونية على مستوى ما، كما أجابت 533 مؤسسة على أسئلة استخدام الابتكار المتقدم.

19-1 النتائج الرئيسية

أ) استخدام التكنولوجيا الرقمية

- تعتمد 40% من المؤسسات على استخدام الهاتف المحمول لأعمالها "اليومية".
- ما يقرب من 94% من المؤسسات لا تستخدم "التجارة الإلكترونية" أو "موقع الويب".
- لم يستخدم 76% من إجمالي المؤسسات الذين شملهم الاستطلاع "الإنترنت" لتلبية احتياجات أعمالهم.
- لم يستخدم 72% من المؤسسات "وسائل التواصل الاجتماعي" لتلبية احتياجات أعمالهم.

الأسباب الرئيسية التي أدت إلى انخفاض معدل استخدام القنوات الرقمية ما عدا الهاتف المحمول هي:

- 63.2% لا يحتاجون إلى قنوات رقمية للتسويق أو الترويج لأعمالهم.
- 10.6% لا يعرفون كيفية استخدام هذه القنوات.
- 7% اعتبروا أن هذه القنوات باهظة الثمن.

ب) التجارة الإلكترونية

استخدمت 77 مؤسسة وسائل التجارة الإلكترونية لأعمالها، وكان لدى 40 منها بوابة إلكترونية مخصصة، بينما استخدمت 37 مؤسسة نظاماً بديلاً.

ت) الابتكار

أجابت 533 مؤسسة على الأسئلة المتقدمة حول مستوى التكنولوجيا الرقمية والابتكار، ودرجة الاعتماد على التكنولوجيا الجديدة. أشارت النتائج الرئيسية على ما يلي:

- تعتمد 133 مؤسسة صغرى وصغيرة ومتوسطة على الابتكار الجديد في قطاعها الصناعي.
- تعتمد 100 على التقنيات الجديدة.
- تعتمد 167 على أساليب متقدمة في البحث والتطوير.

2-19 التحديات والرسائل

التحديات الأساسية

يشير الاستخدام الضعيف للابتكار والتكنولوجيا إلى أن هذا المكون يحتاج إلى تركيز محدد لتمكين المؤسسات من التواصل مع العملاء والأسواق المحتملة. أهم هذه التحديات:

- قلة استخدام المواقع والتجارة الإلكترونية عبر الويب.
- قلة الاعتماد على التقنيات المتوفرة.
- ضعف القدرات الابتكارية.
- ضعف استيعاب عملية نقل "المعرفة" على أي مستوى من دورة نمو المؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة.
- عدم وجود مراكز الابتكار.

الرسائل الرئيسية

- إنشاء وسائل يمكن للمؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة أن تتشاركها (مراكز الكمبيوتر، ومراكز تطوير الأعمال، والمكاتب البلدية).
- تقديم برامج تمويلية للمعدات والآلات والأجهزة والبرامج.
- العمل على تسويق التكنولوجيا وبناء القدرات لتعزيز التكنولوجيا الرقمية.
- تعزيز البنية التحتية للتجارة الإلكترونية في العراق.

20- الشبكات والشراكات والتجمعات المحلية – التحديات والرسائل

20-1 النتائج الرئيسية

شبكات جمعيات الأعمال
لدى المؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة شبكات وتكتلات تجارية ضعيفة. أفاد غالبية المستجيبين (86%) بأنهم لا ينتمون لأي نوع من الشبكات والشراكات. فقط 3% لديهم شراكات مع المنطقة الصناعية أو المنطقة الاقتصادية.

حوافز لرابطة الأعمال والشبكات
حدد المستجيبون الفوائد التجارية الرئيسية للمؤسسات للحصول على العضوية كما يلي:
- تسويق /ترويج: 25%
- زيادة المعرفة: 15%
- أخرى: 27%
- لا شيء: 33%

التعاون
عند سؤال أصحاب المؤسسات عن مستوى تعاونهم مع الجهات ذات العلاقة، كانت الإجابات الرئيسية كما يلي:
- لا يوجد تعاون: 48%
- التعاون مع مقدمي الخدمات: 25%
- أخرى: 27%

20-2 التحديات والرسائل

التحديات الأساسية
- الافتقار إلى قنوات الاتصال المهني، ربما بسبب نقص الوعي بفوائد التواصل والشراكات.
- لا توجد برامج جماعية تساعد المؤسسات في التوجه لمجالات أو قطاعات أخرى.
- الاعتماد على السوق المحلي فقط.
- معرفة محدودة بالمناطق والأسواق الأخرى.

الرسائل الرئيسية
- تعزيز مجموعات المؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة لتحقيق اقتصاد الحجم عبر شبكات مثل التعاونيات والتجمعات ومراكز الحاضنات والآليات الجماعية الأخرى.
- تعزيز البرامج الخاصة بالانفتاح على السوق حسب القطاع لتعزيز التكتل القطاعي محلياً وربط الكتل إقليمياً (ودولياً حيثما ينطبق ذلك).
- تشجيع الفرص القابلة للتطبيق في العديد من المؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة للاستفادة من برامج التنمية الاقتصادية المحلية، وتطوير البنية التحتية، والصفقات التجارية، إلخ.
- تنفيذ منصات دولية تعزز التعاون بين المؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة من مختلف البلدان.
- ربط المؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة بالمؤسسات الكبيرة والعالمية.
- تعزيز العلاقات مع كبار الشركاء التجاريين الجدد.

21- النساء ورائدات الأعمال – التحديات والرسائل

للأعمال التجارية المملوكة من قبل النساء ورائدات الأعمال دوراً مهماً في توسيع قاعدة الموارد البشرية والحد من الفقر مما يساهم بشكل كبير في الاقتصاد العراقي. تساعد بيانات رائدات الأعمال في سياق البحث على تحديد الفجوة بين الجنسين والعمل على سدها، وتقييم احتياجاتهن من أجل التنمية. أظهرت البيانات التي تم جمعها في المسح أن النساء يواجهن مشاكل أكثر من الرجال في إنشاء أعمالهن التجارية وفي الوصول إلى التمويل الرسمي (البنوك، مؤسسات التمويل الصغرى). وقد تم بناءً على نتائج بيانات رائدات الأعمال والأعمال المملوكة من قبل النساء تحديد التحديات التالية:

21-1 النتائج الرئيسية

شملت النتائج العناصر التالية:

- مدى السهولة في تأسيس الأعمال المملوكة من قبل النساء
- الحصول على تمويل من جهات رسمية (المصارف والمؤسسات المالية الصغيرة)
- سهولة/ صعوبة ممارسة الأعمال التجارية للنساء خلال السنوات الخمس الماضية
- المشاكل التي تواجهها رائدات الأعمال
- المبادرات المقترحة من قبل رائدات الأعمال

صعوبة تأسيس الأعمال

- أفادت 60% من المستجيبات أن مستوى الصعوبة التي يواجهنها عند تأسيس مشروع جديد هو أعلى بالمقارنة مع المشاريع التي يملكها ذكور

الحصول على تمويل من جهات رسمية (المصارف والمؤسسات المالية الصغيرة)

- صرحت غالبية النساء/ رائدات الأعمال التي شملهن الاستطلاع أن الحصول على تمويل من جهات رسمية (المصارف والمؤسسات المالية الصغيرة) أكثر صعوبة بالنسبة لهن مقارنة بالرجال (بنسبة 50%).

سهولة/ صعوبة ممارسة الأعمال التجارية للنساء خلال السنوات الخمس الماضية

- في ما يتعلق ببيئة العمل، أفادت 46% من المستجيبات أنها أسهل من ذي قبل. ومع ذلك، أفادت 42% منهن أن الأمر أكثر صعوبة.

المشاكل التي تواجهها رائدات الأعمال

- أفادت شريحة مهمة من المستجيبات (39%) أن المشاكل الرئيسية التي يوجهونها هي مالية، وصرحت 16% منهن أن التعامل مع العملاء هي المشكلة الرئيسية.

المبادرات المقترحة من قبل رائدات الأعمال للحدّ من هذه المشاكل

- صرحت 30% من المستجيبات أن تمويل المشاريع / القروض الميسرة ستكون من إحدى الحلول الموثوقة للتخفيف من التحديات.

2-21 التحديات والرسائل

التحديات الأساسية

بيئة الأعمال غير المؤاتية للمرأة بشكل عام

- معظم رائدات الأعمال وجدن أنفسهن في صناعة يهيمن عليها الذكور أو في مكان عمل لا يرغب أصحاب الأعمال في الاعتراف بدورهن القيادي.
- المجتمع والثقافة والأعراف الاجتماعية قائمة على نمطية الدور التقليدي للمرأة والرجل. من الأهمية بمكان التأكد من أن التحيز بين الجنسين لا يعيق التنمية الاقتصادية للمؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة التي تقودها النساء. يمثل كل من الرجال والنساء حوالي نصف القوة العاملة المحتملة، لذا فإن أي تحيز من هذا القبيل سيحد من مساهمات جزء كبير من السكان.
- ممارسات التمييز التي تعيق عمل المرأة وتوظيفها.

حصول النساء على تمويل من جهات رسمية (المصارف والمؤسسات المالية الصغيرة)

- عدم وجود ضمانات
- نقص في المعرفة المالية
- كان معظم المستجيبات من المؤسسات الصغرى والصغيرة، ومن النساء اللواتي قد لا يكون لديهن خبرة في الأمور المالية لإجراء المناقشات الفعالة للحصول على التمويل المطلوب.
- عدم الثقة بالمصارف
- غالباً ما يشعر مقدمو الخدمات المالية والمصرفية بالتردد في تزويد رائدات الأعمال بالدعم المالي الذي يطلبونه. وهم ينظرون إلى المؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة على أنها عملاء أقل جاذبية بسبب صغر مبالغ القروض المطلوبة.
- عدم وجود خدمات مصرفية للعملاء ولوائح تمويل حديثة خاصة لرائدات الأعمال.

الرسائل الرئيسية

لا تزال القوانين والحوافز الحكومية الضعيفة المقدمة لرائدات الأعمال، وصعوبة الوصول إلى التمويل المطلوب، والأعراف الاجتماعية والثقافية السائدة في المجتمع ضد المرأة، من القيود الرئيسية أمام رائدات الأعمال. يشمل ما يلي الرسائل الرئيسية ذات العلاقة:

خلق بيئة عمل مؤاتية للمرأة

- تقديم حوافز للمؤسسات المملوكة من قبل النساء والتي تمتلك إمكانات لنقل أعمالها إلى الاقتصاد الرسمي، مثل الإعفاءات الضريبية، والوصول إلى أسواق التصدير، والوصول إلى المشتريات العامة.
- التعاون مع رائدات الأعمال والجمعيات الصناعية ومؤسسات التمويل الصغيرة لنشر المعلومات وتحديد المبادرات والبرامج لدعم رائدات الاعمال.
- التشجيع على إدخال نظام الكوتا للنساء في المؤسسات.

نظام قانوني وتنظيمي يدعم التمكين الاقتصادي للمرأة

- تطوير وتنفيذ سلسلة من الندوات لرفع مستوى وعي النساء في محافظات العراق.
  - جمع وتحليل البيانات المصنفة حسب الجنس.
  - توفير تدريب موجّه لتمكين المرأة.

الحصول على التمويل

- تقديم الدعم للمصارف والمؤسسات المالية لتوفير منتجات وخدمات التمويل المصممة خصيصًا للمرأة (بما في ذلك الائتمان والادخار والتأجير والتأمين).
- تنظيم الحد الأدنى والحد الأقصى لرسوم الفائدة التي تفرضها مؤسسات التمويل الصغرى على المؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة؛ والتركيز على الأعمال المملوكة للنساء.

بناء القدرات

- تطوير ونشر منهج تدريبي متخصص لتقديم الدعم المالي والإداري والفني لرائدات الأعمال.
- تحديد برامج الأعمال التي تستهدف القطاعات التي من المرجح أن تشارك فيها النساء أكثر من الرجال.

22- جائحة كورونا – التحديات والرسائل

تم الاستقصاء عن تأثير جائحة كورونا وتأثير تدابير الإغلاق على رواد الأعمال وصنع قراراتهم. واجهت غالبية المؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة انخفاضاً في مردود أعمالها، مما أثر بدوره على رواتب الموظفين والاستقرار الوظيفي. كما بحث الاستبيان آراء المؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة حول فعالية تعامل الحكومة مع هذه الأزمة، وما هي التدابير التي اعتُبرت مهمة للقطاع ليتمكن من تجاوز عمليات الإغلاق والتأثير السلبي للوباء على إدارة الأعمال.

22-1 النتائج الرئيسية

تأثير جائحة كورونا على مردود أعمال المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة والتوظيف والرواتب

- واجهت 98% من المؤسسات المتناهية الصغر انخفاضاً في مردود أعمالها وهذا يسري على جميع متغيرات البحث، إذ لا يوجد تفاوتاً في ذلك بين المحافظات أو على مستوى حجم المؤسسة أو النوع الاجتماعي أو حالة تسجيل المؤسسات.
- أفاد الشريحة الاكبر من المستجيبين بنسبة (44%) أنهم وضعوا الموظفين في حالة إجازة بسبب الجائحة، بدون تفاوت ملحوظ بحسب حجمها أو بحسب النوع الاجتماعي.
- تخفيض ساعات العمل مع رواتب جزئية، بنسبة 20% من المؤسسات بدون تفاوت ملحوظ بحسب حجمها أو بحسب النوع الاجتماعي.
- بقي عدد المشتغلين على حاله وكذلك الرواتب، بنسبة 19% بدون تفاوت ملحوظ بحسب حجم المؤسسة أو النوع الاجتماعي.

اقتراحات المستجيبين للحفاظ على أعمالهم أثناء جائحة كورونا

- تقديم تعويضات الرواتب/ توزيع المنح أو المساعدات المالية: بنسبة 23% من المؤسسات بدون تفاوت ملحوظ بحسب حجمها أو بحسب النوع الاجتماعي.
- فرض معايير الوقاية (الأقنعة، والتباعد الاجتماعي، والقفازات، والتعقيم،...): بنسبة 12.6% من المؤسسات بدون تفاوت ملحوظ بحسب حجمها أو بحسب النوع الاجتماعي.

اقتراحات المستجيبين لأهم الأدوات والمستلزمات والبرامج التي من شأنها تسهيل إتمام الأعمال من المنزل

- أفاد 66% من المستجيبين أنهم لا يمكنهم العمل من المنزل بسبب طبيعة نشاط عملهم (مثل النقل والخدمات)
- زيادة الموارد المالية: 13% من العينة
- السماح بمزاولة الأعمال من المنزل (البيع): 4% من العينة
- أخرى 17%.

2-22 التحديات والرسائل

التحديات الأساسية

تشمل التحديات الأساسية ما يلي:

- انخفاض النشاطات التجارية
- انخفاض طلب السوق
- خسارة في الدخل
- صعوبة في التوظيف ودفع أجور العاملين
- دعم محدود من قبل الحكومة
- قيود مشددة على النقل

الرسائل الرئيسية

تشمل الرسائل الرئيسية ما يلي:

- تقديم المساعدة المالية: تقديم قروض صغيرة أو منح أو أشكال أخرى من المساعدات المالية التي من شأنها أن تساعد المؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة على أن تصبح أكثر استقراراً.
- الإعفاء الضريبي: أشارت العديد من المؤسسات أنه على الرغم من أن الكثيرين لم يكن لديهم دخل أثناء تفشي جائحة كورونا، إلا أنهم ما زالوا مطالبين بدفع الضرائب. إن تجميد هذا المطلب خلال هذه الأوقات من شأنه أن يزيل هذه الضغوط المالية.
- توفير الدعم/ المساعدة للأعمال: مثل المراكز والأجور والدعم اللوجستي.
- إنشاء منصة للتدريب على تحويل نماذج الأعمال والتحول الرقمي والتسويق عبر الإنترنت والتجارة الإلكترونية.

الجـزء د: التوجــه الاســتراتيجي: البرنــامج الإنمــائي المتســارع للمؤسســات الصــغرى والصغيرة والمتوسطة

23- البرنامج الانمائي المقترَح للمؤسسات

23-1 الحاجة الماسة للتغيير

يتمتع العراق بأصول وطاقات كامنة هائلة تتمثل برأس المال البشري، الطبيعـي، والثقـافي. وهـو مؤهـل لانطلاقة انمائية سريعة وتحول وطني شامل يمكن أن يضعه ضمن المجموعة الأولى من الدول المتقدمة.

ينبغـي أن تتصـدى الانطلاقـة الانمائيـة والاصـلاحية لعـدد مـن التحـديات سـببتها، دون حصـر، الأزمـة المزدوجة: هبوط أسعار النفط وجائحـة كورونـا، ونـتج عنهـا انخفـاض ملحـوظ فـي نمـو النـاتج المحلـي الاجمالي للعراق وصل سنة 2020 لأدنى مستوى منذ عقدين.

تشمل التحديات التي أظهرتها نتائج الدراسة ما يلي:

- غياب رؤية واستراتيجية واضحة لتطوير المؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة.
- ضعف قطاع هذه المؤسسات من حيث القدرات، المساهمة في الاقتصاد، المساهمة في إيجاد فرص عمل، الشراكات المهنية، استخدام التكنولوجيا والتصدير.
- لا يوجد هيئة حكومية ترعى وتدعم المؤسسات، كما أنه لا يوجد لهذه المؤسسات تمثيل على المستوى المهني.
- ندرة البيانات التخطيطية التي تدعم قرارات تطوير المؤسسات.
- شبه غياب للمرأة في تأسيس وإدارة المؤسسات، مما يُغيّب شريحة كبيرة من المواطنين العراقيين عن المساهمة في الاقتصاد الوطني.
- يوجد نسبة عالية جداً من المؤسسات غير مسجلة وتعمل بشكل غير رسمي ولا يوجد لها حوافز لتدخل في الاقتصاد الرسمي، نظراً لتكلفة وتعقيد عمليات التسجيل والترخيص.
- انخفاض مستوى المهارة وتدني نوعية الوظائف، مما يعكس انخفاض المساهمة في ايجاد وظائف ذات قيمة معرفية عالية على المستوى الوطني.
- ضعف الوصول الى التمويل، وتطوير الأعمال، والتكنولوجيا والتجديد.
- مستوى دخل المؤسسات يشابه البلدان المصنفة ضمن بلدان الدخل المنخفض، مع أن ثروة العراق تصنفه ضمن شريحة الدول ذات الدخل المتوسط الأعلى.
- ضعف البنية التحتية والخدمات العامة على المستوى الوطني.
- ثقل الاجراءات الحكومية المنظِّمة وأدائها يفضي الى إيجاد أوضاع خانقة وتكلفة عالية على المؤسسات.
- ضعف الادارة العامة، وضعف المساءلة، وقلة فعالية الاصلاحات بعيدة المدى.
- ضعف الاطار القضائي والممارسة القانونية.
- ضعف روابط وتسهيلات التصدير لإنتاج المؤسسات وهي منحصرة في السوق المحلي فقط.
- ضعف كبير في القدرات التسويقية لهذه المؤسسات.
- غياب الترابط مع المنشآت المحلية الكبرى والشركات العالمية.
- ضعف أنظمة الموارد البشرية أدى الى ضعف قدرة المؤسسات في جذب العمالة الماهرة وأن تنافس المنشآت الكبرى بهذا الشأن.

- الاستخدام المنخفض للتكنولوجيا وقلة الاهتمام بالتجديد والتطوير مما يحرم المؤسسات من الممكنات التي من شأنها أن تدعم نشاطاتها ومشاريعها.
- غياب القنوات المالية الالكترونية في أعمال هذه المؤسسات.
- ساهمت طبيعة وانغلاق المؤسسات وكونها على هامش الاقتصاد الوطني، في غياب الروابط والتجمعات المهنية التي يمكن أن تساعدها في النمو وتوسيع أسواقها.
- بلغ مستوى انفاق العراق على البحوث والتطوير سنة 2017 (Research and Development) 0.04% من الدخل المحلي الإجمالي، وهذا يصنف العراق بالدرجة 132 من أصل 141 دولة.

2-23 التوجهات الاستراتيجية الرئيسية

تم ترتيب المبادرات الموصى بها أدناه على أساس محاور عمل استراتيجية. وهي تمثل بمجملها خارطة طريق متكاملة ومتناسقة للتطوير السريع للمؤسسات، من خلال تدخلات ومراجعة وتقييمات متتالية. وينبغي متابعة كل دورة تخطيطية لتقييم نتائجها واستخلاص الدروس المستفادة منها لتضمينها في الدورة التخطيطية اللاحقة.

يوضح الشكل رقم (A 1-23) خارطة استراتيجية التنمية السريعة لقطاع المؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة، كما يبين الشكل رقم (B 1-23) هيكلية تطوير هذه المؤسسات في إطار أهداف خطة تطوير القطاع الخاص في العراق.

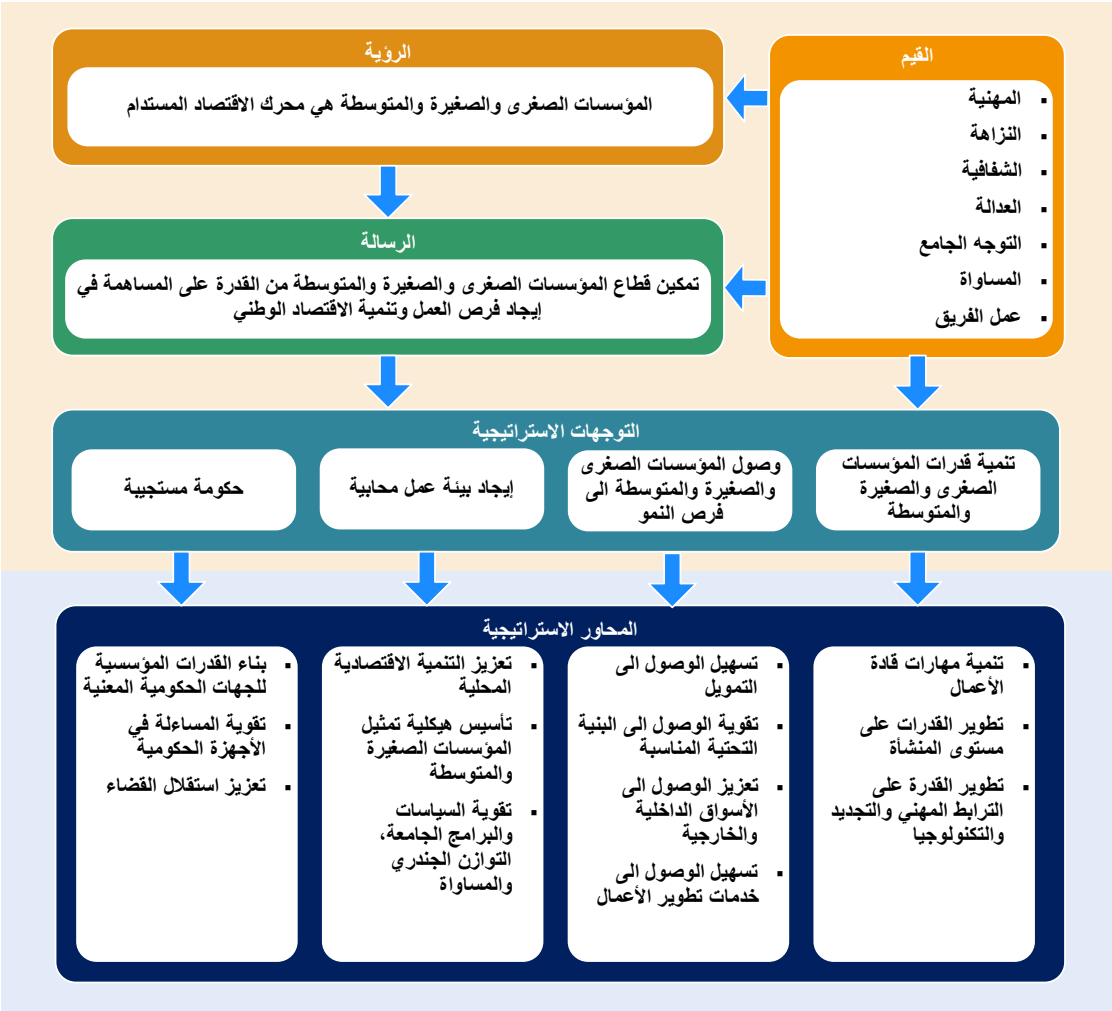

الشكل رقم (A 1-23): خارطة استراتيجية التنمية المتسارعة للمؤسسات

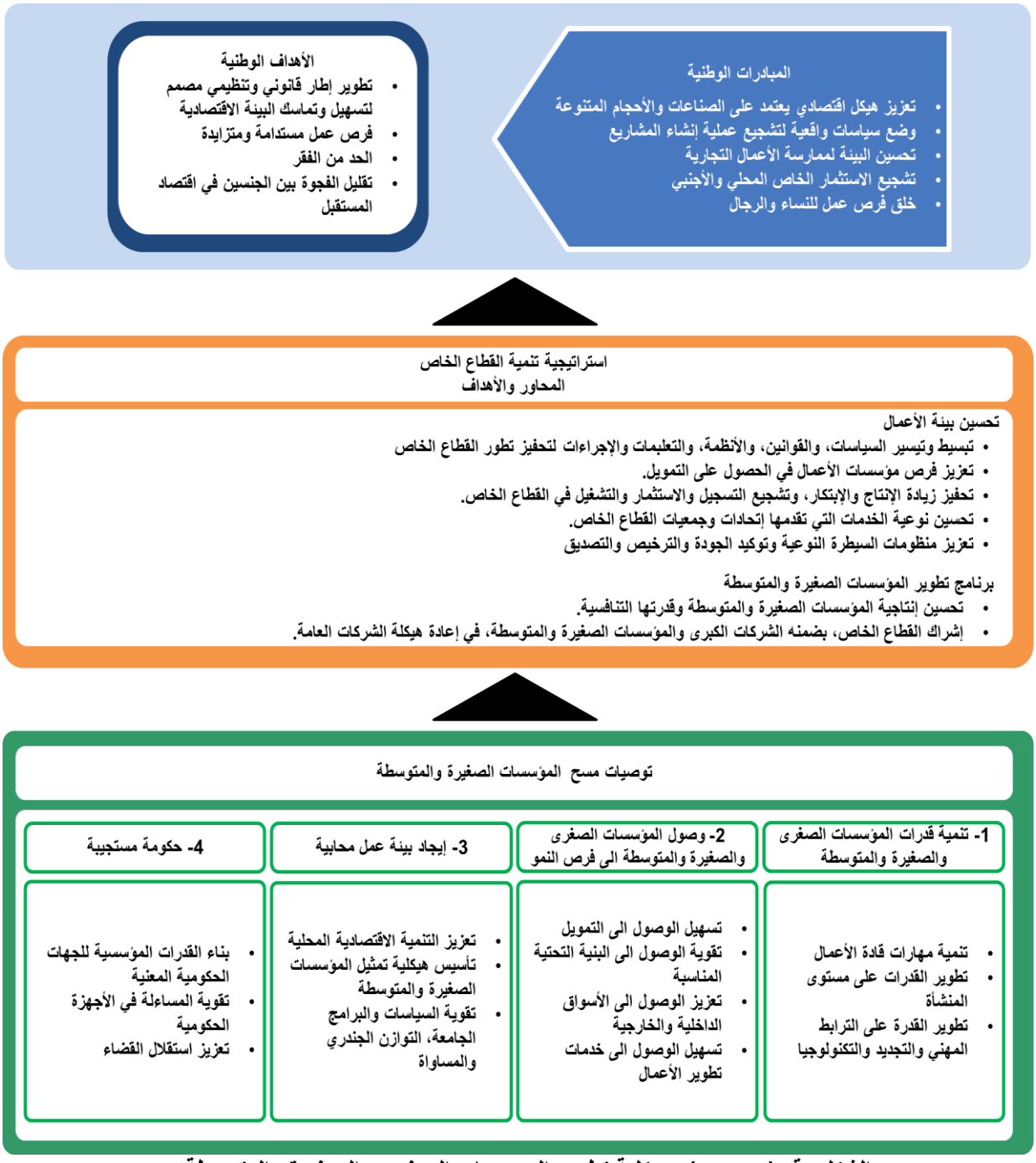

الشكل رقم (23-1 B): هيكلية تطوير المؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة

23-2-1 تنمية قدرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

1- تنمية مهارات قادة الأعمال

- إعداد خطة تدريب وإرشاد لقادة الأعمال، نساءً ورجالاً على مهارات ريادة الأعمال والقيادة، واستراتيجية الأعمال وتطوير الأعمال.
- وضع خطة وطنية لتطوير نماذج يحتذى بها في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وإبراز أهمية ودور هذه المؤسسات ولتشجيع ريادة الأعمال.

2- تنمية قدرات المؤسسات على مستوى المنشأة

- تطوير برامج الإرشاد والتدريب وتدريب المدربين لإضفاء الطابع المهني على الإدارة في المؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة، بما في ذلك تطوير الأداء وإدارة الأعمال والتسويق وتطوير الموارد البشرية والمحاسبة والإدارة المالية وأفضل الممارسات الأخرى المناسبة للعراق، وتوجيه برامج محددة للمؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة وتلك التي تقودها النساء في المناطق الريفية.
- إنشاء وحدة أو أكثر من وحدات دعم المؤسسات الصغرى الصغيرة والمتوسطة في جهة حكومية مناسبة. قد تكون الجهات المرشحة هي مجلس تطوير القطاع الخاص، ووزارة التخطيط، أو الجامعات. ينبغي توجيه دعم محدد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تقودها النساء وتلك الموجودة في القطاعات العالية النمو.
- إعداد برامج للتوعية بحقوق الملكية الفكرية.
- إنشاء برامج تدريب مهني تنتهي بشهادة من شأنها تحسين توفير المهارات التي تتناسب مع احتياجات السوق.
- تعزيز ملاءمة نظام التعليم والتدريب التقني والمهني لاحتياجات سوق العمل، من خلال تشجيع الجامعات ومراكز التعليم والتدريب التقني والمهني على مواءمة برامجها ومخرجاتها مع احتياجات السوق، فضلاً عن تشجيعها على تطوير مناهجها بما يخدم اقتصاد المعرفة.
- تعزيز تدريب الموارد البشرية وتطويرها لمساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على رفع مستوى مهارات موظفيها من خلال توفير الحوافز لبرامج التدريب المستهدفة. تطوير منصة إلكترونية لنقل المعرفة والتعليم المستمر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- إنشاء برنامج لموائمة الوظائف بين مؤسسات التعليم العالي / مراكز التعليم والتدريب التقني والمهني والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتسهيل عملية توظيف الخريجين.
- تطوير برامج بناء القدرات لريادة الأعمال النسائية.
- تأسيس برامج ريادة الأعمال والمؤسسات العائلية في كبرى الجامعات.

3- تطوير قدرات المؤسسات للتواصل والابتكار والتكنولوجيا

- تعزيز التكتلات المهنية بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الكبيرة من خلال تبادل أفضل الممارسات الإقليمية والدولية في تطوير التكتلات.
- تطوير وإعادة هندسة إدارة المناطق الاقتصادية الحالية والجديدة، وضمان الروابط مع الجامعات ومراكز التعليم والتدريب التقني والمهني والمراكز البحثية.
- تعزيز التكنولوجيا واستخداماتها على الابتكار في مجال الأعمال من خلال الحوافز والجوائز للصناعات الإبداعية القائمة على المعرفة. ويمكن تحقيق ذلك، بدون حصر، من خلال: توفير المعرفة حول تكنولوجيا الإنتاج للمصنعين على مستويات مختلفة من الابتكار (ابتكار المنتجات، ابتكار العمليات) ، وتشجيع التعاون البحثي للصناعات الإبداعية القائمة على المعرفة وتعزيز وتحفيز المبادرات والتكنولوجيا الخضراء.
- إنشاء منصة إلكترونية لتبادل الأفكار والمعلومات حول التكنولوجيا والابتكار للمؤسسات، وكذلك لنقل المعرفة والتعليم المستمر.
- إنشاء شبكة لتعزيز التعاون بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الكبيرة والجامعات.

- مساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق الأهداف البيئية، بما في ذلك الإنتاج النظيف (clean production) وكفاءة استعمال الموارد.
- تعزيز وتحفيز وتحسين البحث والتطوير لتنمية قدرات المؤسسات في قطاعات النمو ذات الأولوية لخلق ميزة تنافسية للعراق.
- إقامة مراكز تجارية ومعارض تجارية خاصة بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة.

23-2-2 وصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى فرص النمو

1- تسهيل الوصول إلى التمويل

- تنظيم مجموعة (مجموعات) تركز بين المؤسسات والبنك المركزي العراقي (CBI) والشركة العراقية للكفالات المصرفية (ICBG) وICEF-SME والمؤسسات المالية الأخرى والجهات ذات العلاقة الآخرين لتقييم القضايا الحالية المتعلقة بالحصول على التمويل بما في ذلك معايير الائتمان وتكاليفه ومخاطره وتخفيف المخاطر والضمانات والإقراض الذي يركز على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛ تحديد نقاط القوة والضعف ومناقشة الاستراتيجيات لكافة الجهات ذات العلاقة.
- تنفيذ برامج بناء القدرات للمؤسسات والهيئات المالية بشأن تقييم الائتمان للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتطوير دراسات الجدوى، والتمويل البديل غير التقليدي، إلخ
- تخفيف متطلبات الضمانات من خلال تحسين التقارير المالية والشفافية، وتسهيل أدوات التمويل البديلة الجديدة بما في ذلك التمويل القائم على التدفق النقدي.
- تسهيل تمويل الصادرات من خلال توفير أدوات التمويل المناسبة، مثل الائتمان التجاري وتأمين القروض الموجهة للتصدير.
- تعزيز الوصول المالي لمختلف أنواع المستفيدين، ولزيادة الوصول إلى التمويل التقليدي والبديل من خلال اعتماد أفضل الممارسات لتنفيذ القواعد والمبادئ التوجيهية المحاسبية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.
- تطوير برامج التمويل الصغيرة (micro financing) للمؤسسات الصغرى بإجراءات مبسطة وبدون ضمانات وبنسبة إقراض معقولة.
- إعداد وتنفيذ خطة البنية التحتية للتقنية المالية والتمويل الرقمي.

2- تعزيز الوصول إلى البنية التحتية

- تعزيز الوصول إلى البنية التحتية الأساسية، بما في ذلك إمدادات الكهرباء المستقرة وشبكات الطرق والموانئ والمطارات وإمدادات المياه وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
- توفير إجراءات مبسطة للحكومة الإلكترونية / التجارة الإلكترونية (للتسجيل، والمعاملات المالية، والضرائب،...).

3- تعزيز الوصول إلى فرص الأسواق

- تأسيس برامج الدعم لتعزيز الوصول إلى الأسواق والتكامل من خلال توفير المعلومات ذات الصلة عن الأسواق الإقليمية والعالمية.
- تسهيل التكتل والروابط بين المؤسسات والشركات الكبيرة والمؤسسات المتعددة الجنسية لتعزيز الدخول في سلسلة التوريد العالمية

- التشجيع على تبني المعايير التجارية الدولية من خلال بناء القدرات.
- الاستفادة من الشبكة الاقتصادية والدبلوماسية العراقية لمساعدة المؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة على الوصول إلى الأسواق الدولية.
- تعزيز القدرة التصديرية من خلال الآليات المناسبة التي تعمل على تحسين التجارة عبر الحدود والتجارة الدولية.

4- زيادة الوصول إلى خدمات تطوير الأعمال

- تحسين تطوير الأعمال وخدمات الدعم، بما في ذلك حاضنات الأعمال ومراكز الدعم على المستوى المحلي.
- تقديم الدعم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة للاستفادة من نمو الأسواق المحلية والخارجية من خلال استهداف الدعم الفني والمالي للقطاعات غير النفطية ذات الأولوية مثل الصناعات الزراعية، الصناعة، البناء والتشييد، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والنقل والسياحة.

3-2-23 بيئة ملائمة للأعمال

1- تحسين البيئة الناظمة للأعمال

- تحسين المتطلبات القانونية والتنظيمية والإدارية للمؤسسات، بما في ذلك بسط سيادة القانون وإنفاذ العقود وقواعد الإفلاس ونظام المشتريات.
- إصلاح إدارة الضرائب في ما يتعلق بتنمية المؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة.
- تعزيز بيئة الأعمال من خلال تبسيط عملية تسجيل المؤسسات، وتمكين تأسيس الشركات بتكلفة أقل وأسرع، واستخدام نوافذ واحدة، وإتاحة المعلومات لأصحاب الأعمال غير المسجلة.
- إنشاء مرصد للمؤسسات لتعزيز جمع البيانات الخاصة بها، ونظام الرصد والتقييم لدعم صنع السياسات القائمة على الأدلة.

2- إنشاء منظومة لتمثيل مصالح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

- تعزيز تمثيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال عضوية منظمات الأعمال والشبكات.
- تعزيز آليات التنسيق بين القطاعين العام والخاص من أجل ضمان ملاءمة واتساق جهود دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والسماح لهذه المؤسسات بأن يكون لها "صوت" في السياسات الجديدة.

3- تعزيز الشمولية والتوازن والمساواة بين الجنسين في جميع السياسات والبرامج

- تعزيز ريادة الأعمال النسائية من خلال توفير دعم مخصص على مستوى السياسات
- تقديم حوافز للمؤسسات التي تديرها/تقودها نساء للتحول إلى الاقتصاد الرسمي، مثل الإعفاءات الضريبية، والوصول إلى أسواق التصدير، والوصول إلى المشتريات العامة.
- التعاون مع رائدات الأعمال والجمعيات المهنية لمختلف الصناعات ومؤسسات التمويل الصغيرة لنشر المعلومات وتحديد المبادرات والبرامج لدعم الأعمال النسائية.
- تشجيع إدخال نظام الكوتا للنساء في المؤسسات.

4- إعادة التفكير في التنمية الاقتصادية المحلية

- يجب وضع ممارسات إلزامية لتخطيط التنمية الاقتصادية المحلية على مستوى المحافظة/ المديرية / البلدية. على الحكومة المركزية تقديم الإرشادات والحوافز والتمويل، وعلى الجهات المحلية وضع الخطط وتنفيذها وفقاً لذلك.
- يجب وضع الخطط وفقاً لنهج تشاركي / استراتيجي متكامل يتضمن تقييم حالة الأصول المحلية (رأس المال البشري / رأس المال المادي، رأس المال الاجتماعي) أوجه القصور السائدة وقضايا التنمية؛ إجراء التحليل الرباعي SWOT الذي يتضمن الميزة التنافسية والإمكانات الاقتصادية ومعوقات التنمية؛ تطوير الرؤية والرسالة؛ صياغة الأهداف والأولويات؛ تطوير المبادرات (البرامج والمشاريع) المتعلقة بالاقتصاد والبنية التحتية وتنمية الموارد،...؛ تحديد المشاريع المناسبة، وتطوير خطة تسلسل التنفيذ، والمسؤوليات المؤسسية، وآليات التنسيق، والميزانيات والتمويل، وخطط الشراكة بين القطاعين العام والخاص وقياس الأداء.
- يجب أن تستند عملية التخطيط الى الأدلة، والمشاركة الواسعة من قبل الجهات ذات العلاقة والمواطنين والشركات المحلية، مع التركيز على تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشاركتها. وهذا يتطلب صياغة استراتيجيات لمواءمة تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع الاستراتيجيات المحلية التي يدعمها التنسيق بين الجهات الحكومية المختلفة في إطار الخطط المحلية.
- ستمكن هذه الممارسة من زيادة فعالية الإنفاق العام لتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتمكين التخطيط المالي والموازنة القائمة على التنمية، فضلاً عن التوزيع السليم للأموال العامة. وبهذه الطريقة، يرتكز الإنفاق العام على تحقيق نتائج واضحة وتضيف الى تراكم الخير العام.

4-2-23 الحكومة المستجيبة لاحتياجات المجتمع

1- بناء القدرات المؤسسية للجهات الحكومية ذات العلاقة بدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

- وضع برنامج هادف لبناء القدرات المؤسسية لهيئات القطاع العام لتصبح أكثر فعالية لتقديم الدعم وخلق قيمة مضافة للمؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة من خلال ممارسات الإدارة الحديثة. يجب أن يشمل البرنامج:
  - بناء القدرات حول ممارسات الحكم الرشيد والمساءلة
  - اعتماد مناهج الإدارة الحديثة بما في ذلك الإدارة بالأهداف والنتائج، والإدارة الاستراتيجية، وقياس الأداء، والرصد والتقييم، ...
- تعزيز قدرة الهيئات النظيرة على إدارة السياسات وعلاقات الأعمال وإدارة المشاريع والعقود وتطوير نماذج أعمال أكثر تطوراً توفر قيمة مضافة وتستجيب بفعالية لمتطلبات تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتعزيز أدائها.
- تحسين أداء وشفافية النظراء في الحكومة لجعلهم أكثر استجابة لاحتياجات المؤسسات.
- تعزيز التنسيق بين النظراء الحكوميين وتطوير السياسات الخاصة بالمؤسسات وإعداد الارشادات التنفيذية للتنسيق بين الجهات الحكومية ذات العلاقة والعمل على تطوير نوافذ موحّدة لخدمة المواطنين والمؤسسات.

2- تعزيز هيئات المساءلة الحكومية

- تعزيز المنصات الحالية لإيصال وجهات نظر المؤسسات والمواطنين عن السياسات والبرامج العامة.
- تعزيز أجهزة الرقابة المسؤولة عن الرقابة على الأداء الحكومي.
- القيام بمراجعة الحسابات المالية والإدارية للجهات والبرامج الحكومية بشكل دوري.

3- تعزيز استقلالية القضاء

- تعزيز الجهود الجارية لضمان استقلال ونزاهة النظام القضائي
- بناء القدرات وتوفير التدريب المناسب للقضاة.
- تحسين مناهج المعهد القضائي العراقي وتحديث قوانينه لتتوافق مع المعايير المطبقة دوليا في تقييم واختيار القضاة لمختلف المحاكم الإقليمية.

3-23 الخطوات التالية

يتطلب برنامج التنمية المسرع للمؤسسات في العراق مزيداً من التطوير والميزانية والموارد وتنفيذ البرنامج بما في ذلك التصميم التفصيلي للمبادرات المقترحة.

ويتطلب ذلك التشاور ومشاركة الجهات ذات العلاقة، والتوعية لمناقشة استراتيجية التنمية المتسارعة للمؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة، مع المنظمات الوطنية والدولية، ووضعها على جدول الأعمال الوطني وحشد الجهود اللازمة لتحقيق رؤيتها.

يمكن أن يستفيد تنفيذ البرنامج من غزارة الخبرة الدولية في تطوير المؤسسات، بتمويل أو رعاية أو إدارة من قبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ووكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة، والبنك الدولي، ومنظمة العمل الدولية، والاتحاد الأوروبي، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وغيرها. تشمل ملاحق التقرير موجزاً عن أفضل الممارسات العالمية في هذا المجال.

في هذا الإطار، ونظراً لأهمية استراتيجية تنمية القطاع الخاص (PSDS) كوثيقة وطنية محورية لتفعيل دور القطاع الخاص وتمكينه، بما في ذلك المؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة، يوصى بأن يتمّ تحديث هذه الوثيقة كاستراتيجية عشر سنوات تغطي الفترة 2021-2030، تأخذ في الاعتبار نشاطات التنمية ذات العلاقة ونتائجها منذ سنة 2014، بما في ذلك نتائج ورسائل هذه الدراسة.

الجزء هـ: أفضل الممارسات العالمية

24- أفضل الممارسات العالمية وتطبيقها في العراق

يلخص هذا القسم خمسة أمثلة لأفضل الممارسات العالمية في أطر عمل المؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة لتطوير السياسات. تم اختيار هذه الأمثلة نظراً لإمكانية تكيّفها مع بيئة المؤسسات العراقية والهدف من ذلك هو إيجاد نهج يمكن أن يخدم التخطيط الاستراتيجي لمبادرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المبني على نتائج المسح، بالإضافة إلى خدمة إطار عمل استراتيجية تطوير القطاع الخاص (2014-2030) المتمثلة بركائزها الثلاثة.

أكدت الحكومة العراقية بالتنسيق مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في استراتيجية تطوير القطاع الخاص على أنها ستحقق أهداف استراتيجيتها باستخدام نهج ثلاثي المحاور:

- الركيزة الأولى: فهم القطاع الخاص
- الركيزة الثانية: تحسين بيئة الأعمال
- الركيزة الثالثة: برنامج تطوير المؤسسات

سنهدف أولاً من أجل خدمة هذه التطلعات بوضوح وشفافية، إلى تحديد كيفية وضع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في سياق تطوير القطاع الخاص. سيعطي هذا منظوراً ذات قيمة مضافة للاستفادة من أفضل الممارسات العالمية.

24-1 تنمية القطاع الخاص: سياق المؤسسات

تفترض الحكومات ووكالات التنمية والمنظمات البحثية توجهات مختلفة لتنمية القطاع الخاص استنادا إلى منظور التنمية لكل منها.

تشمل نقطة الانطلاق لصياغة استراتيجيات تطوير القطاع الخاص على المستوى الدولي التقييمات التي توفر فهماً واضحاً لبيئة ممارسة الأعمال، والنواحي الذي تعيق فيه السياسات والظروف المحلية النمو السليم وتطور الأسواق المالية والمؤسسات الخاصة (OECD 1995). يواجه المانحون التحدّي المتمثل في تطوير أطر واستراتيجيات لتوجيه جهود تنمية القطاع الخاص في البلدان المتلقية، بالإضافة إلى ابتكار أدوات لتقييم بيئة تنمية القطاع الخاص على المستوى المحلي.

تعتبر الإشارة إلى مناخ الاستثمار وبيئة الأعمال ذات أهمية قصوى في المناقشات حول فهم آلية إصلاح القطاع الخاص (كما هو ضروري للركيزة 1 إلى 3 من استراتيجية تطوير القطاع الخاص في العراق). يُعرَّف مناخ الاستثمار بأنه مجموعة من العوامل الخاصة بالموقع والتي تشكل الفرص والحوافز للمؤسسات للاستثمار بشكل منتج، وخلق فرص عمل، وتوسيع بيئة الأعمال. من هذه العوامل اتساق السياسة، والأوضاع القانونية والتنظيمية التي تحكم نشاطات الأعمال.

ترتبط تنمية القطاع الخاص ارتباطاً وثيقاً بتطوير المؤسسات وريادة الأعمال. فقد توصلت دراسات البنك الدولي إلى وجود علاقة إيجابية وهامة بين معدلات إنشاء الأعمال الجديدة، وحجم القطاع الخاص ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، وعلاقة واضحة بين حجم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومستويات الدخل في البلدان.

وفقاً لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD، فإن التحول الناجم عن التحرير الاقتصادي وخصخصة المؤسسات العامة ونمو الصادرات (بما يعكس التغيرات في مناخ الاستثمار وبيئة الأعمال) يفتح فرصاً جديدة لإنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة الحجم ويزيد من عدد رواد الأعمال. تحتاج منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا إلى المزيد من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لخلق فرص عمل وتقليل البطالة وتحسين معدلات النمو والإنتاجية ومحاربة الفقر، ولكنها تواجه في نفس الوقت نقص في البيئة التنظيمية وضعف في البنى التحتية، وتشير إلى أوجه القصور في قاعدة المعرفة البحثية حول المؤسسات وآفاقها.

يعتبر الهدف النهائي من تطوير القطاع الخاص هو تسهيل نمو هذا القطاع من أجل تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وتقاس هذه النتائج بالمعدلات المكتسبة من التوظيف والتجارة والاستثمار الأجنبي المباشر والإنتاجية والناتج المحلي الإجمالي، والحدّ من الفقر وعدم المساواة. وقد تمّ تحديد المكوّنات الرئيسية لقطاع تطوير القطاع الخاص في الإطار الموضح أدناه في الشكل رقم (A 1-24).

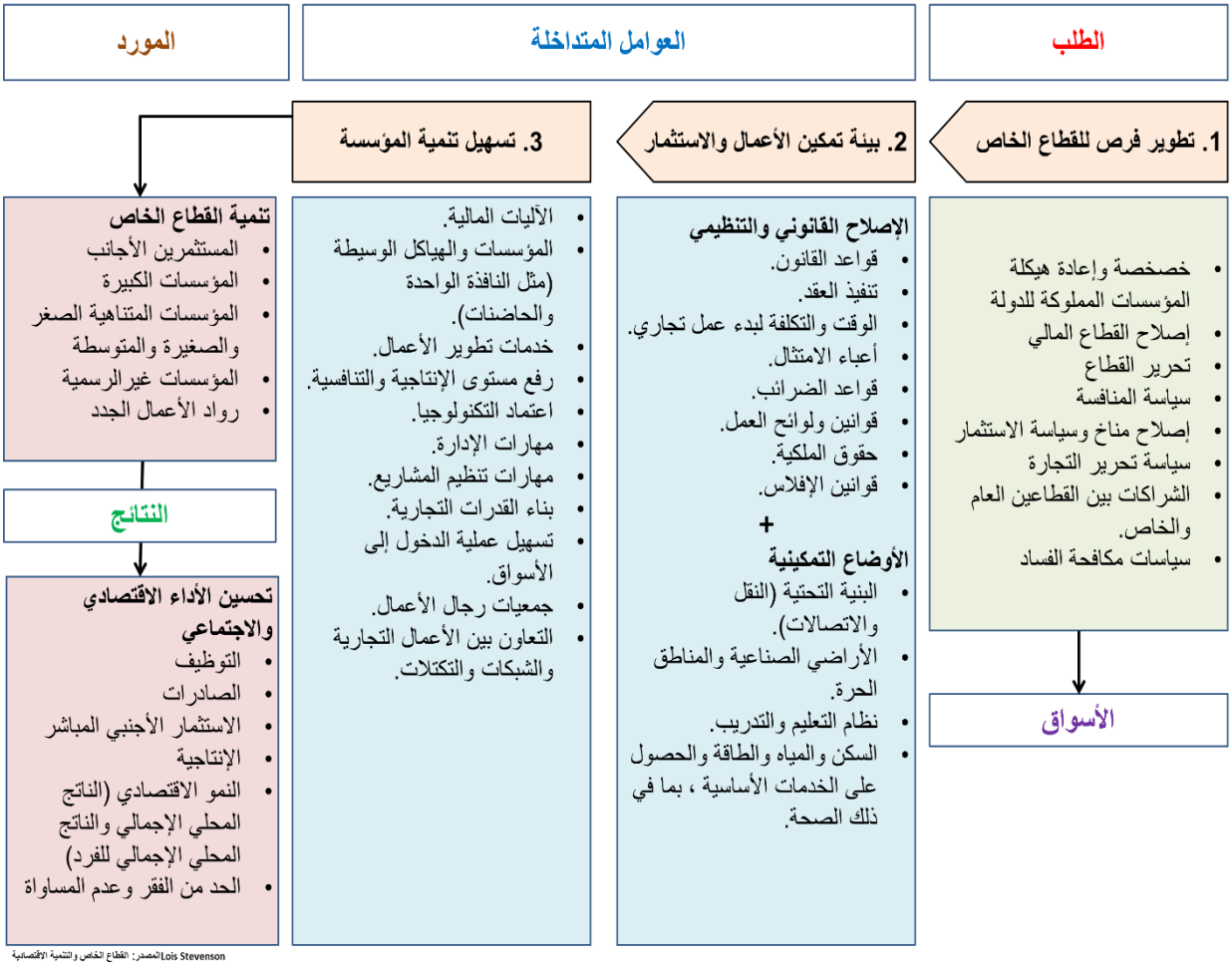

الشكل رقم (A 1-24): إطار متغيرات تطوير القطاع الخاص

تتعلق المجموعة الأولى من إطار المتغيرات بعملية إيجاد مساحة سوقية للقطاع الخاص، والتي لها علاقة كبيرة بتخفيف الضوابط التنظيمية (Deregulation) وتحسين مناخ الاستثمار. فإذا قلّصت الحكومة دورها في الاقتصاد و/أو إذا زاد القطاع الخاص من دوره سيحدث ذلك زيادة في حجم ونطاق مساهمة القطاع الخاص في النمو الاقتصادي.

في سياق البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية، حيث غالباً ما تفترض الحكومة دوراً أكثر فعالية في النشاط الاقتصادي، يلزم اتخاذ إجراءات مناسبة لإنشاء مساحة سوق أكبر للنشاط الخاص. ويمكن تحقيق ذلك من خلال خصخصة الشركات المملوكة للدولة، وتشجيع الشراكات بين القطاعين العام والخاص (PPPs)، والحدّ من القيود المفروضة على دخول القطاع الخاص إلى القطاعات الرئيسية للاقتصاد التي كانت تسيطر عليها الدولة في السابق.

يأخذ جانب العرض في تنمية القطاع الخاص في الاعتبار مخزون الشركات القائمة (المملوكة للأجانب والمحليين)، والمؤسسات، والمؤسسات غير المسجلة، ورجال الأعمال الجدد والمحتملين. وتستخدم الدول سياسات واستراتيجيات مختلفة لتحفيز تنمية كل مجموعة من هذه المجموعات. في المساحة المتداخلة بين عوامل العرض والطلب، ستكون هناك حاجة إلى سياسات وتدخلات لإنشاء "بيئة تمكين الأعمال والاستثمار" و "تسهيل بناء المؤسسات"، كما يشمل إنشاء البنية التحتية والمناطق الصناعية والمناطق الحرة؛ وأنظمة التعليم والتدريب التي ستنتج العمالة الماهرة والفعّالة في سوق العمل.

ستعالج الاستراتيجية الشاملة لتنمية القطاع الخاص متغيرات هذا الإطار نظراً لترابطها. وستؤدي نقاط الضعف في أحد مجالات إطار العمل إلى اختناقات أو ردود فعل سلبية في ناحية أخرى ينبغي معالجتها.

2-24 خمسة أطر مؤسسية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في بيئات الإصلاح

يوضح الجدول رقم (A 2-24) المنهجيات التي اعتمدتها المؤسسات التي شاركت في التخطيط الاستراتيجي لتنمية القطاع الخاص والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومبادراتها لتمكين هذا القطاع.

الجدول رقم (A 2-24): المنهجيات المعتمدة من قبل المؤسسات المشاركة في التخطيط الاستراتيجي لتنمية القطاع الخاص والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

	المحتوى	المؤسسة الشريكة
a	MENA-OECD Egypt Initiative (partnered by the EU). BUSINESS CLIMATE DEVELOPMENT STRATEGY (BCDS) - MSME Policy and Promotion. مبادرة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا - منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بمصر (شراكة مع الاتحاد الأوروبي). استراتيجية تنمية مناخ الأعمال - (BCDS) سياسة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وآلية الترويج لها.	OECD / EU
b	- The Association of Southeast Asian Nations; Strategic Action Plan Structure for MSME Development 2016-2025. ASEAN - رابطة دول جنوب شرق آسيا؛ هيكل خطة العمل الاستراتيجية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 2016-2025.	ASEAN (JAIF –Japan)
c	Ministry of MSME in partnership with SIDBI (Small Industries Development Bank) through the MSME Umbrella Programme (MSME-UP) - Best Practice Mechanisms and Recommendations for MSME Development. وزارة MSME بالشراكة مع SIDBI، البرنامج الشامل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (الهند) - آليات وتوصيات أفضل الممارسات لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.	Ministry of MSME - India
d	EU and ILO best practice technical advisory for MSME policy development. Ministry of Commerce, Trade and Finance - Republic of Zambia.	ILO / EU
e	USAID / WB: MSME Growth and Jobs Creation in Lebanon. الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية / البنك الدولي: نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وخلق فرص العمل في لبنان.	USAID / World Bank

أ) مبادرة مصر في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (شراكة مع الاتحاد الأوروبي). استراتيجية تنمية مناخ الأعمال - (BCDS) سياسة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وآلية الترويج لها

يسمح النموذج المستخدم في مصر باستعمال إطار عمل يستند إلى "إطار مؤسسي" و "أدوات سياسية" الشكل رقم (A 2-24): يسمح هذا النهج بإدارة البيئة المؤسسية في ظل عناصر رئيسية محددة، مع السماح بفصل تركيز سياسة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتركيزها على الروابط والتعزيز والابتكار والدعم التشغيلي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

في نهاية المطاف، يرتبط هذان العنصران الحاسمان ببُعد "المؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة وآلية الترويج لها". يسمح هذا النهج بإدارة أسهل للأبعاد الفرعية كما يسمح بربطها كإطار كامل. ويتم استخدام هذا النهج بشكل أفضل في البلدان الكبيرة مثل مصر، حيث سيكون لمواقع مختلفة ومتعددة تركيز مختلف على خدمات تنمية المؤسسات واحتياجاتها. بالإضافة إلى ذلك، فإن المسافة وكفاءة الخدمات لمساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على مساحة واسعة تجعل هذا النهج عملياً أكثر لتقديم الخدمات وتخصيص المتطلبات.

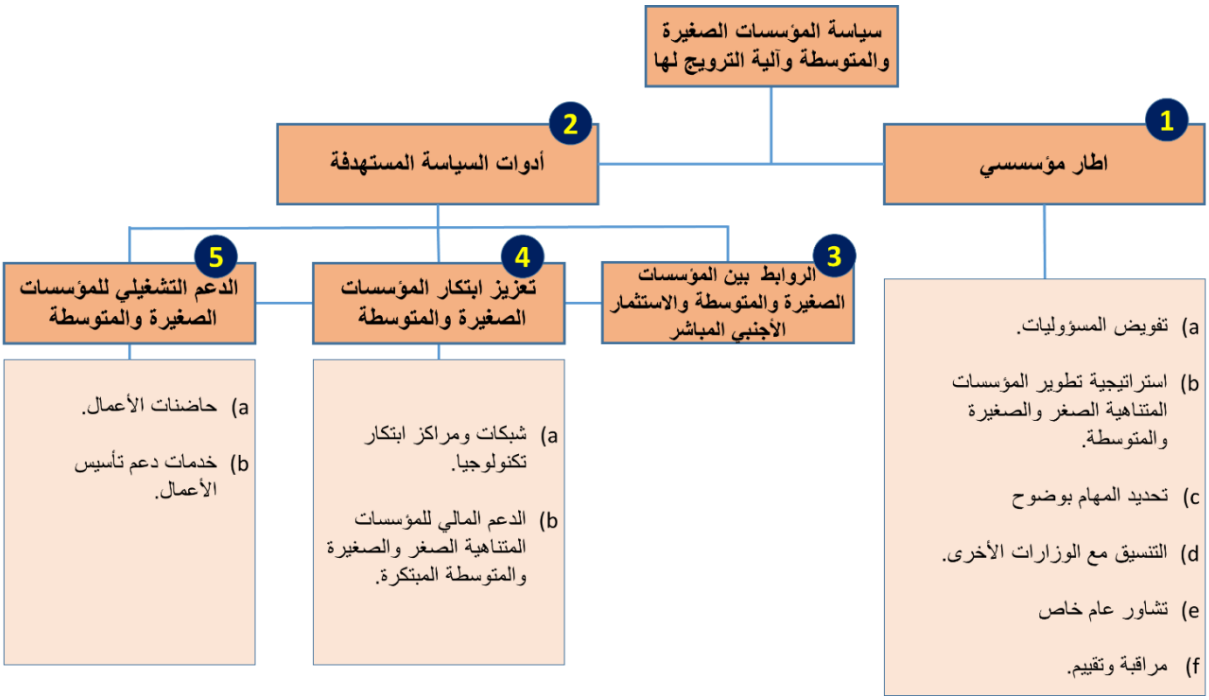

الشكل رقم (A 2-24): منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية - مصر - إطار تقييم سياسة وتعزيز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

ب) ASEAN - رابطة دول جنوب شرق آسيا؛ هيكل خطة العمل الاستراتيجية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 2016-2025

يعتمد نهج ASEAN على هيكل إنمائي لدول جنوب شرق آسيا للتركيز على خطط العمل الاستراتيجية (SAP) كما هو موضح في الشكل رقم (B 2-24)، والتي ترتبط بالنتائج المرجوّة من خارطة طريق التنفيذ.

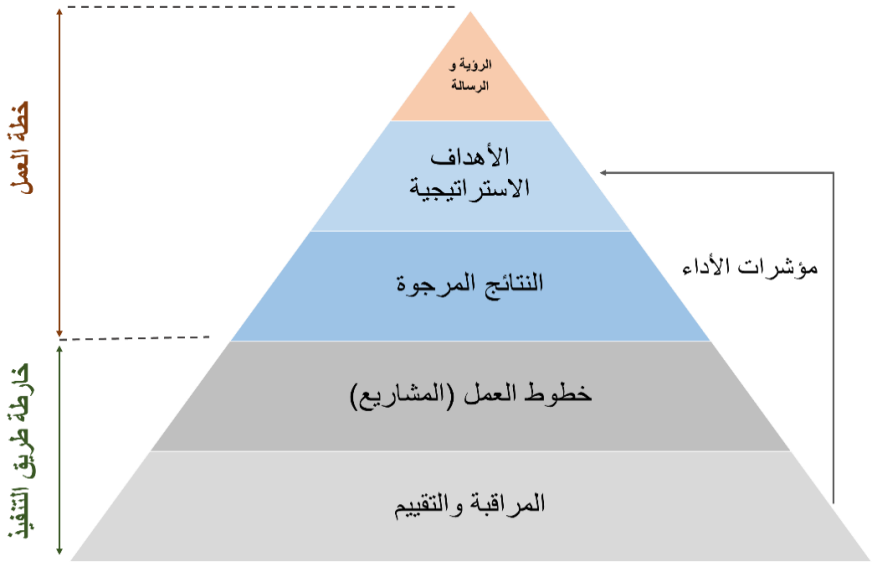

الشكل رقم (24-2 B): هيكل خطة العمل الاستراتيجية لرابطة أمم جنوب شرق آسيا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

الغرض من ذلك هو مواءمة مشاريع التنمية مع المسار الاستراتيجي لخريطة طريق التنفيذ (الشكل رقم 24-2 C)، ويهدف ذلك إلى الحفاظ على توازن خطط العمل وتفعيل الشراكة بين القطاعين العام والخاص في تصميم المشروع. كما يتم التأكيد على أهمية ما بعد التنفيذ من خلال وضع مؤشرات الأداء الرئيسية وتنفيذ آلية فعالة للمراقبة والتقييم.

الشكل رقم (24-2 C): خارطة الطريق الخاصة بالتنفيذ

ج وزارة MSME بالشراكة مع SIDBI، البرنامج الشامل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (الهند) – أفضل الممارسات والتوصيات الخاصة بتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يعتمد نهج وزارة MSME على خبرتهم العالمية الواسعة. يرتكز النهج المختار للهند على خمسة محاور وهي:

أ) آلية التخطيط
ب) التنفيذ
ج) هيئة التنسيق المركزية
د) التكنولوجيا
هـ) خدمات النافذة الواحدة

وقد تم تلخيص دورهم ونتائجهم بإيجاز على هذا النحو:

أ) آلية التخطيط
تخصيص الموارد للخطط والأهداف الاستراتيجية المحددة بوضوح، والمخرجات ومؤشرات النتائج.

ب) التنفيذ
يقاس التنفيذ بالمخرجات والنتائج الواردة في الخطط الاستراتيجية، وليس فقط بالمدخلات أو الإجراءات.

ج) هيئة التنسيق المركزية
لهذه الهيئة القدرة على تنسيق الخدمات من قبل العديد من الوزارات والهيئات والإدارات.

د) التكنولوجيا
استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتسهيل وصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى الخدمات الحكومية.

هـ) خدمات النافذة الواحدة
وهي شبكة مادية من نقاط الخدمة، مدعومة بشكل مستمر بالبنية التحتية والموظفين.
انطلاقاً من هذه الشبكة، توجد رسائل لأفضل الممارسات لإطار مؤسسي منسق وشامل لتعظيم نتائج مبادرات الحكومة أو الهيئات المعنية. وتنقسم رسائل إطار العمل هذه إلى ثلاثة مستويات:

1) الإطار الترويجي العام.
2) رسائل شاملة.
3) رسائل خاصة بالخدمة مع أمثلة فعلية عن تقديم الائتمان المالي، وتطوير السوق والمهارات التي تم جمعها كأمثلة لأفضل الممارسات من دول مختلفة.

د) أفضل الممارسات للاتحاد الأوروبي ومنظمة العمل الدولية لتطوير سياسة المؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة. وزارة التجارة والمالية ـ جمهورية زامبيا

إن مسعى تطوير سياسة المؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة في زامبيا هو نهج شامل مع وصف مفصل لمنهجية السياسة، وهو مقسم إلى قسمين كما يلي:

القسم الأول: إطار تطوير السياسات.

القسم الثاني: آلية تنفيذ إطار السياسة.

القسم الأول: تم وضع إطار تطوير السياسة في زامبيا على أساس أربع خصائص:

أ) مبررات الاحتياج
ب) أهداف السياسة
ج) المبادئ التوجيهية
د) غايات السياسة

القسم الثاني: تحديد ركائز الآلية المتبعة مقسمة إلى ثلاث ركائز تنموية:

الركيزة الأولى ـ القدرات

- تنمية قدرات رواد الأعمال.
- الابتكار والقدرة التكنولوجية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

الركيزة الثانية – الوصول

- وصول المؤسسات إلى فرص السوق.
- وصول المؤسسات إلى خدمات تطوير الأعمال.
- وصول المؤسسات إلى تمويل الأعمال المناسب.
- الوصول إلى أماكن التشغيل المناسبة والبنية التحتية للأعمال.

الركيزة الثالثة ـ بيئة التشغيل

- التنمية الاقتصادية المحلية.
- تمثيل مصالح المؤسسات.
- الجنس.

ثم يتم تقسيم الموضوع الفرعي لكل ركيزة إلى التطبيق العملي ذات الصلة بالموضوع تحت أربعة عناوين رئيسية وهي:

1) السياق.
2) بيان السياسة.
3) الهدف.
4) استراتيجيات السياسات.

يؤدي ذلك إلى إنشاء دليل عملي ومتناسق لكل ركيزة ليتم فهمها وتنفيذها على نفس خطوط العمل. كما أنه يسمح بحساب وقياس مؤشرات الأداء الرئيسية بشكل أسهل ويسهل عملية المراقبة والتقييم.

هـ) الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية/ البنك الدولي: نمو المؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة وخلق فرص عمل في لبنان

إدراكاً لإمكانات المؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة في لبنان لكي تصبح محركات أساسية لخلق فرص العمل والتنمية الاقتصادية، طوّرت وزارة الاقتصاد والتجارة سلسلة من التوجهات الاستراتيجية والمبادرات المقترحة لمعالجة القيود التي تعترض نمو المؤسسات. تتلخص التوجهات الستة بما يلي:

1. تطوير مهارات قادة الأعمال.
2. تسهيل التمويل "الصحيح".
3. تسهيل عملية الوصول إلى الأسواق.
4. تطوير القدرات على الابتكار والإبداع
5. تطوير بيئة عمل مواتية.
6. ضمان التماسك والتنسيق الفعال.

وإدراكاً لفرصة دعم وبناء استراتيجية جديدة للمؤسسات، أجرت وزارة الاقتصاد والتجارة بمساعدة الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية تقييماً لآفاق نمو المؤسسات وإيجاد فرص العمل في لبنان، تضمّن التقييم تحليل احتياجات تطوير المؤسسة عبر خمسة مجالات فنية الشكل رقم (D 2-24). وتتلخص المجالات الخمسة بما يلي:

1. تعزيز بيئة مواتية للأعمال التجارية.
2. خدمات تطوير الأعمال بحسب الطلب.
3. زيادة التجارة والروابط التصديرية.
4. تطوير وتعزيز القوى العاملة.
5. فرص النمو في المناطق الاقتصادية الخاصة.

الشكل رقم (D 2-24): استراتيجية المؤسسات: المحاور الاستراتيجية الستة والأسباب المنطقية

الملاحق

الملحق رقم (1): منهجية المسح الميداني

الملحق رقم (2): تصميم الاستبيان ونظام المعلومات

الملحق رقم (3): استبيان المسح الميداني CAPI

الملحق رقم (4): تقدير إعداد المؤسسات والمشتغلين فيها في المحافظات الثلاث

الملحق رقم (1)
منهجية المسح الميداني

الملحق رقم (1)
منهجية المسح الميداني

1- تصميم المسح

تم تنسيق تصميم المسح الميداني بشكل وثيق مع فرق عمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ووزارة التخطيط/ الجهاز المركزي للإحصاء، في ما يعود لعناصر البحث:

- المجتمع المستهدف
- إطار أخذ العيّنات
- وحدة المعاينة
- حجم العيّنة
- توزيع العيّنة

يبيّن الشكل (1) منهجية العمل في مسح المؤسسات.

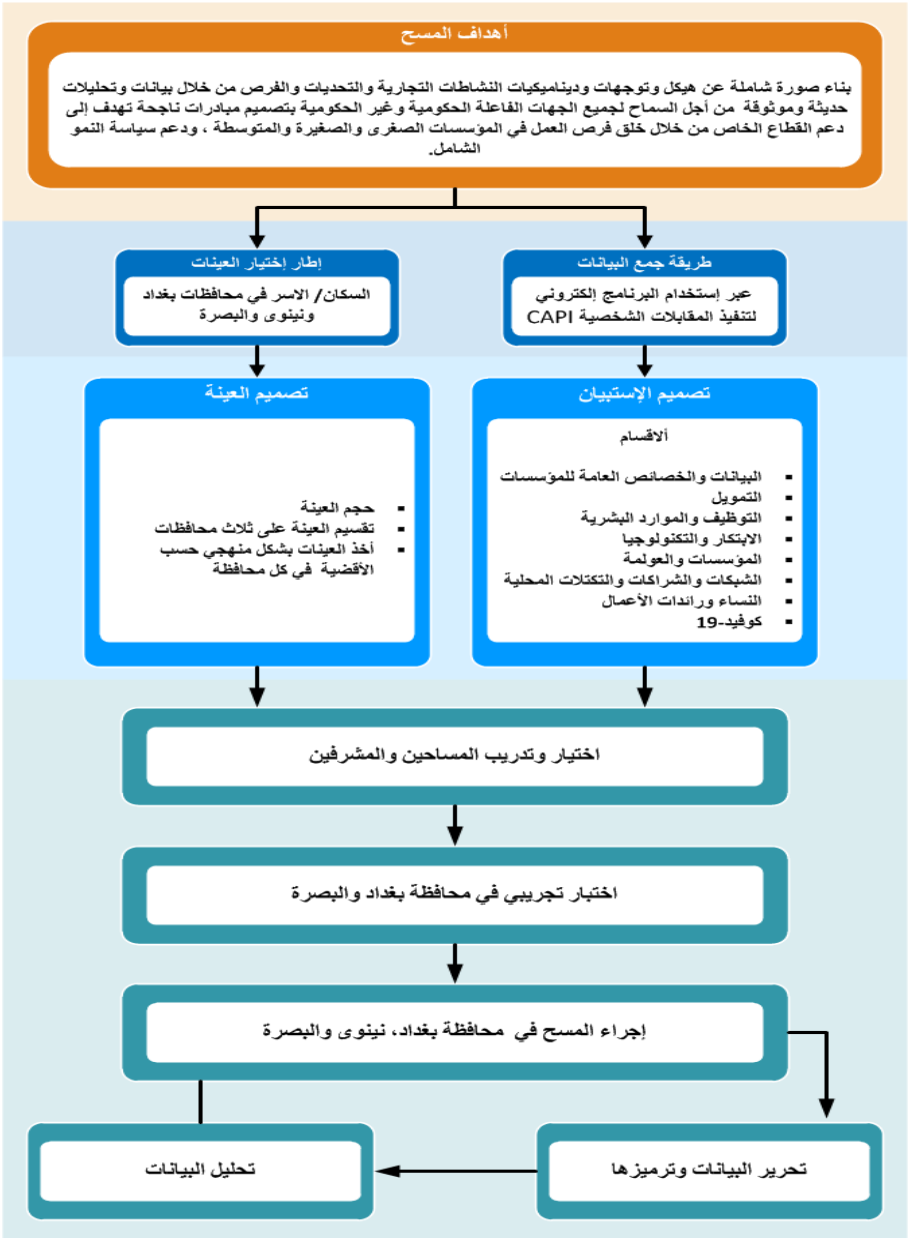

الشكل (1): منهجية مسح المؤسسات

2- المجتمع المستهدف

لا يتوفر تعريف موحد عالمي للـ MSMEs بل ترك الخيار لكل بلد بتعريف خاص يتوافق مع حاجاته، علماً أن معظم الدول تستخدم عدد العاملين للفصل بين ما هو متناهي الصغر، صغير ومتوسط.

اعتمدت دراسة الـ ILO لسنة 2012 الحد الأقصى لدراستها كل المؤسسات التي لا يزيد عدد العاملين فيها 49 كحد اقصى (من دون احتساب المالك). وتم تقسيم هذه المؤسسات بين متناهية الصغر (1- 2)، وصغيرة (3- 9) ومتوسطة (10 – 49) من دون احتساب المالك. ووفقاً للجهاز المركزي للإحصاء، يعتبر حدود المؤسسات المتوسطة بـ29 عاملاً شاملاً المالك.

ويعنى بالمؤسسات الصغرى، الصغيرة والمتوسطة كل نشاط اقتصادي خاص، منتج لسلع أو خدمات بغض النظر عن الكيان القانوني للمؤسسة إن كان مسجلا أم لا. أي أن سبل الإنتاج والمحدد بعدد العاملين، هو ما يعرف إن كانت المؤسسة ضمن مجتمع المؤسسات متناهية الصغر، الصغيرة والمتوسطة أم لا.

من هذا المنطلق يدخل في مجتمع الدراسة الإنتاج الفردي لشخص واحد (المالك) وحتى 28 عاملاً إضافيا أيّاً كان نوع الإنتاج وأيّاً كان شكل الكيان القانوني.

3- تحديد إطار المسح

تم الأخذ بمساهمة النشاطات الاقتصادية في الدخل الوطني الإجمالي كأساس لتحديد نسبة العينة للمناطق الريفية. وبعد استبعاد القطاعات الاقتصادية التي لا تتناسب مع نوعية إنتاج المؤسسات الصغرى، الصغيرة والمتوسطة، مثل القطاع العام وإنتاج الكهرباء، يمكن تحديد القطاعات المشمولة في نطاق الدراسة بالتالية والمبين بها الأهمية النسبية وفقًا لنسبة مساهمتها في الناتج المحلي بالأسعار السائدة*:

1- الزراعة والصيد والغابات وصيد الأسماك (0.14% +2.31%)
2- الصناعة التحويلية (1.91%)
3- البناء والتشييد (4.35 %)
4- تجارة الجملة والمفرد واصلاح المركبات والسلع الشخصية (6.51%)
5- انشطة الخدمة المجتمعية والاجتماعية والشخصية الأخرى (1.73%)

وقد اعتمدنا النشاطات التالية لتكون مشمولة بالمسح:
- تقني، محترف
- الزراعة والثروة السمكية
- العمل الحرفي
- التزويد بالطاقة - أصحاب المولدات الكهربائية (المؤسسات الصغيرة)
- إمدادات المياه والصرف الصحي
- البناء والتشييد
- تجارة الجملة والمفرد

*المصدر: التقديرات الأولية السنوية للناتج المحلي الإجمالي والدخل القومي.

- النقل والتخزين
- نشاطات خدمات الإقامة والفنادق والمطاعم
- إصلاح وصيانة السيارات والاجهزة المختلفة
- أعمال أخرى

وعليه، تشكل القطاعات الاقتصادية المستهدفة ضمن مجتمع الدراسة ما نسبته حوالي 17% من الناتج المحلي للعراق، تتراوح أهميتها النسبية ضمن المجتمع ما بين 10% و 38% كما مبين في الرسم التالي:

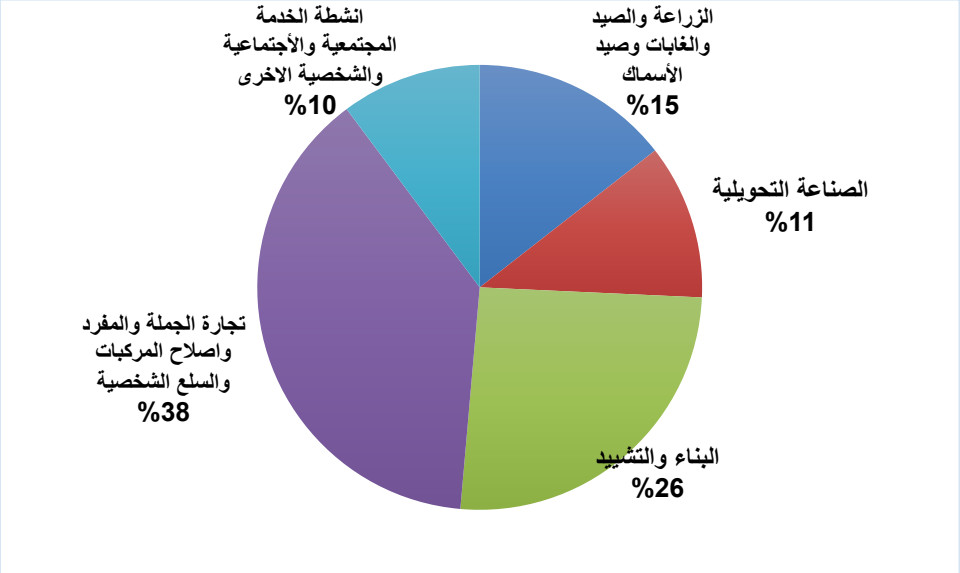

يمكن من خلال هذا التوزيع الأولي تحديد حجم التقسيم ما بين المناطق الحضرية والريفية حيث تتوزع 20:80 كون المناطق الريفية لا تقتصر على قطاع الزراعة والصيد والغابات وصيد الأسماك بل تشمل بعضاً من القطاعات الإنتاجية الأخرى.
تم اختيار إطار السكان لأخذ العيّنات كونه متوفر بشكل موثوق لكافة المحافظات والأقضية والنواحي.

4- تحديد وحدة العد (Enumeration Unit)

نظراً لكون تعريف المؤسسات الصغرى، الصغيرة، والمتوسطة يشمل نشاطات اقتصادية متنوعة لا تقتصر على تلك التي تتطلب وجود موقع لمنشأة، أي تضم النشاطات الاقتصادية التي تتم من دون الحاجة إلى عنوان تجاري مثل السباك، وتشمل أيضًا تلك التي تتم من خلال العمل عن بعد في المنزل أو في مقهى مثل البرمجة، يصبح تحديد وحدة العد أكثر صعوبة.

لذلك تم الأخذ بالأسرة كوحدة قياس، وهو ما يتلاءم مع دراسات شبيهة أجريت في عدد من البلدان ذات الخصائص المماثلة للعراق. وبالتالي سيتم إجراء الدراسة مع أشخاص راشدين يملكون أو يعملون في مؤسسات متناهية الصغر، الصغيرة، والمتوسطة.

5- حجم العينة

يعتمد تحديد حجم العينة على عدد من العوامل بحيث يتم الأخذ بعين الاعتبار الغرض من هذه الدراسة (ما هي أنواع الجداول التي سيتم إنتاجها ومدى تفصيلها)، وحجم السكان، وهامش الخطأ المسموح به بحيث

يتحدد مستوى الدقة ما بين (+ أو – 5% على سبيل المثال)، ومستوى الثقة (مع مراعاة درجة الدقة والتباين، التي يتم قياسها باستخدام الانحرافات المعيارية). ولعل العامل الثالث الأكثر صعوبة هو التباين داخل العينة؛ بعبارة أخرى، ما مدى عدم تجانس المجتمع المستهدف.
بعد الأخذ بعين الاعتبار النشاطات الاقتصادية المختلفة وأحجامها، وبعد مراجعة دراسات أجريت على المؤسسات متناهية الصغر، الصغيرة والمتوسطة في العراق، من الواضح أن حجمها ودرجة تطورها يميلان إلى إظهار مستوى يميل إلى التبسيط ومتجانس من حيث عدد العاملين فيها. ونظراً لأن عدد العاملين هو السمة السائدة ويمكن قياسها بسهولة في هذه الدراسة، فإننا نوصي بأخذ متوسط عدد الأشخاص العاملين كسمة لقياس حجم العينة كما هو موضح أدناه.

لقد أخذنا في الاعتبار أيضاً الأبحاث السابقة التي أجريت لأهداف مماثلة، وكان حجم العينة المستخدمة قريبة جداً من حجم المقابلات الناجحة المقترحة البالغة 2000 استبيان. فمختلف طرق تحديد العيّنة بيّنت أن هذا الحجم مناسب مع حاجات هذه الدراسة.

سوف يتم تحديد حجم العينة ضمن الإطار التالي:

- لا يتوفر تعداد للمؤسسات الصغرى، الصغيرة والمتوسطة في العراق (إجمالي عدد هذه المؤسسات). لهذا سوف يتم تقدير عددها وفقاً لمعيار كثافة المؤسسات.
- لا توجد أرقام حول السمات الرئيسية الخاصة بالمؤسسات مثل متوسط عدد العاملين، ما يمكن الركون له مسبقاً لتحديد حجم العينة الأمثل.

ما هو مقترح هو التأكد من أن حجم العينة كبير بما يكفي لاستخراج نتائج مهمة لنواحي:

1- المحافظات الثلاث
2- الريف مقابل الحضر
3- النشاطات الاقتصادية الرئيسية (بيانات تأشيرية)

تعتبر العينة التي اقترحناها والتي تتكوّن من 2000 مقابلة في المحافظات تفي بالمتطلبات الخاصة بحساب حجم العينة كما هو مبين أدناه، وهي تتماشى مع مسوحات مماثلة. ويمكن في هذا الصدد اعتماد معامل التباين لمتوسط حجم العمالة في المؤسسات كأحد مؤشرات تحديد حجم العينة كما هو موضح أدناه.

نعرض في ما يلي طرق لحسابات حجم العيّنة:

1- <u>استخدام معادلة لتحديد حجم العينة بدون تقدير المجتمع</u>
يوضح الجدول أدناه أحجام العينات المختلفة المطلوب اعتمادها حسب متوسط حجم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (عدد العاملين)، وذلك استناداً إلى درجة الثقة 95٪ مع افتراض أن عدد العاملين يتبع التوزيع الطبيعي (Normal Distribution).

$$n = \frac{Z^{2}(c.v)^{2}}{e^{2}}$$

Z= 1.96

E= 0.025

CV= الانحراف المعياري مقسوماً على متوسط عدد الموظفين للمؤسسة.

Sample Size	Error square	CVsquare X Zsquare	CV Square	CV (Std/Avg empl)	avg empl	Std	Zsquare
1445	0.000625	0.903076	0.235078	0.4848	1.3	0.64	3.8416
1119	0.000625	0.699342	0.182044	0.4267	1.5	0.64	3.8416
629	0.000625	0.39338	0.1024	0.3200	2.0	0.64	3.8416
403	0.000625	0.251763	0.065536	0.2560	2.5	0.64	3.8416
280	0.000625	0.174835	0.045511	0.2133	3.0	0.64	3.8416
206	0.000625	0.128451	0.033437	0.1829	3.5	0.64	3.8416
157	0.000625	0.098345	0.0256	0.1600	4.0	0.64	3.8416
124	0.000625	0.077705	0.020227	0.1422	4.5	0.64	3.8416
101	0.000625	0.062941	0.016384	0.1280	5.0	0.64	3.8416
83	0.000625	0.052017	0.01354	0.1164	5.5	0.64	3.8416

إذا كان مثلاً متوسط حجم المؤسسات متناهية الصغر، الصغيرة والمتوسطة هو 3,5 عامل، فيجب أن يكون حجم العينة 206 لمستخرجات التقرير. على سبيل المثال، حتى لو كان بيان خصائص أصغر شريحة اقتصادية وهي الخدمات الاجتماعية (10% من الناتج المحلي الإجمالي المستهدف)، فستتضمن دراستنا حوالي 200 مقابلة.

تجدر الإشارة إلى أن الصيغة المذكورة أعلاه تتماشى مع الدراسة المنزلية التي أجريت في العراق مع الأسر.

2- استخدام معادلة لتحديد حجم العينة عندما يكون حجم المجتمع كبيراً

إذا كان حجم المجتمع كبيراً كما هو الحال بالنسبة لعدد المؤسسات متناهية الصغر، الصغيرة والمتوسطة، يمكننا تطبيق معادلة المجتمع اللامتناهي كما هو موضح أدناه:

$$n = \frac{z^2 \times \hat{p}(1-\hat{p})}{\varepsilon^2}$$

$$n = \frac{1.96^2 \times 0.5(1-0.5)}{0.05^2} = 384.16$$

حيث:

Z = مستوى الثقة قدرها 95 % والتي تقابلها 1,96 بقيمتها الجدولية

ε = نسبة الخطأ المسموح به، قيمته 0,025

p̂ = نسبة المجتمع والتي حددناها على أعلى مقياس أي 50%

3- استخدام الدراسات السابقة

المسح الأول لمنظمة العمل الدولية كما هو مبين في الجدول أدناه. بغداد 1209 ونينوى 440 والبصرة 392 وبذلك يكون المجموع 2041.

Governorate	Micro		Small		Medium		Totals
	M	F	M	F	M	F	
FIRST SURVEY							
Nineveh	395	1	42	0	2	0	440
Kirkuk	190	8	19	0	3	3	220
Erbil	276	0	53	0	15	0	344
Anbar	236	6	63	2	1	0	308
Baghdad	1008	65	203	3	11	0	1209
Babylon	265	8	43	0	0	0	316
Wasit	185	8	17	0	0	0	210
Salah Al Din	205	3	55	0	1	0	264
Qadisiya	181	6	29	0	0	0	216
Basrah	348	11	29	2	2	0	392
Totals	**3289**	**116**	**553**	**7**	**35**	**0**	**4000**

First and Second MSME Survey Respondents by Governorate, Size and Sex

أما الدراسة الثانية لمنظمة العمل الدولية التي أجريت في ثلاث محافظات هي بغداد والبصرة ونينوى فقد اشتملت على 533 مقابلة، إلا أن أهداف المسح الأول كانت أقرب إلى الدراسة الحالية.

SECOND SURVEY							
Nineveh	97	1	11	0	2	0	111
Baghdad	251	16	51	1	4	0	323
Basrah	86	3	7	1	2	0	99
Totals	**434**	**20**	**69**	**2**	**8**	**0**	**533**

SOURCE: CCC (2011, 2012)

6- توزيع العينة

تم توزيع العينة وفقاً لمنهجية العينة العشوائية المماثلة لنسبة الأسر في كل وحدة جغرافية من المحافظات الثلاث. وتم استخدام المعلومات عن عدد الأسر أو عدد السكان في كل محافظة.

وقد تمّ اختيار حجم العيّنة للحصول على النتائج المطلوبة على صعيد:

- المحافظات الثلاث
- حضري/ ريفي
- توفير بيانات تأشيرية عن النشاطات الاقتصادية للمؤسسات

- **المحافظات الثلاث**

Governorate	Population السكان	%	Sampleالعينة	محافظة
Baghdad	8,126,755	55%	1100	بغداد
Basra	2,908,491	20%	394	بصرة
Ninevah	3,729,998	25%	506	نينوى
Total	**14,765,244**	**100%**	**2000**	**الإجمالي**

- **حضري / ريفي**

Governorate	Urban حضري	Rural ريفي	محافظة
Baghdad	880	220	بغداد
Basra	315	79	بصرة
Ninevah	405	101	نينوى
Total	**1600**	**400**	**الإجمالي**

7- مسارات أخذ العيّنة على الأرض

أما تحديد أخذ العيّنات المختارة على الأرض من قبل الباحث فقد تمّت من خلال اختيار نقطة انطلاق جغرافية عبر استخدام تقنية تحديد المواقع عبر الأقمار الاصطناعية GPS ومسار حسابي للقيام بالمقابلة المباشرة على أساس المسح النظامي (systematic sampling). تم تحديد تفصيل المسار بمعرفة الجهاز المركزي للإحصاء، آخذين بالاعتبار التدابير اللازم اتخاذها في ظل تفشي وباء الكورونا.

وقد استندت طريقة احتساب المسار وفقاً لاختلاف المناطق، على سبيل المثال في حال اختلاف عدد الطوابق بين منطقة وأخرى.

الملحق رقم (2)
تصميم الاستبيان ونظام المعلومات

الملحق رقم (2)
تصميم الاستبيان ونظام المعلومات

1- مجالات البحث والمعلومات التي سيتم الحصول عليها من عملية المسح

تم تصميم عملية مسح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالاستناد إلى النطاق المحدد في البنود المرجعية (ToR) بهدف تطوير فهم أفضل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في العراق. تم تطوير الاستبيان للحصول على معلومات حول مجالات البحث الرئيسية:

- التمويل
- التوظيف والموارد البشرية
- الابتكار والتكنولوجيا
- العولمة في إطار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
- الشبكات والشراكات والتكتلات المحلية
- سياسات أفضل الممارسات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة
- البيانات والإحصاءات المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة
- رواد الأعمال من النساء والمؤسسات المملوكة من النساء

يوضح الجدول التالي مجالات البحث المستهدفة في الاستبيان والمعلومات المتوقع الحصول عليها من البحث الميداني.

البيانات والمعلومات التي سيتم استنتاجها من خلال الاستبيان المقترح

أسئلة الاستبيان	البيانات التي يتوقع أن ينتجها المسح الميداني
الموارد المالية/ التمويل	
▪ تقييم البيئة المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسهولة الوصول إلى الخدمات والموارد المالية. ▪ جمع البيانات اللازمة لتسهيل حصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الموارد المالية اللازمة. ▪ وصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لخطوط الائتمان طويلة الأجل (القروض طويلة الأجل) الضرورية لبدء الأعمال، أو توسيعها، أو تطويرها. ▪ مشاكل التمويل التي تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (أسعار الفائدة المرتفعة، وتقنين الائتمان بسبب نقص الضمانات). ▪ فجوة تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: تقييم أوجه القصور (التحديات) وفرص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. ▪ وصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لرأس المال الاستثماري وأسواق الأسهم. ▪ تأثير أسواق رأس المال غير المتطورة وضعف أطرها التنظيمية (الأعباء التنظيمية) على تمويل نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتوسعها وتطورها.	▪ النسبة المئوية للمؤسسات (حسب الحجم والنوع) التي تستخدم الخدمات المصرفية في أعمالها. ▪ النسبة المئوية للمؤسسات (حسب الحجم والنوع) التي استفادت من التمويل الائتماني. ▪ النسبة المئوية للمصدر الرئيسي لرأس المال/ تمويل المؤسسات (العائلة، الأموال الخاصة، الأصدقاء، القروض، المقرضون. خارجياً: البنوك، ائتمان غير مصرفي؛ داخلياً: قروض حكومية، منظمات غير حكومية، إلخ.). ▪ النسبة المئوية الغرض من التمويل المطلوب والقروض الإضافية (لتوسيع الأعمال التجارية ، و/ أو، لزيادة المخزون، لتوظيف موظفين جدد، تحسين التدفق النقدي للمؤسسة ، نقل المؤسسة إلى موقع جديد، تقديم منتجات/ خدمات جديدة، الانتقال إلى التجارة الإلكترونية الرقمية، التطوير التكنولوجي، تطوير وتحسين التسويق، تسديد النفقات، تحديث المعدات). ▪ مبلغ التمويل المطلوب. ▪ توافر الضمان حسب النوع. ▪ صعوبة الحصول على التمويل من قبل المؤسسة (حسب الحجم والنوع). ▪ أسباب عدم الحصول على القروض حسب نوع المؤسسة وحجمها (نوع الضمان المطلوب). (نقص/ أو طلب الكثير من الضمانات، عدم وجود كفيل / أو عقار لضمان القرض، تجنب المخاطرة من قبل الممول، سجل ائتماني ضعيف/ تاريخ ائتماني ضعيف، معدلات فائدة عالية، تفضيل الشركات الكبيرة فقط، ضعف الدعم الحكومي، الخ.). ▪ النسبة المئوية لمصادر القروض حسب حجم ونوع المؤسسة. ▪ حجم إيرادات المؤسسات (حسب الحجم) لآخر 3 سنوات. ▪ نسبة المصروفات من التكلفة الإجمالية (اتصالات، طاقة - كهرباء (شركة كهرباء وطنية أو مصدر بديل/ مملوط من قبل المؤسسة أو مستأجر)، النقل، المواد الخام، الإيجار، الرواتب، إلخ. ▪ النسبة المئوية للمؤسسات (حسب الحجم والنوع) المستفيدة من الموارد المالية للبنوك.
القسم المعني في الاستبيان	
الأسئلة G-1 to G- 23	

أسئلة الاستبيان	البيانات التي يتوقع أن ينتجها المسح الميداني
التوظيف والموارد البشرية	
▪ قوة العمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والوظائف التي تخلقها. ▪ سن العمالة والمهارات ومستوى الوظيفي، إلخ. ▪ معدل دوران الوظائف في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. ▪ مصادر التوظيف في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. ▪ القضايا المتعلقة بالتدريب الإداري.	▪ النسبة المئوية لدوران الموظفين حسب حجم المؤسسة لآخر 3 سنوات. ▪ عدد الموظفين المعينين حسب حجم المنشأة ونوعها لعام 2019. ▪ النسبة المئوية لتوزيع الموظفين حسب الجنس وظروف العمل. ▪ النسبة المئوية لتوزيع الموظفين حسب الجنس والوظيفة وحجم المؤسسة ونوعها. ▪ النسبة المئوية لتوزيع الموظفين حسب أعلى مؤهل تعليمي تم الحصول عليه. ▪ النسبة المئوية للعدد الحالي للوظائف الشاغرة حسب حجم المؤسسة ونوعها. ▪ النسبة المئوية للعمال المهرة مقابل العمال غير المهرة حسب حجم ونوع المنشأة. ▪ النسبة المئوية لفئات الوظائف الشاغرة التي يصعب العثور عليها. ▪ النسبة المئوية للمؤسسات (حسب نوعها وحجمها) التي تقدم التدريب ▪ المصادر المعتمدة من المؤسسات لتعيين موظفين. ▪ مجالات التدريب اللازمة للموظفين. ▪ النسبة المئوية للإلمام المؤسسات بالتعليم والتدريب التقني والمهني حسب حجم المؤسسة ونوعها. ▪ النسبة المئوية للمؤسسات المنظمة حسب الحجم والنوع (التي لديها هيكل تنظيمي ووصف وظيفي).
القسم المعني في الاستبيان	
الأسئلة B-1 to B-15	
الابتكار والتكنولوجيا	
▪ مدى انخراط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الابتكار ونشر التكنولوجيا. ▪ تطوير وتحسين منتجات، وخدمات، وعمليات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة . ▪ الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ICT) واستخدام التجارة الإلكترونية. ▪ تمويل الابتكار لدى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. ▪ شبكة الابتكار (التعاون بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أو مع الشركات الكبرى أو مراكز البحوث العامة على المستويين الوطني والدولي).	▪ النسبة المئوية للمؤسسات (حسب الحجم والنوع) التي تستخدم القنوات الرقمية لنشاطات الأعمال حسب معدل الاستخدام. ▪ النسبة المئوية للمؤسسات (حسب الحجم والنوع) التي تعمل حالياً أو تخطط للعمل باستخدام الوسائل رقمية. ▪ تحديات عدم استخدام القنوات الرقمية في النشاطات التجارية للمؤسسات (حسب الحجم والنوع) بالنسبة المئوية. ▪ النسبة المئوية لحصة المؤسسات (حسب الحجم والنوع) التي تمثل فيها القنوات الرقمية أولوية قصوى للإدارة. ▪ النسبة المئوية للإيرادات الآتية من التجارة الإلكترونية للمؤسسة (حسب الحجم والنوع). ▪ النسبة المئوية لاعتماد المؤسسات (حسب الحجم والنوع) على الأدوات المنظمة (التكنولوجيا الجديدة، البحث والتطوير، تحليل المنافسين) في نشاطاتهم التجارية. ▪ النسبة المئوية لتأثير القنوات الرقمية على المؤسسات (حسب الحجم والنوع). ▪ مصادر الوصول للمعرفة.
القسم المعني في الاستبيان	
الأسئلة D-1 to D- 5	
المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والعولمة	
▪ الاستراتيجيات المعتمد من قبل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في قضايا العولمة (نشاطات المؤسسات عبر الحدود، والتي تشمل الاستثمار الدولي، والتجارة والتحالفات الاستراتيجية لتطوير المنتجات ، ومصادر الإنتاج والتسويق). ▪ النشاطات اللازمة والضرورية لدخول أسواق جديدة لاستغلال مزاياها التكنولوجية والتنظيمية وتقليل تكاليف الأعمال والمخاطر. ▪ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتجارة الإلكترونية (فرص التوسع الخارجي والنمو والتحديات التنافسية الجديدة).	▪ سوق مبيعات المؤسسات (حسب الحجم والنوع) (دول محلية، دول مجاورة وأجنبية). ▪ النسبة المئوية للمؤسسات (حسب الحجم والنوع) التي حاولت أو ترغب أو تعمل على الوصول إلى أسواق جديدة. ▪ الحواجز التي تمنع المؤسسات (حسب النوع والحجم) من التصدير. ▪ نوع قنوات التسويق التي تستخدمها المؤسسة (حسب الحجم والنوع). ▪ نوع العلاقات التجارية للمؤسسة (حسب الحجم والنوع) مع الشركات والموردين الخارجيين (غير العراقيين).
القسم المعني في الاستبيان	
الأسئلة E-1 to E- 6	

أسئلة الاستبيان	البيانات التي يتوقع أن ينتجها المسح الميداني
الشبكات والشراكات والتكتلات المحلية	
▪ تعاون المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مشاريع التنمية المشتركة – العمل في اطار شبكات على المستويين الوطني والدولي. ▪ شراكة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع الشركات. الكبيرة التي تعزز التعلم الجماعي والتنمية المحلية ▪ الكتل المحلية. ▪ سلسلة القيمة لتكتل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والاندماج في سلسلة القيمة العالمية. ▪ تدويل المناطق الصناعية (الربط الشبكي لترويج الصادرات، الاستثمار الأجنبي المباشر، التعاقد من الباطن).	▪ النسبة المئوية للمؤسسات (حسب الحجم والنوع) المنتسبة (عضوة) لشبكة أعمال. ▪ النسبة المئوية للمؤسسات (حسب الحجم والنوع) التي تستفيد أو تتمتع بامتيازات من عضوية شبكة الأعمال. ▪ أنواع المؤسسات الشريكة التي تتعاون معها.
القسم المعني في الاستبيان	
الأسئلة F-1 to F- 3	
أسئلة عامة وبيانات وإحصائيات حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	
▪ جمع بيانات موثوقة وذات صلة وقابلة للمقارنة دوليًا عن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. o جمع البيانات حسب أحجام وفئات ومتغيرات متعددة (العمالة، الإنتاج، الصادرات، الاستثمار، الجنس، إلخ). o توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب جنس أصحاب المؤسسة. o تصميم أسئلة محددة لرائدات الأعمال (Women Entrepreneurs).	▪ النسبة المئوية لتوزع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (حسب الحجم والنوع) وحسب جنس صاحب المؤسسة. ▪ النسبة المئوية لتوزع المؤسسات (حسب الحجم والنوع) حسب قطاع الأعمال. ▪ النسبة المئوية للمؤسسات المسجلة وغير المسجلة. ▪ النسبة المئوية للتحديات التي تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (حسب الحجم والنوع) لتأسيس الأعمال. ▪ النسبة المئوية للمؤسسات (حسب الحجم والنوع) المستفيدة من خدمات التأمين. ▪ النسبة المئوية لجنس اصحاب المؤسسات (حسب الحجم والنوع). ▪ النسبة المئوية للمؤسسات (حسب الحجم والنوع) مملوكة بحصص (شراكات). ▪ نوع خبرة العمل السابقة لأصحاب المؤسسات. ▪ اسباب اغلاق العمل السابق (لأصحاب المؤسسات).
القسم المعني في الاستبيان	
الأسئلة A1 – A8 /Z-1 to Z- 11	
رائدات الأعمال والمشاريع المملوكة للنساء	
▪ الإمكانات الاقتصادية لرائدات الأعمال (خلق فرص العمل، والابتكار). ▪ خصائص الأعمال المملوكة للنساء والتحديات التي تواجهها. ▪ احتياجات رائدات الأعمال. ▪ وصول رائدات الأعمال إلى الموارد المالية. ▪ التدريب على الإدارة.	▪ التحديات التي تواجه رائدات الاعمال في فتح مشروع تجاري. ▪ النسبة المئوية لقطاعات الصناعة أو الأعمال المستهدفة من قبل رائدات الأعمال. ▪ صعوبة الحصول على التمويل لرائدات الأعمال مقابل رواد الأعمال من الرجال. ▪ سهولة تأسيس رائدات الأعمال مؤسسة/ مشروع تجاري في بيئة العمل الحالية. ▪ نوع التحديات التي تواجهها سيدات الأعمال. ▪ المبادرة المقترحة للحد من المشاكل التي تواجهها رائدات الأعمال. ▪ النسبة المئوية للمؤسسات (حسب النوع والحجم) التي تتمتع بفرص عمل متساوية (المساواة بين الجنسين). ▪ النسبة المئوية للمؤسسات (حسب النوع والحجم) التي تتبنى مبادرات بشأن التنوع والمساواة بين الجنسين لتعزيز وضع المرأة في العمل.
القسم المعني في الاستبيان	
الأسئلة C-1 to C- 8	
تداعيات جائحة فيروس كورونا وأثرها على قطاع الاعمال	
▪ تأثير جائحة كورونا على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باختلاف حجمها ونشاطها وعلى الوظائف.	▪ النسبة المئوية لتأثير جائحة كورونا على الايرادات المئوية للمؤسسات (حسب الحجم والنوع). ▪ النسبة المئوية لتأثير جائحة كورونا على الموظفين ودفع الرواتب حسب نوع وحجم المؤسسة. ▪ النسبة المئوية لتقييم المؤسسات (حسب الحجم والنوع) للإجراءات المتخذة من قبل الحكومة العراقية للتعامل مع جائحة كورونا. ▪ مقترحات المؤسسات (حسب الحجم والنوع) للتعامل مع الجائحة والتخفيف من أثرها على قطاع الأعمال والموظفين.
القسم المعني في الاستبيان	
الأسئلة I-1 to I- 5	

2- نظام المعلومات الخاص بالاستبيان - الأجهزة والبرامج

تـمّ جمـع البيانـات باسـتخدام منهجيـة Computer Assisted Personal Interview (CAPI) الخاصـة بنظام Askiaface، وهو حـل برمجـي متخصـص تـم تصـميمه لجمـع البيانـات أثنـاء المقـابلات المباشـرة بالطريقة الأكثر فعالية ودقة. يعمل النظام باتصال و/ أو من دون اتصال بشبكة الانترنـت وعلـى انظمـة تشغيل مختلفة مثل الهواتف الذكية و/ أو الاجهزة اللوحيـة التـي تعمـل بنظـامي IOS وAndroid. وبـذلك يعمل نظام Askiaface بشكل مستقل عن نوع الجهاز الذي يستخدمه الباحـث، والمتطلـب الوحيـد هـو أن يقوم الباحثين بالاتصال بالشبكة باستخدام نظام TCPIP. يمكن أن يكون الاتصـال بالشـبكة **"**قيـد التشـغيل دائماً**"** او يتم الاتصال فقط عند رغبة المستخدم فـي نقـل البيانـات لنظـام Askiafield CCA. يـتم مزامنـة البيانات بسهولة عن طريق الـربط اليـدوي، أو التلقـائي، أو المجـدْوَل. وبـذلك يكـون لـدى الباحـث دائمـاً النسخة الاحدث من الاستبيان، ومن عدد المقابلات المطلوب تنفيذها.

برنامج سهل الاستخدام: حيث يتميز بواجهة مستخدم موحدة وسهلة الاستخدام وذات تحديث تلقـائي علـى جميع الاجهزة المثبت عليها والمستخدمة في جمع البيانات.

يوفر تصميم الاسـتبيان باسـتخدام نظـام Askiafield مرونـة فـي شـكل وأسـلوب اعـداد الاسـتبيان وتنفيـذ المقـابلات علـى الارض مـع المحافظـة علـى تكامـل البيانـات. يـوفر نظـام Askia أيضـاً، ميـزة الـتحكم الإلكتروني الداخلي لمتابعة ومراقبة وقت المقابلة، والوقت المنقضي، والوقت المنقضي بين إدخال وآخر (إدخال المعلومات والبيانات)، وموقـع ومكـان المقابلـة عـن طريـق نظـام GPS، إلـى جانـب العديـد مـن الميزات الأخرى التي تـوفر أدوات متابعـة إضـافية علـى البـاحثين الموجـودين علـى الارض والمعنيـين بإجراء المقابلات وجمع المعلومات.

المنصة الأساسية مرنة وقابل للتكيف، لذا فهو يخزن المقابلات غير المكتملة علـى الجهـاز المثبـت عليـه نظام Askiaface بحيث يمكن الوصول إليها واستئنافها في وقت لاحق. عند اكتمال المقابلـة، يمكـن دمـج جميع البيانات التي تم جمعها (القديمة والجديدة) لتصبح جاهزة للتحليل ضمن نظام تحليل Askia.

يقوم نظام Askia بتشفير البيانات، لمنع تسرب البيانات الحساسة من قبل الباحثين الذين لـديهم الصـلاحية للوصول إلى خام قاعدة البيانات SQL Server.

لضمان فعالية نظام Askia واستقلاليته التامة عن نظام تشفير SQL الحالي والذي قد يتطلب نسـخ معينـة من نظام SQL، اعتمد نظام Askia على نظـام تشـفير خـاص بـه (موضـح بالرسـم البيـاني فـي الصـفحة التالية).

آلية عمل التشفير هي التالية:

- خوارزمية التشفير: **256-bit AES, with a symmetric key, CBC block cipher mode and PKCS 5 padding mode.**
- يكون التشفير عشوائيًا، لذا فإن تشفير نفس الشيء مرتين سيولد مخرجات مختلفة. يتم إجراء هذا التوزيع العشوائي باستخدام "ناقل تهيئة" **"Initiation Vector"** عشوائي لكل تشفير. يتكون **"Initiation Vector"** من 16 بايت مسبوقاً بالقيمة المشفرة.

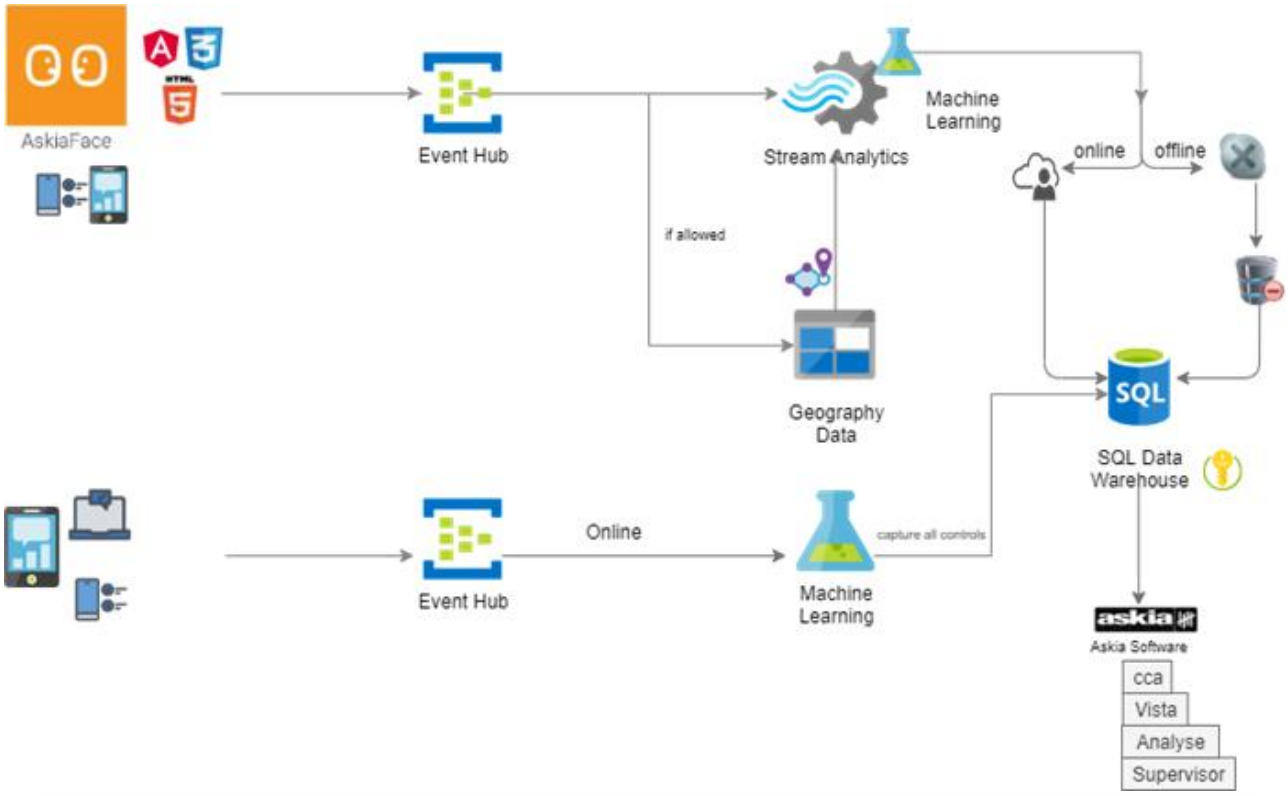

- سيتم استخدام مفاتيح مختلفة للبيانات مجهولة المصدر والبيانات معروفة المصدر.
- سيستخدم كل مسح مفاتيح تشفير مختلفة.
- سيتم إنشاء مفاتيح التشفير على نظام **CCA** وتخزن مع الاستبيان في قاعدة بيانات نظام **CCA**. سيتم تشفير مفاتيح التشفير مرة أخرى باستخدام مفتاح **RSA 1024 bit** المخزن على جهاز **CCA**. بهذه الطريقة لا يمكن قراءة البيانات المشفرة فقط من خلال الوصول إلى**SQL Server** .
- سيتم دائماً تشفير الردود التي تم تمييزها على أنها "غير معروفة المصدر".
- سيتم تحويل النص إلى صيغة التحويل الموحدة **UTF-8** قبل تشفيره. وبهذه الطريقة يتم التأكد من تناسق البيانات عند فك تشفيرها.
- لن يتم تشفير الردود التي لا تحتوي على بيانات (البيانات المفتوحة = البيانات الفارغة = -1). مما يسهل العثور على الاسئلة التي ليس لديها إجابة دون فك تشفير جميع البيانات.

الملحق رقم (3)
استبيان المسح الميداني CAPI

الملحق رقم (3)
استبيان المسح الميداني CAPI

#	FORMAL QUESTIONNAIRE	Arabic Form	FILTER	NOTE
Z- INTRODUCTION		**المقدمة**		
The Ministry of Planning in collaboration with UNDP are conducting a study on MSME's in Iraq to gather information on how the ministry can support businesses and enhance the policy and regulatory environment for doing business. **The information you provide will be confidential and will be used for statistical purposes only.**				
تقوم وزارة التخطيط بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بإجراء دراسة حول المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في العراق لجمع معلومات حول كيفية دعم الوزارة للأعمال التجارية وتعزيز البيئة السياسية والتنظيمية لممارسة الأعمال التجارية. ستكون المعلومات التي تقدمها سرية وسيتم استخدامها للأغراض الإحصائية فقط.				
Z1	**Interviewee Name:**	**إسم الشخص الذي تجري معه المقابلة:**		
Z2	**Gender of Interviewee:**	**الجنس:**		
	Male	ذكر		
	Female	أنثى		
Z3	**Age of Interviewee:**	**عمر الشخص الذي تجرى معه المقابلة:**	age range table	تاريخ التولد
Z4	**Interviewee Position in the Company:**	**منصب الشخص الذي تتم مقابلته في الشركة:**		
	Partner/ owner	الشريك / المالك		
	Managing Partner	شريك اداري		
	General Manager	مدير عام		مدير تنفيذي
	Employee	موظف	Ask to speak to an Owner	
	entrepreneur	متعهد		
	Other, specify	أخرى ، حدد		
Z5	**City:**	**مدينة:**		المحافظة
	Baghdad	بغداد		
	Basra	البصرة		
	Mosul	الموصل		نينوى
				يتم اضافة القضاء والناحية كسؤالين منفصلين
Z6	**Address:**	**العنوان:**		
Z6a	**Do you have a local for your business?**	**هل لديك مكان لعملك؟**		
	Yes, [Provide address]	نعم، [توفير العنوان]		
	Work from home, [Provide address] (Make sure this is under normal circumstances and not due to COVID-19)	العمل من المنزل، [توفير العنوان] (تأكد من أن العمل من المنزل هو في ظل الظروف العادية وليس بسبب COVID-19)		
	No, my business does not require a dedicated locale	لا، عملي لا يتطلب موقعًا مخصصًا		
Z7	**Phone Number:**	**رقم الهاتف:**		

#	FORMAL QUESTIONNAIRE	Arabic Form	FILTER	NOTE
Z- INTRODUCTION		**المقدمة**		
Z8	**E-Mail Address:**	**عنوان البريد الإلكتروني:**		
Z9	**Business Sector**	**قطاع الأعمال**		
	Professional (Doctor, Lawyer, Engineer)	محتـــرف (دكتـــور، محـــام، مهندس)	Ask Z11 then End Interview	Need to check if professionals should be included or not
	Agriculture, forestry & fishing	الزراعـــة والغابـــات وصـــيد الأسماك		
	Mining & quarrying	التعدين واستغلال المحاجر		
	Manufacturing	تصنيع		صناعات تحويلية
	Electricity, gas, steam, and air conditioning supply	الإمداد بالكهرباء والغاز والبخار وتوريد تكييف الهواء		
	Water supply, sewerage, waste management & remediation activities	إمـــدادات الميـــاه والصـــرف الصحي وإدارة النفايات وأنشطة المعالجة		
	Construction	اعمال بناء		
	Wholesale & retail trade; repair of motor vehicles & motorcycles	تجارة الجملة والتجزئة؛ تصليح السيارات والدراجات النارية		
	Transportation & storage	النقل والتخزين		
	Accommodation & food service activities	أنشطة خدمات الإقامة والطعام		
	Information & communication	التواصل المعلوماتي		
	Financial & insurance activities	الأنشطة المالية والتأمينية		
	Real estate activities	الأنشطة العقارية		
	Scientific & technical activities	الأنشطة العلمية والفنية		
	Administrative & support service activities	أنشطة الخدمات الإدارية والدعم		
	Education, training,	التعليم والتدريب		
	Human health & social work activities	أنشطة صحة الإنسان والعمل الاجتماعي		
	Arts, entertainment & recreation	الفنون والترفيه والاستجمام		
	Other, specify	أخرى ، حدد		
Z10	**Is your business registered with the (__Read Answers__)?**	**هل عملك مسجل في (__إقرأ الإجابات__)؟**	(اكثر من اجابة)	
	Tax Authority	مصلحة الضرائب		
	Social Security Fund	صندوق الضمان الاجتماعي		
	Local Municipality	البلدية المحلية	مجلس المحافظة	
	Directorate of Industrial Development	مديرية التنمية الصناعية		(need clarifications from the client)
	Company Registrar	السجل التجاري	غرفة التجارة	
			تصنيف المقاولين	
			لايوجد اذكر السبب	
Z11	**Why didn't you register your business with the Company Registrar?**	**لماذا لم تسجل عملك في السجل التجاري ؟**	if not registered with Company Registrar in Z10	لا داعي لهذا السوال
	ANSWERS:	***الإجابات:***		
	The level of information and understanding on the registration process	*مستوى المعلومات والفهم حول عملية التسجيل*		

#	FORMAL QUESTIONNAIRE	Arabic Form	FILTER	NOTE
Z- INTRODUCTION		**المقدمة**		
	The reporting requirements that would result from registration	*متطلبات الإبلاغ التي قد تنجم عن التسجيل*		
	The legal status of the business as a result of registration	*الوضع القانوني للنشاط التجاري نتيجة التسجيل*		
	Others, specify	أخرى، حدد		
#	**FORMAL QUESTIONNAIRE**	**Arabic Form**	**FILTER**	**NOTE**
A- GENERAL SECTION				
A1a	**How difficult was it to setup your company (__read answers__)?**	**إلى أي مدى كان إنشاء شركتك صعبًا(__قراءة الإجابات__)؟**		
	ANSWERS:	***الإجابات:***		
	Very difficult	صعب جدا		
	Difficult	صعب		
	Neutral / Average	متعادل / متوسط	**حذف متعادل**	
	Easy	سهل		
	Very Easy	سهل جدا		
A1b	**Why?**	**لماذا ؟**	**if A1a = Very Difficult or Difficult**	
	Access to finance	الحصول على تمويل	**للحصول على تمويل**	
	Access to land	الحصول على أرض	**للحصول على ارض**	
	Licensing	الترخيص	**للحصول على دعم مثل (المنتجات النفطية)**	
	Others, specify	أخرى ، حدد		
			لايوجد	
A1c	**What is your company name?**	**ما اسم شركتك؟**	**ما اسم المحل ، المنشأة**	
A2a	**When did you establish your company?**	**بأي تاريخ تأسست شركتك؟**	**تاريخ تأسيس المشروع**	
A2b	**What kind of insurance coverage do you have for your business?**	**ما أنواع التأمين التي لديك لعملك؟**		
	Property insurance	تأمين الممتلكات		
	Workers' compensation insurance	تأمين تعويض العمال		
	Vehicle insurance	تأمين المركبات		
	Medical insurance for staff	تأمين طبي للموظفين	**تأمين صحي للموظفين**	
	Do not have any insurance	ليس لديك أي تأمين		
	Others, specify:	أخرى ، حدد		
			لايوجد	
A3	**What is the ownership structure of the company?**	**ما هو هيكل ملكية الشركة؟**	**شكل الملكية**	
	Sole ownership	ملكية منفردة		
	Partnership	شراكة		
	Shareholders	مساهمين		

#	FORMAL QUESTIONNAIRE	Arabic Form	FILTER	NOTE
Z- INTRODUCTION		**المقدمة**		
A4	**If any, what is the percentage of shares owned by females**	**في حال وجدت ، ما هي نسبة الأسهم المملوكة للإناث؟**	do not ask if A3 = 1	
	None	لا شيء		
	...%	...٪		
A5	**Prior to this work what were you doing? (Do Not Read)**	**قبل هذا العمل ماذا كنت تفعل؟ (لا تقرأ)**	قبل عملك الحالي : ما هو عملك السابق	
	unemployed	عاطل عن العمل (انتقل الى السؤال A7)	do not ask A6	
	employed in public sector	يعمل في القطاع العام	do not ask A6	
	army other security forces	الجيش، قوات الأمن أخرى	do not ask A6	
	employed in private sector	يعمل في القطاع الخاص		
	independently working in same sector	عمل بشكل مستقل في نفس القطاع	do not ask A6	
	independently working in different sector	عمل بشكل مستقل في قطاع مختلف		
A6	**Please specify the sector you were working for (Do Not Read)**	**يرجى تحديد القطاع الذي كنت تعمل فيه (لا تقرأ)**	اختيار واحد فقط	
	Professional (Doctor, Lawyer, Engineer)	محترف (دكتور ، محام ، مهندس)	تخصص	
	Agriculture, forestry & fishing	الزراعة والغابات وصيد الأسماك		
	Mining & quarrying	التعدين واستغلال المحاجر		
	Manufacturing	تصنيع	صناعات تحويلية	
	Electricity, gas, steam, and air conditioning supply	الإمداد بالكهرباء والغاز والبخار وتوريد تكييف الهواء		
	Water supply, sewerage, waste management & remediation activities	إمدادات المياه والصرف الصحي وإدارة النفايات وأنشطة المعالجة		
	Construction	اعمال بناء		
	Wholesale & retail trade; repair of motor vehicles & motorcycles	تجارة الجملة والتجزئة؛ تصليح السيارات والدراجات النارية		
	Transportation & storage	النقل والتخزين		
	Accommodation & food service activities	أنشطة خدمات الإقامة والطعام		
	Information & communication	التواصل المعلوماتي		
	Financial & insurance activities	الأنشطة المالية والتأمينية		
	Real estate activities	الأنشطة العقارية		
	Scientific & technical activities	الأنشطة العلمية والفنية		
	Administrative & support service activities	أنشطة الخدمات الإدارية والدعم		
	Education, training,	التعليم والتدريب		
	Human health & social work activities	أنشطة صحة الإنسان والعمل الاجتماعي		
	Arts, entertainment & recreation	الفنون والترفيه والاستجمام		
	Other, specify	أخرى ، حدد		
A7	**Was the business you were working with before closed?**	**هل تم إغلاق العمل التجاري السابق الذي كنت تعمل به؟**		
	closed	مغلق	نعم	

#	FORMAL QUESTIONNAIRE	Arabic Form	FILTER	NOTE
Z- INTRODUCTION		**المقدمة**		
	did not close	لم يغلق	كلا	
A8	**if yes, why?**	**إذا كانت الاجابة نعم، اذكر السبب؟**	ask only if previous business was closed	
#	**FORMAL QUESTIONNAIRE**	**Arabic Form**	**FILTER**	**NOTE**
B- EMPLOYMENT AND HUMAN RESOURCES				
B1	**How many people work with your company whether full timers or not ? (Register the total number of employees including the owner, if the only owner works in the company, register 1)**	**كم عدد الأشخاص الذين يعملون معك في مكان عملك سواء بدوام كامل أم جزئي؟ (سجل العدد الإجمالي للموظفين بما في ذلك المالك. إذا كان المالك الوحيد الذي يعمل في الشركة، سجل ١)**	**GOTO NEXT SECTION IF LESS THAN 3 EMPLOYEES**	
B2	**Over the past three years, can you tell me how the number of staff varied? (Register the total number of staff for each year)**	**على مدى السنوات الثلاث الماضية، هل يمكن أن تخبرني كيف اختلف عدد الموظفين؟ (سجل العدد الإجمالي للموظفين لكل عام)**		if the company is formed since less than five years, cover the year since inception
	2019: (__Total number of staff__)	(عدد الموظفين ٢٠١٩ الإجمالي)		
	2018: (__Total number of staff__)	(عدد الموظفين ٢٠١٨ الإجمالي)		
	2017: (__Total number of staff__)	(عدد الموظفين ٢٠١٧ الإجمالي)		
B3	**Aside from vocational staff, how many employees left or you made them leave in 2019?**	**بصرف النظر عن العاملين المياومين، كم عدد الموظفين الدائمين الذين غادروا أو فصلتهم عن العمل في عام ٢٠١٩؟**	**بصرف النظر عن العاملين المهنيين**	
	Number of staff who left:	عدد الموظفين الذين غادروا:		
B4	**How many did you recruit in 2019, if any?**	**إن وجد، كم عدد الموظفين الذين وظفتهم في عام ٢٠١٩؟**		
	Number of staff recruited:	عدد الموظفين المعينين:		
B5	**Please specify the number of current full time employees, current part timers, and current vocational workers?**	**يرجى تحديد عدد الموظفين الحاليين بدوام كامل ، والموظفين الحاليين بدوام جزئي ، والعاملين غير الدائمين؟**		full time employee receive monthly salaries, part time receive regular monthly salary for less than a month worth of work, while vocational worker receive money on the work they perform
B6a	**How many in …. (read type) are females?**	**كم من.... (اقرأ النوع) إناث؟**		
	Type of employment	**نوع العمل**	**Total**	**Female**
	a. Full time employees	أ. الموظفين بدوام كامل		
	b. Part time employees	ب. موظفين بدوام جزئي		

#	FORMAL QUESTIONNAIRE	Arabic Form	FILTER	NOTE
Z- INTRODUCTION		**المقدمة**		
	c. Non-permanent employees (e.g. employees on call, temporary or seasonal workers)	ج. الموظفون غير الدائمين (مثل الموظفين تحت الطلب أو العمال المؤقتين أو الموسميين)		
	Total	**المجموع**		
		اذا كان عدد المشتغلين لديك او العاملين معلك اكثر من 25 مشتغل		
B6b	**Please specify the type of positions you have in your company and the number of staff in each**	**يرجى تحديد نوع الوظائف التي لديك في شركتك وعدد الموظفين في كل منها**	ask if more than 25 employees	
B6c	**How many in …. (read positions) are females?**	**كم في…. (اقرأ المناصب) من الإناث؟**	**لا داعي لهذه العبارة**	
	Position	**المناصب**	**Total**	**Female**
	Management	إدارة		
	IT	تكنولوجيا المعلومات		
	Accounting	محاسبة		
	Human Resource	الموارد البشرية		
	Sales	مبيعات		
	Marketing	تسويق		
	Specialized Staff (Designers, Machine Operators, Editors…)	طاقم متخصص (المصممون ، مشغلو الآلات ، المحررون ...)		
	Support Staff (Secretary, Driver, Office Boy…)	موظفو الدعم (سكرتير ، سائق ، موظف مكتب ...)		
	Skilled and Unskilled Laborers (For technical/industrial sectors)	لعمال المهرة وغير المهرة (للقطاعات الفنية / الصناعية)		
	Others, specify	أخرى (حدد)		
	Total	**المجموع**		
			make sure the total is equivalent to the total number of staff	
B7	**How many of your staff have…. (read)?**	**كم عدد الموظفين الذي لديهم… (اقرأ)**	ask if more than 10 employees	
	University degrees	شهادات جامعية		
	Technical school certificates	شهادات المدرسة الفنية		
	Training center certificates	شهادات مركز التدريب		
	Only School education (Secondary/intermediate)	التعليم المدرسي فقط (ثانوي / متوسط)		
	No formal education	لا تعليم رسمي		
B8	**Are there any vacancies today? And how many?** **(If no vacancies available, put 0)**	**هل توجد وظائف شاغرة في الوقت الحالي؟ وكم العدد؟ (إذا لم تكن هناك وظائف شاغرة ، ضع صفرًا)**		

#	FORMAL QUESTIONNAIRE	Arabic Form	FILTER	NOTE
Z- INTRODUCTION		**المقدمة**		
	number of vacant positions:	عدد الوظائف الشاغرة:		
B9	**what are the positions that are difficult to find qualified staff for?**	**ما هي الوظائف التي يصعب إيجاد موظفين مؤهلين لها؟**		
	(list of positions)	(قائمة المناصب)		
			من الضروري اضافة قفزة SKIP بحيث لا يظهر السوال للباحث اذا كان عدد المشتغلين اقل من 25	
B10	**when recruiting what are the different sources you use to find your needs?**	**عند التوظيف ما هي المصادر المختلفة التي تستخدمها لتجد احتياجاتك؟**	ask if more than 25 employees	
	Source	**المصدر**		
	Employment agency	وكالة توظيف	مكتب التوظيف في وزارة العمل	
	Training institution	معاهد تدريب		
	Recruit from other enterprises	التوظيف من مؤسسات أخرى		
	Advertisement (e.g. in newspapers)	الإعلان (على سبيل المثال في الصحف) ووسائل التواصل الاجتماعي		
	Personal acquaintances and referrals	المعارف والإحالات الشخصية	الاقارب والاصدقاء	
	Unsolicited applications	حضور طالبي العمل (غير مفهوم لدي)		
	Other, specify	أخرى، حدد		
B11	**which areas do you feel your staff is in most need for training and improvements**	**ما هي المجالات التي تشعر أن موظفيك في أمس الحاجة إليها للتدريب والتحسينات**		
	a. theoretical know-how	أ. المعرفة النظرية		
	b. practical professional skills	ب. المهارات المهنية العملية		
	c. work attitude	ج. أصول التعامل في العمل		
	d. communication and social skills	د. مهارات التواصل والتعامل الاجتماعي		
	e. Computer literacy, IT, and Social Media	ه. استخدام الحاسوب وتكنولوجيا المعلومات ووسائل التواصل الاجتماعي		
	f. Language and writing skills	ف. إتقان اللغة الانكليزية		
B12	**Does the company provide any training programs?**	**هل تقدم الشركة أي برامج تدريبية؟**	ask if more than 25 employees	اذا كنت تعمل في منشاة عدد المشغلين فيها 25 مشتغل او اكثر
	Yes	نعم		هل هنالك دورات تدريبية لتطوير العاملين
	No	لا		
B13	**How familiar are you with the technical vocational education and training (TVET) system? (_Read_)**	**ما مدى معرفتك بالتعليم الفني والمهني ونظام التدريب (TVET)؟ (_اقرأ_)**	ask if more than 25 employees	
	know it well	تعرف ذلك جيدا		
	know about it but not fully	تعرف عنها ولكن ليس بشكل		

#	FORMAL QUESTIONNAIRE	Arabic Form	FILTER	NOTE
Z- INTRODUCTION		**المقدمة**		
		كامل		
	heard about it but do not know enough	سمعت عنها ولكن لا تعرف ما يكفي		
	never heard of it	لم اسمع بها مسبقا		
B14	**Is there an organization chart in your enterprise?**	**هل يوجد مخطط هيكلي لمؤسستك؟**	ask if more than 25 employees	هيكل وظيفي
	Yes	نعم		
	No	لا		
B15	**Is there any job description for the employees**	**هل يوجد توصيف وظيفي ؟**	ask if more than 25 employees	هل يوجد وصف وظيفي
	Yes	نعم		
	No	لا		
#	FORMAL QUESTIONNAIRE	Arabic Form	FILTER	NOTE
C- WOMEN ENTREPRENEURS & WOMEN-OWNED BUSINESS				
	I will ask you few questions about the gender possible differences when it comes to entrepreneurs	**سأطرح عليك بعض الأسئلة حول الاختلافات المحتملة بين الجنسين عندما يتعلق الأمر برواد الأعمال**		
C1	**Is opening a new business for women easier, similar or more difficult than when a man does**	**هل فتح مشروع جديد للمرأة أسهل أم مشابه أم أصعب مما هو لدى الرجل**	ask if the respondent is a woman regardless if formal or informal and regardless of size	
	easier	أسهل		
	similar	مماثل		
	more difficult	أكثر صعوبة		
C2	**Which business sectors are more likely for women to succeed than other**	**ما هي قطاعات الأعمال الأكثر ملائمة للنساء أن تنجح بها**	ask if the respondent is a woman regardless if formal or informal and regardless of size	
	list of business sectors	قائمة قطاعات الأعمال	فتح اكثر من خيار	
C3	**based on your personal experience, to what level the access to formal financing (Banks and MFIs) is equal between man and women entrepreneurs (Make sure that respondent understands that we are asking about formal financing sources and not personal source)**	**بناءً على تجربتك الشخصية ، إلى أي مدى قدرة الحصول على تمويل من جهات رسمية (المصارف والمؤسسات المالية الصغيرة) متساوٍ بين رواد الأعمال الرجال والنساء . (تأكد من أن المستجيب يفهم أننا نسأل عن مصادر التمويل الرسمية وليس عن المصدر الشخصي)**	ask if the respondent is a woman regardless if formal or informal and regardless of size	
	more difficult for women than men			

#	FORMAL QUESTIONNAIRE	Arabic Form	FILTER	NOTE
Z- INTRODUCTION		**المقدمة**		
	equal	مساو		
	easier for women than men	أسهل للنساء من الرجال		
C4	**If you look five years back, do you think today's working environment is easier for women to have their own business or is it more difficult ?**	**إذا نظرت إلى الوراء خمس سنوات ، هل تعتقد أن بيئة العمل اليوم أصبحت أسهل أم اصعب على النساء أن يكون لديهن عمل خاص بهن ؟**	ask if the respondent is a woman regardless if formal or informal and regardless of size	
	easier	أسهل		
	same	لم يتغير		
	more difficult	أكثر صعوبة		
C5	**What type of problems do woman business owners face?**	**ما نوع المشاكل التي تواجهها صاحبات الأعمال؟**	ask if the respondent is a woman regardless if formal or informal and regardless of size	
	Social (cultural / gender)	الاجتماعية (الثقافية / الجنس)		
	Financial	الأمور المالية		
	Managerial	إداري		
	Marketing	تسويق		
	Dealing with Suppliers	التعامل مع التجار و المنتجين		
	Dealing with customers	التعامل مع العملاء او الزبائن		
	Other specify	أخرى تذكر		
	None	لا شيء		
C6	**what initiatives would you suggest to reduce these problems?**	**ما هي المبادرات التي تقترحها للحد من هذه المشاكل؟**	ask if the respondent is a woman regardless if formal or informal and regardless of size	
			فتح اكثر من خيار	
C7	**Does your company have an equal employment opportunity policy or a diversity and inclusion policy?**	**هل لدى شركتك سياسة تكافؤ فرص العمل بين النساء والرجال أم تحاولين تنويع جنس الموظفين؟**	ask if more than 10 employees	
	has equal employment	لا تفضيل لأي من الجنسين	لايوجد فرق لاي من الجنسين	
	has policy to encourage women employment	لديها سياسة لتشجيع توظيف النساء		
	prefers not to hire women	يفضل عدم توظيف النساء	**GO TO NEXT SECTION**	
C8	**Does your company have initiatives on gender diversity and equality that promote women in work?**	**هل لشركتك او مكان عملك لديه مبادرات تعزز التنوع والمساواة بين الجنسين وتعزز دور المرأة في العمل؟**	ask if more than 25 employees	
	Yes	نعم		
	No	لا		

#	FORMAL QUESTIONNAIRE	Arabic Form	FILTER	NOTE
D- INNOVATION AND TECHNOLOGY				
D1a	**Please specify how frequently is each of the below channels (__read__) being used by you for your own business (Read the answers for each channel)**	**يرجى تحديد وتيرة استخدامك لكل من الوسائط التالية (__قراءة__) لنشاطك التجاري (اقرأ الإجابات لكل قناة)**	ما مدى استخدامك لكل من الوسائط التالية للترويج عن اعمالك التجارية	
	Internet	الإنترنت		
	Social media	وسائل التواصل الاجتماعي		
	Mobile phones	الهواتف المحمولة		
	E-commerce	التجارة الإلكترونية		
	Website	موقع الكتروني		
	ANSWERS:	***الإجابات:***		
	on daily basis	*على أساس يومي*	بشكل يومي	
	from time to time	*من وقت لآخر*		
	rarely	*نادرا*		
	not at all	*لا أستخدمه على الاطلاق اذا كانت الاجابة لا اذكر السبب*		
D1b	**Why haven't you considered using digital channels to expand your business? (do not read answers)**	**لماذا لم تفكر في استخدام القنوات الرقمية للتوسع في عملك؟ (لا تقرأ الإجابات)**	Only ask if no digital channels are used in D1a **Do not consider mobile phones**	
	I have plans	أخطط لذلك في المستقبل		
	I had plans but did not work	كان لدي خطط لكن لم تعمل		
	The type of products and services does not permit / require	نوع المنتجات والخدمات لا يسمح / يتطلب		
	I do not think it serves my business	لا أعتقد أنه يخدم عملي		
	The market is still traditional	لا يزال السوق تقليديًا		
	The cost is too high	تكلفة عالية جدا		
	It is too demanding	إنه متطلب للغاية		
	I do not know how	لا اعرف كيف		
	Others, specify	أخرى (حدد)		
D2	**Is your e-commerce yours or another portal**	**هل التجارة الإلكترونية خاصة بك أو على منصة مستقلة**	Only ask if e-commerce is used in D1a, else skip to D4	
	Yes	خاصة بي		
	No	منصة مستقلة		
D3	**How much of your business revenue is from e-commerce?**	**ما مقدارعائدات عملك من التجارة الإلكترونية؟**		
	75-100%	٧٥ - ١٠٠٪		
	50-75%	٥٠ - ٧٥٪		

#	FORMAL QUESTIONNAIRE	Arabic Form	FILTER	NOTE
D- INNOVATION AND TECHNOLOGY				
	25-50%	٢٥ - ٥٠٪		
	10-25%	١٠ - ٢٥٪		
	less than 10%	اقل من ١٠٪		
	None	لا شيء		
D4	**compared to your competitors how advanced are you in using digital technology for your business**	**مقارنة بمنافسيك ، ما مدى تقدمك في استخدام التكنولوجيا الرقمية في عملك**	do not ask if none or only mobile is used in D1	
	very advanced	متقدم جدا		
	advanced a little	متقدم قليلاً		
	at par	على قدم المساواة	لا يوجد فرق	
	a little behind	متأخر قليلاً		
	well behind	متأخرا كثيرا		
D5	**How often do you depend on the following (__read__) in your business (Read the answers for each option)**	**ما مدى إتكالك عل بالتالي (__إقرأ__) في عملك(اقرأ الإجابات لكل خيار)**	do not ask if none or only mobile is used in D1	
	New technology	تكنولوجيا جديدة		
	research and data analysis	البحث وتحليل البيانات		
	competitors analysis	تحليل المنافسين		
	new innovations	ابتكارات جديدة		
	Research and development	البحث والتطوير		
	Answers:	***الإجابات:***		
	do not depend at all	*لا تعتمد على الإطلاق*		
	rarely depend	*نادرا ما تعتمد*		
	occasionally depend	*تعتمد أحيانا*		
	depend very often	*تعتمد في كثير من الأحيان*		

#	FORMAL QUESTIONNAIRE	Arabic Form	FILTER	NOTE
E- MSMEs AND GLOBALIZATION				
E1	**what percentage of your sales is made locally, with neighboring countries, and with foreign countries**	**كيف تتوزع نسبة مبيعاتك محليًا مقارنة مع مبيعاتك للدول المجاورة وللدول الأجنبية**	اذكر نسبة مبيعاتك مقارنة بالمبيعات الاخرى حسب الاتي :	
	% Locally	٪ محلياً	ask E2 if only locally	
	% With bordering/neighboring countries	٪ مع الدول المجاورة / المجاورة	skip to E4	
	% With foreign (not bordering) countries	مع الدول الأجنبية (الغير المجاورة)	skip to E4	
E2	**Do you or did you have plans to export your products or services outside Iraq?**	**هل لديك أو كان لديك خطط لتصدير منتجاتك أو خدماتك لخارج العراق؟**		
	I have plans	لدي خطط		
	I had plans but did not work	كان لدي خطط لكن لم تعمل		
	Do not plan to export	لا تخطط للتصدير	لا خطط للتصدير	
E3	**What are the reasons that prevent you from exporting?**	**ماهي الاسباب التي تمنعك من التصدير؟**	Ask E3 then skip to E6	
	the type of products and services does not permit exporting	نوع المنتجات والخدمات لا يسمح بالتصدير		
	I do not know how	لا اعرف كيف		
	My language skills do not permit me	مهاراتي اللغوية لا تسمح لي		
	the local market is enough for my work	السوق المحلي يكفي لعملي		
	I exported in the past and had bad experience (elaborate): ….	قمت بالتصدير في الماضي وكان لدي تجربة سيئة (وضح):….		
	other: Specify	أخرى: حدد		
E4	**Since when did you start exporting ?**	**منذ متى بدأت في التصدير؟**	if E1 "locally" is less than 80%	
	since inception	منذ البداية		
	few years after inception	بعد سنوات قليلة من التأسيس		
	only recently	مؤخرا		
E5	**Do you directly handle your non-local business?**	**هل تتعامل مباشرة مع عملائك من خارج العراق أو من خلال وسيط؟**	if E1 "locally" is less than 80%	
	Directly	مباشرة		
	through a local agent	من خلال وكيل محلي		
	through foreign representatives	من خلال ممثلين أجانب		
E6	**Other than export, do you have any direct business relation with non-Iraqi companies or suppliers?**	**بخلاف التصدير ، هل لديك أي علاقة تجارية مباشرة مع شركات أو موردين (تجار)غير عراقيين؟**		
	import of goods/services	استيراد السلع / الخدمات		
	Purchase of raw materials	شراء المواد الخام		
	Software, technology	البرمجيات والتكنولوجيا		
	website hosting, emails, and alike	استضافة مواقع الويب ورسائل البريد الإلكتروني وما شابه ذلك		
	Other, specify	أخرى ، حدد		
	No, I do not have	لا ليس لدي		

#	FORMAL QUESTIONNAIRE	Arabic Form	FILTER	NOTE
F- NETWORKS, PARTNERSHIPS AND LOCAL CLUSTERS				
F1	**Is your Business part of … (Read list one by one)?**	**هل عملك جزء من ... (اقرأ القائمة واحدة تلو الأخرى)؟**		clarify this is not about syndicate union rather business networking
	Local association of your sector of activity	جمعية أو نقابة في قطاع عملك		
	international association	جمعية دولية		
	Networking portal	منصة علاقات وتشبيك		غير مفهومة
	geographical cluster	مجمعات مناطقية		غير مفهومة
	Industrial district or economic zone	منطقة صناعية أو امنطقة اقتصادية		
	none	لا شيء	**GOTO NEXT SECTION**	
			اخرى تذكر	
F2	**What services/privileges does your business benefit from being a member of (__mention all the response selected in F1__together)?**	**ما هي الخدمات / الامتيازات التي يستفيد منها عملك من كونك عضوًا (__أذكر جميع الردود المحددة في F1 معًا)؟**		
	Sales contacts	اتصالات المبيعات		
	Elevate the value of the industry	رفع قيمة الصناعة		
	Increased know-how	زيادة المعرفة		
	Marketing / Promotion	تسويق / ترويج		
	Access to finance	الوصول إلى التمويل		
	Networking	الشبكات		
	None	لا شيء		
			اخرى تذكر	
F3	**Do you collaborate with ___READ___?**	**هل تتعاون مع ___ إقرأ ___؟**		
	Other entities in your business domain	الشركات المنافسة		
	University	جامعة		
	Research center	مراكز بحوث		
	Technology institution	مؤسسات تطوير التكنولوجيا		
	Service providers	مقدمي الخدمة		
			اخرى تذكر	

#	FORMAL/INFORMAL QUESTIONNAIRE	Arabic Form	FILTER
G- FINANCE SECTION			
G1	**Do you use a bank account in the name of your company to do your business?**	**هل تستخدم حساب مصرفي باسم شركتك للقيام بأعمالك؟**	
	bank	مصرف	don't ask G1a
	cash only	نقدي فقط	don't ask G1b
G1a	**Why not?**	**لم لا؟**	if G1a = Cash only
	too expensive	مكلفة للغاية	
	do not trust banks	لا اثق بالمصارف	
	too much paperwork	الكثير من الأعمال الورقية	
	there isn't a bank branch in my area	لا يوجد فرع مصرف في منطقتي	
	others, specify	أخرى، حدد	
G1b	**what percentage of your business income is in cash versus bank to bank?**	**ما هي النسبة المئوية لدخلك بالنقدي بدلا من التحويلات أو الشيكات المصرفية؟**	
	in Cash %	نقدا ٪	
G1c	**Do you use mobile money payment services?**	**هل تستخدم خدمات الدفع النقدي عبر الهاتف المحمول؟**	
	Yes	نعم	
	No	لا	
G2	**Let's think back when you created your company, did you acquire or planned to acquire any sort of financing ?**	**عندما أنشأت شركتك ، هل حصلت على أي نوع من التمويل أو خططت للحصول عليه؟**	**Ask if the company/business was created during the past 7 years**
	yes got financing	نعم حصلت على التمويل	
	I planned but did not get financing	خططت ولكن لم أحصل على تمويل	
	no I did not want financing	لا لم أرغب في التمويل	GOTO G5
G3	**what type of financing did you acquire (multiple answers) or planned to acquire**	**ما نوع التمويل الذي حصلت عليه أو كنت تخطط للحصول عليه (إجابات متعددة)**	
	Personal savings	مدخرات شخصية	
	Sold assets (property, car…)	بيع الأصول (الممتلكات ، السيارة ...)	
	Credit Cards	بطاقات الائتمان	
	Loan from family/friends	قرض من العائلة / الأصدقاء	
	Bank loan	قرض مصرفي	
	Micro loan from NGOs or Micro Finance Organizations	قرض صغير من المنظمات غير الحكومية أو مؤسسات التمويل للقروض الصغيرة	
	Investment from family/friends	الاستثمار من الأسرة / الأصدقاء	
	Investment from partners	الاستثمار من الشركاء	
	Donations from individuals/ religious/ political/ NGOs…)	تبرعات من الأفراد/الدينية/السياسية/المنظمات غير الحكومية...)	
	Supplier credit	تسهيلات من الموردين	

#	FORMAL/INFORMAL QUESTIONNAIRE	Arabic Form	FILTER
G- FINANCE SECTION			
	Other Specify:	أخرى حدد:	
G4	**was any of the financing sourced from abroad?**	**هل تم الحصول على أي تمويل من الخارج؟**	ask if G3 = 3 to 9
	all from abroad	كلها من الخارج	من الخارج
	all local	كلها محلية	محلي
	Mix of local and from abroad	مزيج محلي ومن الخارج	
G5	**did you already have some assets like equipment or other necessary tools that you used for your business**	**هل كان لديك بالفعل بعض الأصول مثل المعدات أو غيرها من الأدوات الضرورية التي استخدمتها لعملك**	
	Yes I had some assets	نعم كان لدي بعض الأصول	Ask G5a
	No	لا	
G5a	**Do you have titles for those assets? (Make sure the respondent understands that you are asking if those assets are registered)**	**هل لديك أوراق ثبوتية لتلك الأصول؟ (تأكد من أن المستجيب يفهم أنك تسأل إذا كانت هذه الأصول مسجلة)**	
	Yes	نعم	
	No	لا	
G6	**what about after you started your business, did you acquire or planned to acquire any sort of financing?**	**بعد أن بدأت عملك، هل حصلت أو خططت للحصول على أي نوع من التمويل؟**	
	yes got financing	نعم حصلت على التمويل	
	I planned but did not get financing	خططت ولكن لم أحصل على تمويل	ask G6a
	no I did not want financing	لا لم أرغب في التمويل	GOTO G10
G6a	**why didn't you get financing?**	**لماذا لم تحصل على تمويل؟**	
G7	**For what purpose?**	**لأي سبب؟**	
	To expand the business	لتوسيع الأعمال التجارية	
	To increase inventory	لزيادة المخزون	
	To recruit and hire new employees	لتعيين وتوظيف موظفين جدد	
	To improve your business's cash flow	لتحسين التدفق النقدي لأعمالك	
	To move business to a new location	لنقل الأعمال إلى موقع جديد	
	To introduce new products / service	لتقديم منتجات / خدمة جديدة	
	To go digital (ecommerce, technological development, …)	للإنتقال إلى العالم الرقمي (التجارة الإلكترونية ، التطور التكنولوجي ، ...)	
	To do / improve marketing	للقيام / تحسين التسويق	
	To overcome unpaid invoices / expenses	لتسديد الفواتير / النفقات غير المسددة	
	To update and upgrade equipment	لتحديث وتطوير المعدات	
G8	**Where did you receive the financing from?**	**من أين حصلت على التمويل؟**	
	Personal savings	مدخرات شخصية	

#	FORMAL/INFORMAL QUESTIONNAIRE	Arabic Form	FILTER
G- FINANCE SECTION			
	Sold assets (property, car…)	بيع الأصول (الممتلكات ، السيارة ...)	
	Credit Cards	بطاقات الائتمان	
	Loan from family/friends	قرض من العائلة / الأصدقاء	
	Bank loan	قرض مصرفي	
	Micro loan from NGOs or Micro Finance Organizations	قرض صغير من المنظمات غير الحكومية أو مؤسسات التمويل للقروض الصغيرة	
	Investment from family/friends	الاستثمار من الأسرة / الأصدقاء	
	Investment from partners	الاستثمار من الشركاء	
	Donations from individuals/ religious/ political/…)	تبرعات من أفراد / دينية / سياسية /...)	
	Other Specify:	أخرى حدد:	
G9	**What was the total amount of financing you got including the set-up**	**ما هو المبلغ الإجمالي للتمويل الذي حصلت عليه بما في ذلك عن إنشاء الشركة**	
	Below IQD 5,000,000	أقل من 5،000،000 دينار عراقي	
	5,000,000 to 24,000000	من 5،000،000 إلى 24،000000	
	24,000,001 – 120,000,000	24,000,001 – 120,000,000	
	120,000,001 - 1,200,000,000	120,000,001 - 1,200,000,000	
	Above 1,200,000,000	أكثر من 1،200،000،000	
G10	**Do you currently require financing or plan on getting financing in the future?**	**هل تحتاج حاليًا إلى تمويل أو تخطط للحصول على تمويل في المستقبل؟**	
	Yes	نعم	
	No	لا	GOTO G14
G11	**For what purpose?**	**لأي سبب؟**	
	To expand the business	لتوسيع الأعمال التجارية	
	To increase inventory	لزيادة المخزون	
	To recruit and hire new employees	لتعيين وتوظيف موظفين جدد	
	To improve your business's cash flow	لتحسين التدفق النقدي لأعمالك	
	To move business to a new location	لنقل الأعمال إلى موقع جديد	
	To introduce new products / service	لتقديم منتجات / خدمة جديدة	
	To go digital (ecommerce, technological development, …)	للإنتقال إلى العالم الرقمي (التجارة الإلكترونية ، التطور التكنولوجي ، ...)	
	To do / improve marketing	للقيام / تحسين التسويق	
	To overcome unpaid invoices / expenses	لتسديد الفواتير / النفقات غير المسددة	
	To update and upgrade equipment	لتحديث وتطوير المعدات	
G12	**If financing is available, what is the amount that you would require?**	**إذا كان التمويل متاحًا ، فما هو المبلغ الذي ستحتاجه؟**	اختيار واحد فقط
	Below IQD 5,000,000	أقل من 5،000،000 دينار عراقي	
	5,000,000 to 24,000000	من 5،000،000 إلى 24،000000	
	24,000,001 – 120,000,000	24,000,001 – 120,000,000	
	120,000,001 - 1,200,000,000	120,000,001 - 1,200,000,000	
	Above 1,200,000,000	أكثر من 1،200،000،000	

#	FORMAL/INFORMAL QUESTIONNAIRE	Arabic Form	FILTER
G- FINANCE SECTION			
G13	**Where do you plan on getting the financing from?**	**من أين تخطط للحصول على التمويل؟**	
	Personal savings	مدخرات شخصية	
	Sold assets (property, car…)	بيع الأصول (الممتلكات ، السيارة ...)	
	Credit Cards	بطاقات الائتمان	
	Loan from family/friends	قرض من العائلة / الأصدقاء	
	Bank loan	قرض مصرفي	
	Micro loan from NGOs or Micro Finance Organizations	قرض صغي من المنظمات غير الحكومية أو مؤسسات التمويل للقروض الصغيرة	
	Investment from family/friends	الاستثمار من الأسرة / الأصدقاء	
	Investment from partners	الاستثمار من الشركاء	
	Donations from individuals/ religious/ political/NGOs…)	تبرعات من الأفراد/ الدينية/السياسية/المنظمات غير الحكومية...)	
	Other Specify:	أخرى حدد:	
G14	**Do you think that access to financing for your business is ___READ___**	**هل تعتقد أن الحصول على تمويل لقطاع عملك هو ___ قراءة___**	
	Very Difficult	صعب جدا	
	Somewhat Difficult	صعب نوعا ما	
	Not Difficult	ليس من الصعب	سهل
G15	**in your opinion what is rendering access to financing difficult ? (do not mention answers)**	**في رأيك ما الذي يجعل الحصول على التمويل صعبًا؟ (لا تذكر الإجابات)**	if G14 =1 or 2
	lack of collateral	نقص الضمانات	
	avoiding risk by financer	تجنب المخاطر من قبل الممول	
	weak track record	سجل ضعيف للأعمال	
	high interest rates/ required return	أسعار الفائدة المرتفعة / العائد المطلوب	
	only large companies are privileged	فقط الشركات الكبيرة محظية	فقط مخصص للشركات الكبيرة
	lack of government support	نقص الدعم الحكومي	
	other specify:	أخرى حدد:	
G16	**Why in your opinion you were not granted the financing you required?**	**لماذا برأيك لم تحصل على التمويل المطلوب؟**	ask if G2 or G6 = 2
	lack of collateral	نقص الضمانات	
	avoiding risk by financer	تجنب المخاطر من قبل الممول	
	weak track record	سجل ضعيف للأعمال	
	other specify:	أخرى حدد:	
G17	**let's suppose that you want financing for your business today. What are the sources of financing that you know of and available? Who else?**	**لنفترض أنك تريد تمويل عملك اليوم. ما هي مصادر التمويل التي تعرفها والمتوفرة؟ من أيضا؟**	
	Credit Cards	بطاقات الائتمان	
	Loan from family/friends	قرض من العائلة / الأصدقاء	
	Bank loan	قرض مصرفي	
	Micro loan from NGOs or Micro Finance Organizations	قرض صغيرمن المنظمات غير الحكومية أو مؤسسات التمويل للقروض الصغيرة	

#	FORMAL/INFORMAL QUESTIONNAIRE	Arabic Form	FILTER
G- FINANCE SECTION			
	Investment from family/friends	الاستثمار من الأسرة / الأصدقاء	
	Investment from partners	الاستثمار من الشركاء	
	investment funds/ venture capital	صناديق الاستثمار / رأس المال الاستثماري	
	Donations from individuals/ religious/ political/…)	تبرعات من أفراد / دينية / سياسية /...)	
	Other Specify:	أخرى حدد:	
G18a	**What was your total revenue in (Read Year)?**	**ما هو إجمالي إيراداتك في السنوات الاتية (قراءة السنة)؟**	**If refused to provide revenue figure, read the ranges in G18b**
	2019…	٢٠١٩...	
	2018…	٢٠١٨...	
	2017…	٢٠١٧...	
G18b	**Read the revenue ranges for each year**	**اقرأ نطاقات الإيرادات لكل عام**	
	Revenue Range	**نطاق الإيرادات**	**2019 / 2018 / 2017**
	Less then IQD 6,000,000	أقل من 6،000،000 دينار عراقي	____ / ____ / ____
	6,000,000 - 21,000,000	6،000،000 - 21،000،000	____ / ____ / ____
	21,000,001 - 36,000,000	21،000،001 - 36،000،000	____ / ____ / ____
	36,000,001 - 51,000,000	36،000،001 - 51،000،000	____ / ____ / ____
	51,000,001 - 66,000,000	51،000،001 - 66،000،000	____ / ____ / ____
	66,000,001 - 81,000,000	66،000،001 - 81،000،000	____ / ____ / ____
	81,000,001 - 96,000,000	81.000.001 - 96.000.000	____ / ____ / ____
	More than IQD 96,000,000	أكثر من 96.000.000 دينار عراقي	____ / ____ / ____
G19	**What was the share of the following costs (__read__) from your total cost in 2019**	**ما هي حصة التكاليف التالية (__المقروءة__) من التكلفة الإجمالية في عام ٢٠١٩**	
	Cost Item	**تكلفة البند**	**2019**
	Telecom: __%	الاتصالات: __٪	
	Energy (electricity, heating, cooling,..): __%	الطاقة (كهرباء ، تدفئة ، تبريد ، ..): __٪	
	Transportation: __%	وسائل النقل: __٪	
	Raw material: __%	مواد خام: __٪	
	Rent: __%	تأجير: __٪	
	Accounting fees:__%	رسوم المحاسبة:__%	
	Salaries: __%	الرواتب: __٪	
	Others: __%	الآخرين: __٪	
	TOTAL	**المجموع**	**100%**
	Some costs may not apply, make sure total adds up to 100%		
	قد لا يتم تطبيق بعض التكاليف ، تأكد من أن الإجمالي يصل إلى ١٠٠٪		

#	FORMAL/INFORMAL QUESTIONNAIRE	Arabic Form	FILTER
G- FINANCE SECTION			
G20	**Do you maintain proper accounting and bookkeeping?**	**هل تقوم بالمحاسبة الدورية وتحتفظ بالدفاتر الحسابية ؟**	
	Yes	نعم	
	No	لا	
G21	**Why not?**	**لم لا؟**	ask if G20 = No

#	FORMAL QUESTIONNAIRE	Arabic Form	FILTER	NOTE
H- EXPECTATIONS				
H1	**In your opinion how will the (__read__) become in the next year? (Read ANSWERS for each statement)**	**كيف تتوقع أن يكون (__إقرأ__) في العام القادم؟ (اقرأ الإجابات لكل عبارة)**		
	The overall business environment in your sector	مستوى بيئة الأعمال العامة ضمن قطاع عملك		
	The economy in general	الاقتصاد بشكل عام		
	The security situation	الوضع الأمني		
	Your business comparted to other businesses	عملك مقارنة بالشركات المنافسة		
	ANSWERS:	***الإجابات:***		
	Decline	***انخفاض***		
	Stay the same *(Do not read this answer, only register if respondent does not see any change)*	**كما هو** (لا تقرأ هذه الإجابة ، قم بالتسجيل فقط إذا لم يرى المستفتى أي تغيير)		
	Improve	***تحسن***		
H2	**What are the most important challenges that you think your business may be confronting in the coming year (if COVID-19, note down and prompt on other challenges)?**	**ما هي أهم التحديات التي تعتقد أن عملك قد يواجهها في العام المقبل (إذا ذكر COVID-19 ، فقم بتدوين التحديات الأخرى وطرحها)؟**		
	[open ended]	[إجابة مفتوحة]		
H3	**What are the opportunities that if they occur will have positive impact on your business in the coming year ?**	**ما هي الفرص التي إذا حدثت سيكون لها تأثير إيجابي على عملك في العام المقبل؟**		
	[open ended]	[إجابة مفتوحة]		
H4	**What in your opinion is the type of governmental support you consider important to improve your business?**	**ما هو في رأيك نوع الدعم الحكومي الذي تعتبره مهمًا لتحسين عملك؟**		
	Infrastructure (electricity, water, sewage, paving)	البنية التحتية (كهرباء ، مياه ، صرف صحي ، طرقات و أرصفة)		
	Financial loans	قروض مالية		
	Fixed and proper places to practice business	أماكن ثابتة ومناسبة لممارسة الأعمال		
	Raw materials for production and services	مواد أولية للإنتاج والخدمات		
	To ease the official procedures (routine)	لتسهيل الإجراءات الرسمية (الروتينية)		
	Security	الأمان		

#	FORMAL QUESTIONNAIRE	Arabic Form	FILTER	NOTE
I- COVID-19				
	Now I want to ask you about the effect of COVID 19 on your business.	الآن أريد أن أسألك عن تأثير COVID 19 على عملك.		
I1	**How did the COVID-19 pandemic affect your turnover in percentage?** (interviewer make sure to understand if positive or negative)	**كيف أثر جائحة COVID-19 على مردود عملك ، ما هي النسبة المئوية؟** (تأكد من فهم ما إذا كانت إيجابية أم سلبية)		
	Increased: … %	زيادة: ...٪	اجابة واحدة فقط	
	Decreased : … %	انخفضت : ... ٪		
I2	**Can you explain how did it affect your staff or salary payments** (interviewer, prompt on possible answers, multiple answers possible)	**هل يمكنك شرح كيف أثر ذلك على موظفيك أو مدفوعات الرواتب** (المحاور ، موجه على الإجابات الممكنة ، الإجابات المتعددة ممكنة)		
	Staff increased *(exclusive answer)*	زيادة عدد الموظفين (إجابة حصرية)	ask I3	
	Staff Decreased	انخفض عدد الموظفين	ask I3	
	Staff remained the same as well as salaries	ظل عدد الموظفين على حالهم وكذلك الرواتب	**GOTO NEXT SECTION**	
	Put staff on leave	تم وضع الموظفين في إجازة	**GOTO NEXT SECTION**	
	Put staff on partial working hours with partial salaries	تم تخفيض ساعات العمل مع رواتب جزئية	**GOTO NEXT SECTION**	
	Decreased salaries but kept working hours	تم تخفيض الرواتب ولكن مع الاحتفاظ بساعات العمل	**GOTO NEXT SECTION**	
I3	By how many?	بكم؟		
	staff increased: …	عدد زيادة الموظفين: ...		
	staff decreased: …	عدد إنخفاض الموظفين: ...		
I4	**Do you think the government's actions taken are appropriate for the COVID-19 situation?**	**هل تعتقد أن الإجراءات التي اتخذتها الحكومة مناسبة لوضع COVID-19؟**		
	Yes	نعم		
	No	لا		
I5	**Why?**	**لماذا ؟**		
I4	**Please propose 3 governmental measures to help companies maintain their businesses with COVID-19.**	**يرجى اقتراح 3 إجراءات حكومية لمساعدة الشركات في الحفاظ على أعمالها مع جائحة COVID-19**		
I5	**If the COVID-19 situation lasts for a long period, what are the most important business tools, programs, and needs that will facilitate the completion of your business from home?**	**إذا استمرت حالة COVID-19 لفترة طويلة ، ما هي أهم الأدوات والمستلزمات و البرامج التي تحتاجها لتسهيل إنجاز عملك من المنزل؟**		

الملحق رقم (4)
تقدير أعداد المؤسسات والمشتغلين فيها في المحافظات الثلاث

الملحق رقم (4)
تقدير أعداد المؤسسات والمشتغلين فيها في المحافظات الثلاث

Average Family Size

Survey Base: 2,803		Variable	Total	Governorate		
				Baghdad	Basra	Nineveh
Total			**2803**	**1566**	**558**	**679**
S11 – Family Size	Total	**A**	2803	1566	558	679
	Mean	B	**7.30**	**7.14**	**7.47**	**7.53**
	Standard deviation		4.02	4.39	3.44	3.53

Sampled Individuals within HH in comparison to Population

		Total	Baghdad	Basra	Nineveh
sample individuals with the HH	**C= A X B**	20,462	11,181	4,168	5,113
population	**D**	**14,765,244**	**8,126,755**	**2,908,491**	**3,729,998**
multiplier	**E= D ÷ C**	722	727	698	730

Working in MSME

Survey Base: 2,483			Total	Governorate		
				Baghdad	Basra	Nineveh
Total			2483	1387	496	600
S13 – Families with at least one member working in a MSME	Total	**P**	2483	1387	496	600
	Mean	**Q**	1.26	1.25	1.13	1.39
	Standard deviation		1.09	1.18	0.78	1.10

Working in MSMEs

		Total	Baghdad	Basra	Nineveh
Members within the sample working in MSMEs	**R= P X Q**	2830	1734	496	600
Ratio of Employment in MSMEs	**S= R ÷ C**	14%	15.5%	13.4%	16.3%
Population working in MSMEs	**T= S X D**	2,259,641	1,260,125	391,087	608,429

Survey Base: 2017 Full CAPI conducted			Total	Governorate		
				Baghdad	Basra	Nineveh
Total sample			2017	1099	401	517
B1 Number of persons working in MSMEs	Mean	**V**	1.93	1.75	2.03	2.22
	Standard deviation		2.08	1.86	2.75	1.90

MSME in 3 Governorates		Total	Governorate		
			Baghdad	Basra	Nineveh
Number of MSMEs in 3 Governorates	**W= T÷ V**	**1,186,790**	**720,072**	**192,650**	**274,067**